وزارة التعلـــيم العالي والبـــحث العلـــمي

جـــامعة الشاذلي بن جديد – الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL- Taref-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2022/2023

قسم: علوم اقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

**مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر**

**تحت عنوان:**

# أثر تقلبات السوق النفطية على النمو الاقتصادي

# -دراسة حـــالة بعض الدول العربية النفطية -

**تحت إشراف**

الدكتورة دحماني نور الهدى

**من إعداد الطالبتان:**

- ادريسي رحيمة
- العلمي نور الهدى

**لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| **د/ قروي صباح** | **جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف** | **رئيسا** |
| **د/ دحماني نور الهدى** | **جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف** | **مقررا** |
| **د/ رحيمي عيسى** | **جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف** | **مناقشا** |

**السنة الجامعية : 2023/2022**

# الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للدول العربية عامة وبشكل خاص على نمو الاقتصاد الجزائري، باعتبارها من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها والتي تعتمد بشكل أساسي على تصدير سلعة واحدة هي المحروقات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية تربط بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، حيث ارتفاعها يؤدي إلى زيادة في العوائد المالية وبالتالي انتعاش في الدورة الاقتصادية، وانخفاضها يؤدي إلى تدهور في معدلات النمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** أسعار النفط، النمو الاقتصادي، العوائد النفطية.

**Abstract**

This study aims to show the impact of oil price fluctuations on the economic growth of the Arab countries in general, and in particular on the growth of the Algerian economy, as it is one of the least diversified countries in its exports, which depends mainly on the export of one commodity, which is hydrocarbons. The study concluded that there is a direct relationship between oil prices and economic growth, as their rise leads to an increase in financial returns and thus a recovery in the economic cycle, and its decrease leads to a deterioration in economic growth rates.

Keywords : oil princes, economic growth, oil revenues.

# الإهداء

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن اتخطاها بثبات بفضل من الله وها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة وشان، ووصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة

والدتي الحبيبة: ربما لاتتاح الفرصة دائما لي لأقول لك شكرا وربما لا أملك دائما جرأة التعبير عن الإمتنان ولكن يكفي أن تعرفي يا نور العين ان لك إبنة تنتظر فرصة واحدة لتتقدم لكما الروح والقلب والعين هدية حماك الله وأدامك

والدي العزيز : لا أستطيع أن أقول لك شكرا فهي لا تقال إلا في نهاية الأحداث وأنا أرى نفسي دائما في البداية، أنهل من خيرك وعطائك الذي لا ينضب وأظل في كل لحظة أقضيها معك أنهل وأتعلم كثيرا، فمن غيرك زرع في الميول العلمية وشجعني على إكمال المشوار أدامك الله لنا لتكون منارة دائمة في حياتي

إلى العينين التي أستمد منهما القوة والإستمرار شفاك الله .... شيماء أختي

وإلى الذي إختار أن يرافقني من بعيد أستمد منك الصبر والقوة .... عماد الدين: أخي

شريك حياتي أهديك تحياتي وأمنياتي أن تبقى رفيقي في كل أفراحي وأحزاني إلى الأبد.

إلى صديقتي نور الهدى التي شجعتني وشجعت خطواتي عندما غالبتي الأيام شكرا جزيلا كثيرا.

لكل من ساندني بكلمة طيبة و شجعني أميرة وصارة و عبير.

إلى كل اساتذتي الكرام وبالأخص الأستاذة المشرفة على هذا العمل د. دحماني نور الهدى.

رحيمة

# الإهداء

إن كان أول الطريق ألم فأخره تحقيق حلم، وإذا كان أوله إنطلاقة دمعة فإن نهايتها بسمة وكل بداية [illegible] في السنوات قد مرت والحلم يتحقق فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا لأنك وفقتني لإتمام على هذا العمل أهدي عملي هذا إلى:

من جعلت الجنة تحت أقدامها أمي قرة عيني وأعز ما أملك غاليتي التي سهرت وكانت معي في أسوئ حالتي وظروفي وضغوطاتي يكفي أن تعرفي أن لك ابنة تنتضر فرصة واحدة لتقدم لك الروح والقلب والعين هدية

وها اليوم صفقي فبنتك كبرت وأصبحت خريجة شكرا لك لأنك أنت من صنعت لي هذا الشكر لأنك أنت من صنعت

لي هذا الإسم حماك الله وأدامك نورا يضيء حياتي.

الذي ضحى بالكثير من أجلي وعانى ، علمني معنى الحياة الذي أصبحت قوية بسببه، لأجل ذالك أوافيه ولو بالبسيط من التضحيات، لأجل ذالك أهديه كل الحب الذي على الأرض وكل نسمة هواء في السماء أبي حبيب قلبي.

أمير قلبي مُحَمَّد أمير ماكنت أتوقع يوما أني سأحبك أكثر من أختي في حد ذاتها حفضك الله ورعاك.

تلوح في سماء صافية [illegible] من النجوم براقة لا يختلف بريقها، وفي سمائي تلوح أربعة نجوم فليس في الحياة أجمل من الاخوة عبد الباسط ،شيماء، إسلام، عبد الرؤوف أدامكم الله سندا لي في حياتي .

هناك من يقول أن المسافات تنقص شيء من المشاعر، يسعدني أن أثبت خطأكم فبغض النضرعن المسافات لم تتغير مشاعرنا.

الصداقة هي الأمل الذي يدفعنا دوما للحياة، بذرة هذا الأمل رحمة كانت لي أملا ولتبقى يداك تمسك بيدي إلى الأبد.

وإلى جميع من صادفتهم خلال حياتي وكانو لي بمثابة إخوة إبنة خالي أمينة، زوجة أخي دعاء، إلين، صارة، مجدولين.

نور الهدى

# شكر وعرفان

***قال تعالى:﴿ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾[لقمان: 12]***

***الشكر لله أولا ، وأنه من الوفاء أن يرد الفضل لأصحابه، فأجزل الشكر وأوفره.***

***نتقدم بأجمل عبارات الشكر والامتنان من قلوب فائضة بالمحبة والاحترام والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة: دحماني نور الهدى على قبولها الإشراف على هذه المذكرة رغم انشغالاتها الكبيرة وعلى ما قدمته لنا من توجيهات قيمة سواء من الناحية المنهجية او من ناحية المضمون العلمي.***

***إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد.***

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **3-1** | تطور عملات البلدان المتقدمة الكبرى بالدولار الأمريكي | 75 |
| **3-2** | تطور عملات البلدان الناشئة بالدولار الأمريكي | 76 |
| **3-3** | تطور الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة(2015-2022) | 84 |
| **3-4** | تطور التضخم في الجزائر(2015-2023) | 86 |
| **3-5** | مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال الفترة(2019-2020) | 95 |
| **3-6** | مقارنة مستويات النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك | 96 |
| **3-7** | تطور إمدادات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية خلال الفترة(2014-2040) | 98 |
| **3-8** | توقع تطور حصص الطلب العالمي على النفط خلال الفترة(2014-2040) | 99 |
| **3-9** | توقعات توزيع أجمالي الطلب العالمي على المنتجات النفطية خلال الفترة(2014-2040) | 100 |

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **1–1** | ترتيب أبرز 10 شركات للنفط في العالم لسنة 2020 | 15 |
| **1–2** | الدول المنظمة للأوبك وتاريخ انضمامها | 16 |
| **1–3** | الطلب العالمي على النفط للفترة(2000–2020) | 20 |
| **1–4** | إنتاج النفط في العالم خلال الفترة(2018–2021) | 22 |
| **1–5** | تطور أسعار النفط خلال الفترة(2006–2023) | 28 |
| **3–1** | معدلات النمو الحقيقي في العالم خلال الفترة(2017–2021) | 72 |
| **3–2** | تطور معدلات التضخم في العالم خلال الفترة(2017–2021) | 73 |
| **3–3** | تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية(2017–2021) | 79 |
| **3–4** | تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2015–2022) | 84 |
| **3–5** | نسب التضخم في الجزائر(2015–2023) | 85 |
| **3–6** | يمثل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة(2015–2021) | 87 |
| **3–7** | صادرات وإيرادات المحروقات في الجزائر خلال الفترة(2016–2021) | 87 |
| **3–8** | نسبة تطور الصادرات و الواردات الكلية و الميزان التجاري خلال الفترة(2013–2019) | 88 |
| **3–9** | التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء خلال(2019–2020) | 94 |
| **3–10** | تطور الربع السنوي في صادرات النفط في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء | 96 |

## فهرس المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **الملخص** | i |
| **Abstract** | ii |
| **الإهداء** | iii |
| **الإهداء** | iv |
| **شكر وعرفان** | v |
| **قائمة الجداول** | vi |
| **قائمة الأشكال** | vii |
| **قائمة المحتويات** | viii |
| **المقدمة** | 6-2 |
| **الفصل الأول: الإطار النظري السوق النفطية** | 33-8 |
| **تمهيد** | 8 |
| **المبحث الأول:** طبيعة السوق النفطية وأسعارها | 9 |
| **المطلب الأول:** مفهوم السعر النفطي أنواعه والعوامل المؤثرة فيه | 9 |
| **المطلب الثاني:** مفهوم السوق النفطية | 12 |
| **المطلب الثالث:** أنواع السوق النفطية | 13 |
| **المبحث الثاني:** العوامل المحددة لأسعار النفط | 18 |
| **المطلب الأول:** الطلب على النفط | 18 |
| **المطلب الثاني:** العرض النفطي | 20 |
| **المطلب الثالث:** نظام الكارتل وآياته | 23 |
| **المبحث الثالث:** أهم الأزمات النفطية | 26 |

| | |
|---|---|
| **المطلب الأول**: الأزمة النفطية 1986 | 26 |
| **المطلب الثاني**: الأزمة النفطية 2008 | 28 |
| **المطلب الثالث**: أزمة النفط في الأزمة الصحية العالمية | 31 |
| **خلاصة الفصل** | 33 |
| **الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي** | 67-35 |
| **تمهيد** | 35 |
| **المبحث الأول**: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي | 35 |
| **المطلب الأول**: مفهوم النمو الاقتصادي | 36 |
| **المطلب الثاني**: أهمية خصائص النمو الاقتصادي | 37 |
| **المطلب الثالث**: أساسيات حول النمو الاقتصادي | 38 |
| **المبحث الثاني**: نماذج النمو الاقتصادي | 42 |
| **المطلب الأول**: نماذج النمو ما قبل سولو | 42 |
| **المطلب الثاني**: نموذج شومبيتر وكينز للنمو الاقتصادي | 45 |
| **المطلب الثالث**: نموذج هارود-دورمار للنمو الاقتصادي | 49 |
| **المبحث الثالث**: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي | 54 |
| **المطلب الأول**: نموذج سولو | 54 |
| **المطلب الثاني**: النماذج الخطية | 58 |
| **المطلب الثالث**: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي | 62 |
| **خلاصة الفصل** | 67 |
| **الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول العربية** | **102-69** |
| **تمهيد** | 69 |
| **المبحث الأول**: أهم التطورات الاقتصادية العالمية والعربية | 70 |
| **المطلب الأول**: التطورات الاقتصادية العالمية | 70 |
| **المطلب الثاني**: التطورات الاقتصادية في الدول العربية | 76 |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثالث:** التطورات الرئيسية في مجال الطاقة | 78 |
| **المبحث الثاني:** تأثير السوق النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر | 81 |
| **المطلب الأول:** تطور الوضع الاقتصادي الجزائري | 81 |
| **المطلب الثاني:** تحليل واقع الاقتصاد الجزائري | 84 |
| **المطلب الثالث:** ضرورة تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل الألفية الثالثة | 88 |
| **المبحث الثالث:** انعكاسات التطورات في السوق النفطية العالمية على النمو الاقتصادي في الدول النفطية العربية | 91 |
| **المطلب الأول:** أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية | 91 |
| **المطلب الثاني:** الانعكاسات المحتملة لتطورات في أسواق البترول على اقتصاديات الدول العربية "الأعضاء في الأوبك" | 93 |
| **المطلب الثالث:** الأفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية | 97 |
| **خلاصة الفصل** | 102 |
| **خاتمة** | 104 |
| **قائمة المراجع** | 108 |

# المقدمة

## 1- مدخل الدراسة

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة التي احتلت المراكز الأولى منذ اكتشافه إلى اليوم نظرا للدور الكبير الذي يلعبه هذا الأخير في مسار العلاقات الدولية وتحريك عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، لإعتباره مؤشر نقدي يحدد قيمة تبادل السلعة والخدمات في السوق وبالنظر إلى الخصائص التي تميزه ومصادر أخرى. ولأن النفط يعد من الموارد الطبيعية الغير ناضجة (غير متجددة) فإن هذا يجعله أهم سلعة إقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالمي.

تخدم هذه الأهمية مختلف الدول سواء المتقدمة أو الدول النامية، فالدول المتقدمة معظمها تعتمد على مورد النفط المستورد من أجل تلبية حاجياتها من الطاقة، ومن جهة أخرى الدول المنتجة التي تعتبر أغلبها دول نامية إقتصاديا تستخدمه من أجل التعافي من مشاكل نقص المورد الإقتصادي فيعتبر النفط المورد الأساسي للنهوض بإقتصاديات هذه الدول.

فقد شهد عقد الخمسين من القرن العشرين محاولة الدول المنتجة في التفاوض مع الشركات الكبرى والدول المستهلكة من أجل تحسين السوق النفطية وحماية ثروتها لكونها مورد هام لكنها لم تنجح وهو الأمر الذي دفعها لإنشاء منظمة الأوبك وهذا من أجل حمايتها والدفاع عن هذه الثروة خاصة في آن حدوث الأزمات(أزمة1986، أزمة2008 وأزمة كورونا).

تخضع أسعار النفط إلى تذبذب وتقلبات متغيرةنتيجة مجموعة من العوامل والمؤشرات التي تساهم بشكل أو بآخر في تقلبات أسعاره، تمثل هذه الأخيرة أهم قضايا العصر وهي بمثابة تحدي يواجه مختلف الدول بصورة متعددة. ومن جانب آخر فإن تذبذب هذه الأسعار سمة من سمات السوق لكن ما جرى منذ منتصف العام الماضي هو انهيار في الأسعار غير معهود حيث بدأت أسعار النفط بالإنخفاض وواصلت الإنخفاض بشكل كبير إلى ما دون الخمسين دولار مما يعني إنهيار في الأسعار.

## 2- إشكالية الدراسة

نظرا لأستمرارية الجدل حول طبيعة العلاقة بين سوق النفطية والنمو الإقتصادي، فإنه لازالت هنالك حاجة إلى دراسة العلاقة بينهما.

وبالتالي وفقا لما سبق يمكن إبراز إشكالية الموضوع من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

**"كيف تؤثر تقلبات السوق النقطية على النمو الإقتصادي في الدول العربية النفطية؟ "**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم العوامل التي تؤثر في أسعار النفط في السوق النفطية العالمية؟
- فيما تتمثل أهم مقاييس النمو الاقتصادي؟
- كيف تؤثر أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط؟

**3- فرضيات الدراسة**

كإجابة أولية على التساؤلات الفرعية نقوم بوضع الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** إن النفط سلعة إستراتيجية تتأثر بمجموعة من العوامل أهمها الطلب والعرض وسعر الصرف مما يجعل أسعاره متذبذبة.

**الفرضية الثانية:** النمو الإقتصادي يمثل الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلاد وتتمثل أهم محدداته في اليد العاملة، رأس المال والتقدم التقني.

**الفرضية الثالثة:** هناك علاقة قوية بين أسعار النفط والنمو الإقتصادي في الدول العربية النفطية حيث يؤدي إرتفاع أسعار النفط إلى إرتفاع العوائد المالية للبلد والعكس صحيح.

**أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أهمية النفط بصفته عنصر مهم في العملية الإنتاجية، وعامل رئيسي من عوامل الإنتاج.
- إبراز الفاعلين في السوق النفطية، والتعرف على محددات وأنواع أسعار النفط.
- بيان أهمية القطاع النفطي بالنسبة للجزائر بإعتبارها دولة مصدرة للنفط.
- محاولة توضيح مدى إنعكاس تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الدول العربية النفطية.

**4- أهمية الدراسة**

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أن أسعار النفط والنمو الإقتصادي يمس الإقتصاديات الدولية وتتحكم في تحريك عجلة الإقتصاد العالمي، حيث يؤدي إلى إستقرار إقتصاديات هذه الدول، أما في حالة تذبذب أسعاره سيؤدي هذا إلى حدوث أزمات وإضطرابات داخلها، وهكذا تبدو أهمية الدراسة في عرض وتحليل لأهم آثار تقلبات أسعار النفط على نمو إقتصاديات الدول المصدرة.

**5- حدود الدراسة**

تتمثل حدود الدراسة في:

**الحدود المكانية:** تمت دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي على الدول العربية المصدرة للنفط.

**الحدود الزمنية:** بالنسبة لواقع الإقتصاد الجزائري تم تشخيصه من سنة 1989-2022، أما بالنسبة للتحليل الإقتصادي للمؤشرات الإقتصادية التي تخص العالم، الجزائر بصفة خاصة والدول العربية النفطية العربية بصفة عامة، من سنة 2015-2022.

**6- منهج الدراسة**

تحقيقا لأهداف الدراسة وحتى تتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية وإختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، إقتضى الأمر إستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض الإطار النظري لكل من السوق النفطيةوالنمو الإقتصادي، وخلفية العلاقة بينهما. كما إستخدمنا منهج إحصائي من خلال معدلات ونسب مئوية تمت الدراسة عليها. كما إعتمدنا على منهج تاريخي الذي يهدف إلى إعادة ترتيب وبناء الأحداث الماضية وفهم الحاضر في ضوء خيارات الماضي ووقائعه.

**7- الدراسات السابقة**

فيما يلي بعض الدراسات التي تناولت تأثير السوق النفطية على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

**1. دراسة العمري علي، بعنوان "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)"،رسالة ماجستير، جامعةالجزائر3، 2009.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الحقيقة التي تربط بين سعر النفط الخام والنمو الإقتصادي، حيث تبين أن الجباية البترولية تتأثر بأسعار النفط الخام، حيث إذا إرتفعت أسعار النفط يؤدي ذلك إلى إرتفاع الجباية البترولية، وهذه الأسعار تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام، فالرابط بينهما هو الجباية البترولية بالإضافة إلى أن العلاقة بينهما هي علاقة طردية.

**2. دراسة عباد عبد الرؤوف بعنوان: "محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1972-2008)"، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التغيرات في سعر النفط منظمة أوبك وإبراز أهم العوامل المساهمة في تحديده في ظل لسوق النفط العالمي. كما تطرق إلى أثر تقلباته على النمو الإقتصادي في الجزائر وذلك بشرح العلاقات الإتجاهية بين مختلف المتغيرات بصياغتها في صور نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية. وتوصلت الدراسة إلى أنه من خلال

النماذج المقدرة تبين أن محددات أسعار النفط لمنظمة الأوبك هي "إنتاج النفط خارج منظمة الأوبك عرض وإحتياطي منظمة الأوبك من نفط، طلب منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية من النفط، ومعدل النمو الاقتصادي العالمي".

**3. دراسة بالقاسم منال وسمية بقاسمي بعنوان: "تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990–2014)"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس،2015.**

بينت هذه الدراسة إلى أن تغيرات أسعار النفط لها أثر مباشر على النمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة أسعار النفط 1 % إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 2,0 % مما يجعل اقتصادنا الإجمالي يتأثر بأي تقلب يحدث في أسعار النفط. وعليه يجدر بالسلطات تنويع إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات من أجل الخروج عن التبعية هذا القطاع الزراعي الذي يحتوي على عدة مقومات للنجاح وكذلك القطاع السياحي. كما يجدر بالجزائر تطوير البحث في مجال الطاقات المتجددة و التيتمثل رهانا حقيقيا أمام الجزائر، وخاصة الطاقة الشمسية إذ أن الصحراء ليست فقط مصدرا للثروة النفطية ولكن أيضا للطاقة الشمسية.

**4. دراسة عاشور حيدوش ويوميلود أوعيل بعنوان: "آثار تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000_2014)"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد12، 2017.**

تبين هذه الدراسة أن قطاع المحروقات يرتبط ارتباط وثيق بالاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته في الصادرات بنسبة تفوق 97 % ومساهمته في إيرادات الخزينة من جباية بترولية وكذا مساهمته في الناتج الداخلي الخام. وتوصلت الدراسة إلى أن النفط وعوائده المالية يشكلان العمورد الرئيسي لتمويل عمليات التنمية الرئيسية في الجزائر وتمويل الإستثمارات النفطية لمواكبة متطلبات التنمية، وتمثل عوائد الصادرات من المحروقات تمثل نسبة كبيرة من مجمل الصادرات، حيث تستخدم كمحرك للتنمية وتنفيذ البرامج الطموحة للتصنيع وإنجاز البنى الهيكلية الاقتصادية والإجتماعية اللازمة.

**5. دراسة دربال فاطمة الزهراء بعنوان: "أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL"، مجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 9، 2017.**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أن أسعار النفط تؤثر على النمو الإقتصادي كما يؤثر إنخفاض سعر الصرف الدولار أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو على المداخيل البترولية في الجزائر وهذا راجع للعلاقة العكسية بين سعر النفط وسعر صرف الدولار. وللخروج من دائرة تقلبات أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض التي تعود سلبا على الاقتصاد الجزائري وجب تنويع الإقتصاد والإهتمام بالمجالات الإنتاجية.

**8– هيكل الدراسة**

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصولكما يلي:

❖ **الفصل الأول** بعنوان "**طبيعة السوق النفطية وأسعارها** "تم فيه التعرض إلثلاثة مباحث، المبحث الأول تم فيه التطرق إلى طبيعة السوق لنفطية وأسعارها والمبحث الثاني حول العوامل المحددة لأسعار النفط، أما المبحث الثالث تم في التعرض إلى أهم الأزمات النفطية العالمية.

❖ **الفصل الثاني** بعنوان "**الإطار النظري للنمو الاقتصادي**" تم فيه التعرض إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم فيه التطرق إلى الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي، والمبحث الثاني حول نماذج النمو الإقتصادي، أما المبحث الثالث تم في التعرض إلى النظرية الحديثة للنمو الإقتصادي.

❖ **الفصل الثالث** بعنوان "**تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول العربية** "المبحث الأول تم فيه التطرق إلى أهم التطورات الإقتصادية العالمية والعربية والمبحث الثاني تأثير السوق النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر ، أما المبحث الثالث تم فيه التعرض إلى إنعكاسات التطورات في السوق النفطية العالمية على النمو الإقتصادي في الدول النفطية العربية.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري للسوق النفطية

**تمهيد**

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة استراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، حيث تأتي أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، ولقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة وهو محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر وسنين طويلة قادمة، ولكن في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز والحروب، ومازال المحرك آليات السياسة والاقتصاد، ويبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها علوما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، وتخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة التي قادت إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعية خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط في السوق، ولا يمكن تجاهل أن الأسواق النفطية تتعرض لعدة أزمات منها أزمة كورونا الصحية العالمية التي خلفت آثار سلبية على الأسعار النفط خاصة وعلى الاقتصاد ككل عامة في تلك الفترة.

بالتالي من خلال هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى:

**المبحث الأول: طبيعة السوق النفطية وأسعارها**

**المبحث الثاني: العوامل المحددة لأسعار النفط**

**المبحث الثالث: أهم الأزمات النفطية العالمية**

## المبحث الأول: طبيعة السوق النفطية وأسعارها

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم، يشكل سلعة إستراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، حيث تأتى أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، ويبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار، وتخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة التي قادت إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعية خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط في السوق.

### المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي أنواعه والعوامل المؤثرة فيه

#### أولا: مفهوم السعر النفطي

"السعر النفطي مشتق من مفهوم السعر فهو عبارة عن قيمة الشيء، معبرا عنها بالنقود وقد يعادل قيمة الشيء أو لا يعادلها أو يساويها فقد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة الشيء المنتج ذاته".[1]

ويعرف أيضا أنه: "القيمة النقدية للبرميل النفطي الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 غلون معبر عنه بالوحدة النقدية الدولار" .[2]

وهناك من عرفه أنه: "قيمة المادة أو السلعة النفطية المعبر عنها بالنقد حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوة فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين ".[3]

ويعرف أيضا أنه: " القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة أو قيمة السلعة النفطية معبر عنها بالنقود ".[4]

كل هذا التطور في مفهوم السعر النفطي وكيفية تحديده يدل على أن للسعر النفطي عدة أنواع أو مصطلحات سوق نقوم بذكرها وفق التطور الزمني لظهور كل نوع من هذه الأنواع.

---

[1]–علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وآثارها في التنمية الاقتصادية، روى إستراتيجية، العدد13، الإمارات، 2017،ص100.

[2]– الأخضر مالك، بعلة طاهر، إنعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على الحصيلة الجبائية البترولية والاقتصاد الجزائري، الدراسات الاقتصادية وإدارة الأعمال، العدد 4، الجزائر، 2016، ص1.

[3]– زراق حوسين بيداء، اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق، مجلة المنتصرية للدراسات العربية الدولية، العدد 23، دون سنة نشر، ص 90.

[4]– قروف سعيد، انعكاسات أسعار البترول على الإيرادات العامة من 2017/2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر–بسكرة، 2019.ص19

**ثانيا: أنواع السعر النفطي**

**1- السعر المعلن**

يرجع تاريخ ظهورها لأول مرة عام 1880 بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرد أويل تحتكر شراء البترول من منتجين متعددين في السوق البترولية وعند فوهة البئر، وبتزايد لإستغلال اكتشاف البترول خارج الو.م.أ وبتزايد الإنتاج العالمي أصبحت الشركة البترولية تقوم بإعلان أسعار معلنة في موانئ تصدير البترول. ونظرا للحدة التنافسية بين الشركات البترولية الإحتكارية قررت فيما بينها الإعلان عن السعر الثابت والمستقر.

فهو السعر الرسمي الذي يحدده الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق ، يجسد قيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم، قد يكون الطرف العارض فرد أو شركة أو مؤسسة نفطية.[1]

**2- سعر الإشارة**

هو السعر المتوسط بين السعر المعلن والمحقق، وقد ظهر هذا السعر في السوق النفطية الدولية في فترة السبعينيات من القرن العشرين نتيجة لتوقيع اتفاقية مشاركة نفطية جديدة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية.

**3- السعر المعادل**

تقوم فكرة السعر المعادل للنفط على فكرة ضمان دخل مستقر للدولة النفطية على المدى القصير وقابل للإستمرار على المدى الطويل، كما أنه من الجانب الأخر يوفر للدولة المستهلكة ضمان للإمداد بأسعار مستقرة.

**4- السعر الفوري**

هو سعر الوحدة النفطية المتبادل فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر المجسد لقيمة السلعة النفطية نقدا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة و المشترية بصورة آنية.

وتخضع عملية التسعير النفط لمكانيزمات محددة، فنظام التسعير الحالي يعرف بنظام "المعادلة السعرية" وقد تم اللجوء إليها عام 1987 وبموجبه يتم احتساب أسعار النفط بواسطة معادلة تعتمد أسعار النفط المرجعية تحددها السوق. ويفترض أن تنعكس ظروف الطلب والعرض في كل سوق على الاسعار المرجعية.

[1] قروف سعيد، مرجع سبق ذكره، ص16.

وتقوم معادلة التسعير بتقدير سعر نفط معين انطلاقا من سعر النفط المرجعي وفق الصيغة التالية:

**سعر النفط المراد تسعيره =سعر النفط المرجعي (الفوري /المستقبلي ) +الفروق**

بالنسبة للفروقات فان وجودها في المعادلة يهدف إلى ضمان التنافسية بين النفط المراد تسعيره والنفط المشابهة البديلة الأخرى، وتتضمن هده الفروقات فروق نوعية وفروق الموقع الجغرافي، ومن خلال صيغة المعادلة فالفروق قد تكون علاوة أو خصما، وبذلك تصبح المعادلة من الشكل التالي: [1]

**سعر النفط المراد تسعيره = سعر الخام المرجعي + فروق نوعية + فروق الموقع الجغرافي**

**ثالثا: العوامل المؤثرة في السعر النفطي**

هناك عدة عوامل تؤثر في تحديد مستوى الأسعار المستخدمة في تجارة النفط الخام نوجز الأهم منها فيما يلي:[2]

**1- العرض النفطي**

كل اكتشاف كبير الاحتياطي جديد وزيادة في الطاقات الإنتاجية والتصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط وبالتالي على الأسعار المحددة.

**2- الطلب على النفط**

إن الطلب ونمطه على النفط المعروض وتوقعات تطور السوق النفطية يعتبر العامل الأساسي في ارتفاع وانخفاض الأسعار في العالم، فتوسع الصناعة العالمية المتعددة على الطاقة النفطية يخلق ظمأ شديد للنفط

**3- الموقع الجغرافي**

يؤثر الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير في تحديد مستوى الأسعار حيث إن كلفة النقل تحدد من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام أو الاستهلاك، فكلما إقتربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كلما كانت أجور الشحن أقل، مما يقلل من السعر.

[1] علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص102.

[2] العربي بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار بطريقة نموذج تصحيح الخطأ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011 /2012، ص ص5-6.

**4- المخزون النفطي**

إن التخزين من النفط لدى الدول المستهلكة وتغير مستوياتها إزاء الطلب يلعب دور كبير في أسعار النفط المخزونة.

**5- الإمدادات النفطية**

إن إرتفاع مستوى إمداد الأسواق العالمية النفطية يعتبر عامل مؤثر في تراجع أسعار النفط والعكس صحيح.

**6- التغيرات الموسمية**

إن التقلبات المناخية غير المتوقعة والكوارث الطبيعية تؤثر بشكل مباشر على أسعار النفط فعلى سبيل المثال كارثة تسونامي التي وقعت في اندونيسيا.

**7- التقنيات**

لاشك بأن التطورات التقنية الحاصلة في صناعة النفط وتقدمها المستمر في تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية وزيادة كفاءة إستخلاص النفط تؤدي إلى تأثير إيجابي على مجمل الأسعار أيضا.

**8- السياسات**

تلعب السياسات الحكومية المنتجة والمستهلكة للنفط وسياسات الشركات النفطية الكبرى واستراتيجياتها دورا مهما في تحديد أسعار النفط.

**9- الوضع الاقتصادي**

إن التطور الاقتصادي العالمي والوضع المالي الدولي مؤثران على أسعار الطاقة عامة وأسعار النفط خاصة فالانتعاش والركود الاقتصادي العالمي بسبب الأوضاع العامة الدولية والخاصة بالدول المستهلكة الكبرى يؤديان إلى ارتفاع وانخفاض في الأسعار.

**المطلب الثاني: مفهوم السوق النفطية**

من المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر البائعون والمشترون والسلعة محل التداول واختلاف واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف في طبيعة السوق ويمكن تقسيم الأسواق وفقا لهذا الاختلاف إلى نوعين سوق منافسة تام

وغير تام وبالطبع لا تخرج السوق النفطية عن هذا النطاق بل أن السوق الأخيرة تشغل جزءا كبيرا في التحليل الاقتصادي الجزئي.[1]

حيث هناك من عرفها: " هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة "النفط" يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التخفيضات بالإضافة إلى عوامل اقتصادية تحكم السوق، كما هناك عوامل أخرى كعوامل سياسية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية ".

وهناك من عرفها: " المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية لتبادل سلعة النفطية في السعر والزمن معلومين أو هي المكان الجغرافي لتلاقي قوة العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة ".[2]

مما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي تتم فيه التعامل بالمورد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد هو النفط وذلك طبقا لقانون العرض والطلب.[3]

**المطلب الثالث: أنواع السوق النفطي**

نتيجة للأحداث التي طرأت على الصناعة البترولية بعد تغير العلاقات بين الشركات البترولية الكبرى والدول للنفط، تطورت طرق تسويق البترول الخام مما أنتج أشكالا مختلفة من الأسواق البترولية هي كما يلي:

**أولا: الأسواق الفورية للنفط الخام**

ليس له مكان معين يوجد به براميل بترولية في انتظار المشتري، إنما في المجمل هي صفقات التي لا يتعدى أجالها 15 يوم الموجودة في منطقة يتمركز فيه نشاط كبير للتجارة على البترول، وهي سوق تراضي. إن لمن الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع فان اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية وهذا ما فسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محددة.

أما التوازن العام للأسواق الفورية للنفط الخام فانه يكون وفق آليات العرض والطلب، إلا أنه يمكن أن يختلف السعر بين السوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق والآخر في هذه الحالة فانه يمكن أن يستفيد من فروق السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الأسعار وذلك للإبقاء على أسعار دولية متقاربة للنفط الخام.

[1]– المهدي الجنابي نبيل ، سالم حسين كريم، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك، مجلة كلية إدارة الاقتصاديات للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 04، العراق، 2011، ص 04.

[2]–قروف سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3]–الدوري محمد احمد، مبادئ اقتصاد النفط، دار الشموع للنشر والثقافة والطباعة، الطبعة الأولى، ليبيا، 2003، ص 15.

**ثانيا: الأسواق الآجلة**

نظرا لتطاير الأسعار البترولية في السوق الفورية للنفط الخام، أدخل المنظمون سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل بما يعرف بالأسواق البترولية الآجلة، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق:

**1- الأسواق البترولية المادية الآجلة**

تعمل مثل الأسواق البترولية الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوم، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لأجال لاحق، يعرف بداية على أنه شهر لأن يمكن أن يتجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق يلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن500000 برميل والبائع بتحديد تاريخ توفرها ولا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من البترول الخام والمنتجات البترولية، كالبرنت، زيت الديزل ووقود الطائرات. وتكون هذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

**2- البورصات البترولية**

ظهرت أول مرة بعد الأزمة البترولية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة في ضل أسعار البترول التي عرفتها في فترة الثمانينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات البترول الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة التعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من البترول الخام أو مشتقات بترولية من نوع محدد، وتوجد ثلاثة بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم وهي:

- سوق نيويورك للتبادل التجاري NYNEX
- سوق سنغافورة النقدي العالمي SIMEX
- سوق المبادلات البترولية العالمية بلندن IPS

وعادة تكون الأسعار السائدة في الأسواق الفورية هي التي تسيطر على السوق البترولية عموما، حيث تترك قوة السوق لتضبط يوميا مستوى أسعار البترول الخام.[1]

**ثانيا: الفاعلون في السوق النفطية**

هم عبارة عن الدول المصدرة والمستوردة الأولى يمثلها كل من منظمة الأوبك وشركات النفط العالمية وشركات النفط الوطنية، أما الثانية فتمثلها شركات النفط العالمية والمستقلة وكذا منظمة الطاقة الدولية سنتعرف عنها فيما يلي:

[1]-قجاني امينة، وشني فاطمة الزهراء، تأثير أزمة انهيار أسعار النفط على مستويات الدين العام في الاقتصاديات النفطية، دراسة حالة العراق والسعودية والكويت، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2021/2020، ص 41.

**1- شركات البترول العالمية**

تسيطر على هذه السوق أكبر الشركات العالمية المنتجة للنفط، لأنها تهيمن على الصناعة البترولية، تمثل 80 % من إنتاج البترولي العالمي وتسيطر على أكثر من 70 %من صناعة التكرير العالمية وكذلك تملك أكثر من 50 %من ناقلات البترول.

من خلال الجدول التالي نلاحظ أكبر 10 شركات للنفط في العالم وما تسيطر عليها من الإيرادات السنوية في العالم.

**الجدول رقم (1-1): ترتيب أكبر 10 شركات للنفط في العالم لسنة 2020**

**الوحدة: مليار دولار**

| الرقم | الشركات | الدولة | الإيرادات السنوية |
|---|---|---|---|
| **1** | أرامكو | المملكة العربية | 465 |
| **2** | مجموعة سينوبيك | الصين | 448 |
| **3** | البترول الوطنية الصينية | الصين | 428 |
| **4** | اكسيون موبيل | الولايات المتحدة الأمريكية | 268 |
| **5** | روايالداتش شال | الهند | 265 |
| **6** | مؤسسة البترول الكويتية | الكويت | 251 |
| **7** | شركة بي بي | المملكة المتحدة | 222 |
| **8** | توتال | فرنسا | 221 |
| **9** | لوكا أويل | روسيا | 144 |
| **10** | اني | اطاليا | 131 |

Source : http//anamusafer.com Consulté le : 12/01/2023

**2 – منظمة الاوبك (OPEC)**: هي منظمة الدول المصدرة للنفط إنبثقت عن مؤتمر بالعاصمة العراقية ببغداد في 14 سبتمبر 1960 إثر اتفاق 5 دول أساسية منتجة السعودية، ايران، العراق، فنزويلا، الكويت في اجتماع وقع على الاتفاق التأسيسي للمنظمة، وتسعى الأوبك للتنسيق والتوحيد للسياسة البترولية للدول الأعضاء وحماية مصالحها من خلال السعي لتحقيق استقرار في أسعار الأسواق البترول العالمية وبذلك أصبحت الأوبك أهم منظمة أنشأت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها وتتخذ المنظمة فيينا عاصمة النمسا مقرا لها. والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق

التكتل في مواجهة الشركات النفطية الكبرى، انضمت قطر في 1961 واندونيسيا وليبيا في 1963 والإمارات العربية المتحدة 1964 والجزائر في 1969 ونيجيريا في 1971واكوادور والغابون في 1973.

**الجدول رقم (2-1): الدول المنظمة للاوبك وتاريخ انضمامها**

| الدول الأعضاء | تاريخ الانضمام |
|---|---|
| العراق، فنزولا، الكويت، إيران، المملكة العربية السعودية | 1960 |
| قطر | 1961 |
| ليبيا، اندونيسيا | 1962 |
| الإمارات العربية | 1967 |
| الجزائر | 1969 |
| نيجيريا | 1971 |
| الاكوادور، البغابون | 1973 |

**المصدر**: قجالي امينة، مرجع سبق ذكره، ص44.

**3- الوكالة الدولية للطاقة (IEA)**:أنشأت هذه الوكالة كرد فعل على ارتفاع سعر النفط العالمي في 1973 -1974 لتوحيد جهود الدولة المستهلكة وتنظيمها في وجه منظمة الأوبك، ففي عام 1974دعا الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن، بغرض تنسيق جهود لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE والذي أنشأتها، ضمت الوكالة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيما يبلغ عدد أعضائها حاليا 28 دولة، مقرها باريس.

**4- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**

تأسست عام 1968 من قبل الكويت والمملكة وليبيا هدفها الأساسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أشكال النشاط الإقتصادي في صناعة البترول وتحقيق العلاقة الوثيقة بينهم في هذا المجال وتحديد سبل الحماية المصالح المشروعة للأعضاء بشكل فردي وجماعي، مع توحيد الجهود المبذولة لضمان تدفق البترول إلى أسواقها الإستهلاكية على أساس عادل وبشرط معقول.

❖ **آليات الأوبك لضبط الأسعار**: بعد انهيار أسعار النفط في عامي 1986و1989 سقطت نظرية تحديد السعر وما يسمى بالسعر الثابت المحدد من طرف الدول المنتجة للنفط وأصبحت هذه السلعة تخضع لضغوطات السوق

ولقد كان للدول الصناعية دورا ملحوظا في إضعاف آلية السوق والحد من دور منظمة الأوبك في رسم السياسة النفطية، وقد أدى ذلك إلى فشل آلية السوق وتراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها ثم ارتفاعها إلى مستويات قياسية نجم عنها حالة من عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي، انعكس سلباً على كل من الدول الصناعية والدول المنتجة النامية على حد سواء.

ورغم أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط إلا أن منظمة الأوبك أدركت بأن هناك إعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الإلتزام بهذه الحصص آخذين في الحسبان اثر ذلك النمو الاقتصادي وانعكاسه على مستوى الطلب، وبرز أيضاً عامل أساسي هو أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة التي تمتلك مالا يقل عن ثلثي الإنتاج العالمي من النفط.

بناء على هذه المعطيات وضعت المنظمة في مارس 1999 آلية لضبط أسعار النفط تقضي بخفض مستوى الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا. إذا ما بقيت أسعار سلة نفوط الأوبك أقل من 22دولار لمدة10 أيام متواصلة و كانت الزيادة بنفس الكمية، إذا ما إرتفع السعر فوق 28 دولار للبرميل لسلة نفوط الأوبك طوال 20يوماً متصلة.

تتصدر السعودية قائمة 10 دول المنتجة للبترول لشهر نوفمبر 2018،بإنتاج بلغ 11مليون برميل يومياً، بنسبة تصل إلى33.22% وجاءت العراق في المرتبة الثانية بعد أن وصل إجمالي إنتاجها حوالي4.50مليون برميل يومياً، تليها الإمارات بمعدل إنتاج يصل3.35 مليون برميل يوميا، في حين تراجعت ايران المرتبة الرابعة حيث وصل انتاجها 2.85 برميل يوميا إنخفض من 3.75 مليون برميل يوميا في سبتمبر 2018.وبإنتاج بلغ نحو 2.75 مليون برميل يوميا جاءت الكويت في المرتبة الخامسة بين دول الأوبك بينما إحتلت نيجيريا المرتبة السادسة بإنتاج بلغ 1.84 مليون برميل يوميا، ثم أنغولا بمعدل إنتاج بلغ1.51 مليون برميل يوميا ثم فنزويلا في المرتبة الثامنة بإنتاج بلغ 1.23 مليون برميل يوميا وفي المرتبة التاسعة بإنتاج بلغ نحو 1.2 مليون برميل يوميا، أما المرتبة العاشرة فهي تعود للجزائر بإنتاج قدر ب1.06 مليون برميل يوميا. ومن بعد الجزائر يأتي في المرتبة 11 حتى 15 كل من قطر والاكوادور والكونغو والجابون وغينيا على الترتيب بحجم بلغ 1.770 مليون برميل يوميا.

## المبحث الثاني: العوامل المحددة لأسعار النفط

تتحدد أسعار النفط في الأسواق كباقي السلع والخدمات وتختلف سوق النفط عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من الدول العربية.

### المطلب الأول: الطلب على النفط

في هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم الطلب النفطي والعوامل المؤثرة فيه.

#### أولا: مفهوم الطلب النفطي

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع وتلبية تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارة أو الكير وستين كالنفط الأبيض للإنارة والتدفئة ...الخ، أو الأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية.[1]

#### ثانيا: العوامل المؤثرة في الطلب النفطي

يتأثر الطلب النفطي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل منها:

يرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية، حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط الخام من أجل تكريره، وتتميز مرونة الطلب على النفط في المدى القصير بكونها شبه معدومة، وهذا لأن زيادة السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب في المدة القصيرة. وعموما هناك عدة عوامل تتحكم في الطلب العالمي على النفط أهمها:

#### 1- النمو الاقتصادي العالمي

هناك علاقة طردية بين كل من النمو الاقتصادي والطلب العالمي للنفط، إذ يعتبر النمو الاقتصادي الناتج عن عملية التقدم التقني والصناعي عنصر أساسيا في التأثير على حجم الطلب العالمي.

حيث يلعب دورا رئيسيا في تحرير مستوى استهلاك الطاقة في مناطق العالم المتلفة وما يعزز هذا القول أنه سنة 2000، شهدت إرتفاعا ملحوظا في معدلات الطلب على النفط في معظم المناطق رغم الإرتفاع في مستويات الأسعار حيث لم تقف مستويات الأسعار التي شهدتها سنة 2000 حائلا دون إرتفاع الطلب العالمي على النفط الذي ازداد بنحو01 مليون برميل يوميا ليصل إلى 75.7 مليون برميل أي ما يعادل 1.3%.[2]

[1] – الدوري محمد احمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 1983، ص 147.

[2] –ضويفي حمزة، **آثار تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة معارف، العدد20، جوان، 2016، البويرة، ص268-269.

### 2- المناخ

قد لا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل يؤثر في الطلب على النفط في المدى القصير، حيث أن إختلاف فصول السنة وإختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف وبين مناطق العالم، تؤدي إلى إختلاف الكميات المطلوبة من النفط، حيث في الشتاء مثلا يزيد الطلب على المشتقات النفطية خاصة الوقود للتدفئة، كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب على النفط مثل الأعاصير التي ضربت أمريكا الشمالية والوسطى سنة 2005 وأدت إلى تعطيل مصانع التكرير مما أثر على العرض النفطي أولا ثم على الطلب على النفط.[1]

### 3- ترشيد استهلاك الطاقة والبحث عن الطاقات البديلة

يعتبر مدى توفر الطاقات البديلة للنفط بتكلفة تنافس أسعار النفط عاملا مؤثرا على الطلب على النفط بزيادة إعتماد الدول المستهلكة على هذه المصادر، حيث تعمل الدول المتقدمة في ظل الإرتفاع المستمر لأسعار النفط وتزايد الطلب عليه، إلى وضع إستراتيجيات طاقوية وطنية بديلة، حيث تؤمن مصادر إضافية ودائمة لسد حاجات الإستهلاك المحلي المتزايدة بأنجع طريقة ممكنة، وبأقل تكلفة، من خلال إجراء دراسات وأبحاث لتأمين مصادر من الطاقات البديلة أو المتجددة والإستفادة منها "كالطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية " التي سجلت زيادة في سنة 2012 بنسبة 43.3% عن إجمالي الطاقات المركبة وطاقة الرياح التي ازدادت بنسبة 18.9% مقارنة بسنة 2011 ليصل الإجمالي إلى 248.2 جيغا واط".[2]

### 4- الاستقرار السياسي والأمني في العالم

إن الإضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات البترولية، وهذا ما يدفع أكثر هذه الدول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة وبأي سعر وهذا تخوفا من نقص الإمدادات، وتمثلت هذه الأحداث عام 2004 في الإضطرابات العالمية في نيجيريا والهجمات المتكررة على إمدادات النفط والمنشآت النفطية في العراق والمملكة العربية السعودية وإستفاء العام للإنتخابات الرئاسية في فنزويلا وإعصار إيفان في خليج المكسيك والضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة على منظمة أوبك، وغيرها وما يثيره من تخوف بين الحين والأخر حول انقطاع إمدادات النفط، وما يترتب على هذا التخوف من إستغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على أعلى الأرباح.

---

[1] الموسوي ضياء مجيد ، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص29.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، 2013، متاح على الموقع الالكتروني: www.oapecorg.org تاريخ الاطلاع: 2023/03/20.

**الجدول (3-1): الطلب العالمي على النفط للفترة (2000-2020)**

**الوحدة: مليون برميل/يوم**

| السنوات | 2000 | 2003 | 2010 | 2015 | المتوقع 2020 |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموع العالم | 77.2 | 78.4 | 94.2 | 96.8 | 111 |
| الدول الصناعية | 43.5 | 61.6 | 45.3 | 48.1 | 50.7 |
| الدول النامية | 28.7 | 32.4 | 38.9 | 40.8 | 51.8 |
| الدول المتحولة | 4.9 | 6.0 | 7.2 | 5.0 | 8.5 |

**المصدر**: صندوق النقد العربي، متاح عبر الموقع الالكتروني: www.amf.org.aeتاريخ الاطلاع: 2023/03/19.

**المطلب الثاني: العرض النفطي**

**أولا: مفهوم العرض النفطي**

العرض النفطي يتمثل في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت خاما أو مكررة، وخلال فترة زمنية معينة لتلبية احتياجات المجتمع من هذه المادة. ويختلف العرض من النفط عن غيره من أي عرض من أي سلعة أخرى، لكونه يتأثر بعوامل أخرى خصوصا السياسية منها، كما أن النفط طاقة غير متجددة ومهددة بالنفاذ في العالم، مما يعني أن الإقتصاد العالمي مهدد بقوة ما لم تكتشف طاقة مكافئة وأفضل من النفط. حيث أن هذا الأخير يتأثر بقوة العرض وعند نقصه يدفع إلى ارتفاع الأسعار إلى الأعلى والعكس بالعكس.[1]

ويقصد أيضا بالعرض النفطي الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عارضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.[2]

**ثانيا: العوامل المحددة للعرض النفطي**

**1- إحتياطات النفط العالمية**

تلعب الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية دورا في التأثير على عرض النفط وكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد أن هناك قدرة على الإنتاج، وتشير تقديرات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط إلى ارتفاع

[1]-طروبيا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري 2010/1971 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية/التسيير، جامعة وهران، 2010/2009، ص 47.

[2]-قروف سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

إحتياطات النفط العالمية المؤكدة من 1266.8 مليار برميل في نهاية سنة 2012 إلى 1292.9 مليار برميل في نهاية سنة 2014 أي بارتفاع قدره 26.1 مليار برميل، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 2%.[1]

**2- السعر النفطي**

يعتبر سعر السلعة النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة وأساسية على العرض، فكل زيادة في النفط تتسبب في انخفاض الأسعار، وبالتالي يسعى المنتجون لتقليص الإمدادات خاصة إذا وصلت إلى مستويات لا تتلاءم مع تكلفة استخراج النفط وذلك في المدى القصير أما إذا استمرت الأسعار في الانخفاض فالدول المنتجة خاصة النامية منها التي تعتمد على النفط كمصدر للإيرادات المالية لن تلجأ إلى تخفيض إنتاجها من النفط.

**3- المخزون العالمي**

يؤدي زيادة المخزون العالمي للنفط سواء الاستراتيجي أو التجاري في الدول المنتجة والمستهلكة إلى التأثير على العرض العالمي، وعلى سبيل المثال عندما قررت وزارة الطاقة الأمريكية برفع مخزون الوقود من الاحتياطي الإستراتيجي للولايات المتحدة إلى مستويات أعلى سنة 2008، أدت إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام الخفيف في السوق الفورية بـ0.1 إلى 0.5 من النفط الخام الخفيف وإلى زيادة الأسعار بنحو 10 دولار للبرميل.

**4- الاستكشافات الجديدة**

تلعب عمليات البحث والتنقيب التي تؤثر على الإنتاج النفطي دورا مهما في التأثير على العرض، بحيث كلما كانت الاستكشافات كبيرة زاد المعروض النفطي، وفيما يخص التطور في هذا المجال فإن في الفترة 1978-2012 زاد الاستثمار في قطاع الاستكشافات والإنتاج بنسبة 340% حتى تم بنهاية 2013 تحقيق 177 اكتشاف بزيادة خمسة استكشافات عن نهاية نفس الشهر من 2012، بالإضافة إلى بروز الغاز الصخري على الساحة بإضافة ما يقارب 1 مليون برميل يوميا إلى إنتاج الولايات المتحدة وكندا، هذا فضلا عن الإنتاج المستقبلي المتوقع يتراوح بين 3.5 و 8 برميل يوميا بحلول سنة 2020.[2]

**5- الاستثمار في المجال النفطي**

منذ بداية التعافي في سنة 2012 تم نمو الاستثمار بمعدل 11 تقريبا في 2013 وتجاوز مبلغ 690 مليار دولار أمريكي، وتمثل ذلك نسبة زيادة مقدارها 65% منذ 2009، وتسجل منطقة الشرق الأوسط أكبر نمو ديناميكي في هذا

[1]-منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي، 2015، ص 8 متاح عبر الموقع الالكترونيwww.oapecorg.org تاريخ الاطلاع: 2023/03/20.

[2]- International energy Forum, **Progress report on the outcome of the Jeddah energy Meeting**, 19th December 2008, p 21.

المجال، حيث بلغت الزيادة في الاستثمارات فيها نسبة 21% ويلي الشرق الأوسط في هذا التوجه كلا من أوروبا بنسبة 20% ومنطقة أسيا والمحيط الهادي 17%، أما أمريكا اللاتينية فتشهد زيادة في الإستثمارات بنحو 14% بينما شهدت مجموعة الدول المستقلة (دول الإتحاد السوفياتي سابقا والدول الإفريقية نموا إستثماريا في مجال الإستكشاف والإنتاج النفطي أكثر تواضعا قدر بنحو 11%، 8% على التوالي أما في أمريكا الشمالية فبعد ثلاثة أعوام من النمو القوي سجل هذا القطاع إرتفاعا في النمو 2%. والجدول رقم (1) يوضح متوقع الطلب العالمي حتى عام 2020.

[1]وقد عرف إنتاج النفط في العالم تطورات معتبرة خلال السنوات 2018 الى 2021حسب ما يوضحه الجدول أدناه:

**الجدول رقم (4-1): إنتاج النفط في العالم خلال الفترة (2018-2021)**

**الوحدة: مليون برميل يوميا**

| الدولة | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| **الولايات المتحدة الامريكية** | **8.62** | **12.23** | **16.460** | **16.585** |
| **روسيا** | **10.84** | **10.84** | **10.471** | **10.944** |
| **الصين** | **4.03** | **3.82** | **3.970** | **3.994** |
| **الامارات** | **2.95** | **3.06** | **3.765** | **3.668** |
| **ايران** | **3.6** | **2.36** | **2.665** | **3.620** |
| **الكويت** | **2.85** | **2.68** | **2.750** | **2.760** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الإحصائيات الموجودة على موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول المتاحة على الموقع الالكتروني:

www.oapecorg.org Consulté le : 24/04/2023

إنطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن روسيا تحتل المرتبة الأولى في إنتاج النفط من دون وجود منافس من غير الولايات المتحدة الأمريكية حيث وصل إنتاج كليهما الـ 10.84 و 8.62 مليون برميل يوميا على التوالي حيث شكلت وإيردات الولايات المتحدة من النفط الخام الروسي عام 2018 ب4%من جملة الواردات، أما باقي الدول باقي الدول يتراوح إنتاجها ما بين 2 و 4 مليون برميل يوميا.

[1]-طروبيا نذير، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-50.

**المطلب الثالث: نظام الكارتل وآلياته**

لقد مرت صناعة النفط في مرحلة معينة بدرجة عالية من التنظيم الإحتكاري نظام الكارتل بين الشركات العاملة ومازال حتى 2013 سارية المفعول لكن بشكل أقل حدة.

**أولا: مفهوم نظام الكارتل في صناعة النفط**

يقصد بالكارتل في صناعة النفط إتفاق الشركات الكبرى على السيطرة على العمليات اللاحقة والسوق الفورية من خلال الاشتراك في توسيع السيطرة على الإحتياطات خاصة منها الشرق الأوسط ذلك بهدف إستبعاد المنافسة السعرية والسيطرة على السوق تشمل الظروف التي ساعدت على قيام الكارتل النقاط التالية:[1]

- ✓ إكتشاف إحتياطات بترولية ضخمة في الشرق الأوسط، فنزويلا والولايات المتحدة الأمريكية مما يجعل المشكلة التي توجهها الشركات تتعلق بالإنتاج وبالتالي الإخلال بالاستقرار الذي تستهدفه الأسعار العالمية.
- ✓ إقدام الشركات على تنمية طاقاتها الإنتاجية مما أدى إلى وجود طاقة إنتاجية معطلة، الأمر الذي جعل إحتمال قيام منافسة تخفيضية على الأسعار.
- ✓ عدم وجود ضوابط وتشريعات تنظم السوق العالمية للنفط خاصة الإنتاج والتسويق بهدف تفادي الإضطرابات في الأسواق. لقد أدى إتفاق مجموعة من الشركات على ضرورة تنظيم السوق العالمية ووضع حد للمنافسة السعرية إلى إيجاد طريقة لتحديد الأسعار العالمية بحيث لا تضر بمصالح كل طرف بالإضافة تنظيم الإنتاج.

**ثانيا: مبادئ الكارتل**

يهدف الكارتل الذي وضعته الشركات العاملة في صناعة النفط إلى السيطرة على الإحتياطات البترولية وبالتالي على الصناعة بالإضافة إلى إستبعاد المنافسة السعرية. ومن ثم إتفقت الشركات العاملة على النقاط التالية للوصول إلى الهدف أعلاه:

- ✓ تحديد حصص كل شركة في نشاط البترول على أساس مبيعاتها وفقا لإتفاقية إبقاء التوزيع الحالي للسوق ثابتا.
- ✓ عمد إضافة وسائل إنتاج جديدة إلا في الحدود التي تستلزمها زيادة الطلب العالمي وذلك منعا لحدوث فائض في الطاقة الإنتاجية.
- ✓ منع فائض الإنتاج من أي منطقة من تهديد الأسعار في المناطق الأخرى يكون ذلك إما بالامتناع عن الإنتاج أو بيعه بسعر يجعله منافسا لبترول المناطق الأخرى.

[1]– سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر – دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية –، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص 52-53.

- ✓ منع إتباع إجراءات من شانها زيادة النفقات مما يضر بالمستهلكين مثل الإعلان والدعاية.
- ✓ لما كانت الوسائل الإنتاجية أزيد مما يحتاجه الطلب العالمي فإن المنتجين أي الشركات يكتفون باستخدام الوسائل الموجودة.
- ✓ تحقيق أكبر قدر من الكفاية في النقل وذلك يجعل إستهلاك كل منطقة معتمدا على أقرب المناطق المنتجة.

في ظل المنافسة الكاملة تنص القاعدة الاقتصادية على أن سعر البيع يجب أن ينخفض بنفس مقدار إنخفاض نفقات الإنتاج، لكن في ظل الكارتل قامت الشركات الكبرى بتنسيق الجهود فيما بينها بهدف تثبيت الأسعار (تجميد الأسعار) لتعظيم أرباحها، كما عملت على ضمان التوازن الدقيق في السوق الفورية بين العرض والطلب لإستبعاد دخول منافسين جدد إلى السوق والتحكم فيه بصفة تامة.

لقد إتفقت الشركات على تحديد أسعار النفط الخام بما يضمن تحقيق هدفين، أولهما تعظيم الأرباح عن طريق تجميد الأسعار من خلال ربط الأسعار السائدة في خليج المكسيك وهي أول مناطق الإنتاج وأغلاها تكلفة من باقي المناطق، والهدف الثاني تمثل في منع دخول منافسين جدد عن طريق منع أي اختلال بين العرض والطلب وربط الأسعار بأسعار الحقوق الحدية الأعلى نفقة. في حالة المنافسة غير كاملة نجد أن المشروع ينتج عند النقطة التي تحقق له أقصى ربح بحيث تقل النفقة الحدية عن الثمن، ولكنه لا ينتج عند النقطة التي تمثل التخصيص الأمثل للموارد حيث تتساوي النفقة الحدية مع الثمن.[1]

**ثالثا: عوامل إنهيار الكارتل**

استمرت أعمال الكارتل وتدريجيا بدأت الدول المستهلكة والمنتجة للنفط في محاولة الحصول على نصيب من الفائض أو الأرباح التي تحققها الشركات. حيث بدأت الشركات الجديدة التي أنشأتها الدول المستهلكة في الحصول على مصادر جديدة للإمدادات البترولية خارج نطاق الكارتل، ومن الناحية أخرى بدأت الدول المنتجة للنفط تطالب بنصيب أكبر من الفائض البترولي.

من ناحية الدول المستوردة للنفط، أدى قلق الحكومات بشأن امتداداتها الإستراتيجية بسبب وجود الكارتل أدى بها إلى:

- ✓ إنشاء شركات وطنية ذات ملكية عامة هدفها الأساسي الوصول إلى مصادر رخيصة للإمدادات البترولية مستقلة عن الكارتل. كما كانت لدى الدول المستوردة وسيلة أخرى للضغط على الكارتل وهو التهديد باستيراد بترول الاتحاد السوفياتي.

[1]–سعد الله داود، مرجع سبق ذكره، ص 53-54.

✓ ظهر مستثمرون آخرون جدد على الساحة البترولية وهم الشركات الأمريكية المستقلة نتيجة النظام الضريبي الذي وضعته الولايات المتحدة، حيث كان هدف الحكومة الأمريكية الحفاظ على احتياطاتها من البترول في أراضيها من الإستنزاف في الخمسينات عن طريق تشجيعها للإستثمار في الخارج لتضمن كميات متزايدة من البترول الأجنبي منخفض التكلفة.

أصبح الموقف أكثر صعوبة أمام الكارتل في الحفاظ على سيطرته على السوق العالمية للنفط مع إستمرار تناقص نفقات الإنتاج من ناحية وظهور فائض بترول الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى. وهكذا بدأت الشركات الكبرى تفقد سيطرتها الكاملة على السوق على الأقل من ناحية الأسعار وحواجز الدخول إلى الصناعة. وعلى الرغم من أن المستثمرين الجدد قد ساهموا في حفظ الأسعار إلا أن إنتاجهم كان ضعيف مما يجب لتحويل سوق احتكار إلى سوق منافسة الكاملة.

من ناحية الدول المنتجة للنفط فلقد أدى استمرار سعر النفط العالمي في الانخفاض بين العامين 1954و1960نتيجة العوامل المذكورة أعلاه بالإضافة إلى تناقص النفقات ودخول شركات جديدة في السوق النفطية إلى تزايد مصلحة شركات الكارتل في زيادة مبيعاتها في السوق. وعلى الرغم من انخفاض السعر العالمي وانخفاض إيرادات الدول المنتجة فلقد عمدت الشركات عام 1959 إلى تخفيض الأسعار المعلنة للنفط الشرق الأوسط بـ 18% ثم بنفس النسبة عام 1960 كان هذا السبب المباشر وراء إنشاء الأوبك الفلكي تحمي الدول المصدرة نفسها ضد إجراءات شركات الكارتل تجاه الأسعار المعلنة وبالتالي إيراداتها من البترول أقدموا على إنشاء الأوبك.

من ناحية أخرى يرجع اعتبار إنشاء الأوبك إلى اعتبارات اقتصادية حيث أن وجود فائض كبير من الإنتاجية كان يبحث عن منفذ له في الأسواق العالمية.[1]

[1]-سعدالله داود، مرجع سبق ذكره، ص 55-57.

## المبحث الثالث: أهم الأزمات النفطية العالمية

يعتبر النفط المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي، وهو يستعمل بطريقة مباشرة أو غير مباشر في عدد كبير من عمليات الإنتاج الصناعي والنقل، لذلك تغيرات سعر النفط لها تأثير على الاقتصاد، وبالتالي الصدمات النفطية لها الأثر العميق على اقتصاديات العالم وفيما يلي سوف نتعرف على بعض الأزمات.

### المطلب الأول: الأزمة النفطية سنة 1986

خلال هذه الأزمة تم تسجيل معدلات نمو عالية نظرا للإنخفاض الكبير في أسعار النفط حيث زادت من إستهلاكها للنفط كما في عام 1986 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار النفط بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5دولار سنة 1985 وبداية من عام 1986 إنهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

وتعتبر أزمة سنة 1986سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت بـ127 مليار دولار للفترة (1985-1982) كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك للفترة (1986-1982) حيث بلغت 134مليار دولار، فكانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها. وفي نفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي.

#### 1- أسباب وقوع الأزمة النفطية 1986

- **عدم التزام أعضاء الأوبك بحصصها:**

في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار لما يتناسب مع التطورات في الإقتصاد العالمي وحددت سقف الإنتاج بـ17مليون برميل يومي، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت

إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا و ليبيا حصصها بزيادة قدرها 200000برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر بـ1.25 مليون برميل في اليوم.[1]

**المنافسة:**

إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الإستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة من سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الإستهلاك العالمي.

**اللجوء إلى مواد بديلة:**

عقب إرتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة كالفحم، ففي كندا مثلا تراجعت نسبة إستهلاك النفط من 41% سنة 1979 إلى 30% سنة 1985، في مقابل ذلك إرتفع إستهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8%إلى 13% سنة 1985.

## 2- نتائج الأزمة النفطية 1986 على الدول العربية

- تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43% من قيمتها بداية الثمانتينات.
- انخفاض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14% عن مستواه سنة 1980.
- شهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر بـ 11.6 مليار دولار سنة 1986.
- تفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات.

وعلى إثر أزمة 1986 عقدت الأوبك اجتماعات للخروج من الأزمة في الفترة 1987-1989 تراوح السعر من خلالها ما بين 14.2و17.7 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية 1990 إرتفع السعر ليبلغ 21دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج (الكويتية، العراقية) ثم إنخفضت الأسعار إلى حدود

[1]-بروكي عبد الرحمان، الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر "دراسة مقارنة للازمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015، الملتقى الوطني حول إدارة الأزمات في الوطن العربي – الواقع والتحديات –،المنعقد يومي 10/9 ديسمبر، 2015، ص 2-3.

18دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1991، وبقيت الأسعار دون مستوى 20دولار بين 15و16.6 دولار للبرميل خلال الفترة (1991-1995).[1]

**المطلب الثاني: الأزمة النفطية سنة 2008**

**أولا: بروز الأزمة النفطية سنة 2008**

يرجع كثير من المراقبين أن إرتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام على مدى السنوات الخمس(2003-2008) إلى ضعف عوامل السوق الأساسية المتمثلة في محددات الطلب والعرض حيث يبرر الجانب المتعلق بالطلب إلى ما يتعرض له الطلب العالمي من نمو متسارع بسبب النمو الإقتصادي القوي الذي تشهده كل من الصين والهند، في نفس الوقت الذي تتعرض فيه إمدادات النفط إلى ركود بسبب تراجع وتيرة الإستثمارات الجديدة مقارنة مع النمو المتسارع للطلب. ومع ذلك لم يأخذ بعض المحللين في تفسيراتهم بفكرة أن التحولات أساسيات السوق مسؤولة على تحركات أسعار النفط الهائلة سنة 2008، لأنها لم تكن حسب رأيهم ذات تأثير كافي لوصول الأسعار إلى مستوى 150 دولار للبرميل. وبدلا من ذلك إعتمدوا على عدد من التفسيرات البديلة لدعم رأيهم كمثل السياسات الحكومية الخاطئة، ودور الأزمة المالية.

**الجدول رقم(5-1): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2006-2023)**

| السنة | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السعر بالدولار | 61.0 | 69.0 | 94.4 | 61.0 | 77.4 | 107.4 | 109.4 | 105.9 | 96.2 |
| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
| السعر بالدولار | 49.4 | 40.7 | 52.5 | 69.78 | 64.04 | 33.87 | 59.51 | 83.58 | 95 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الاحصائيات المتاحة عبر الموقع الالكتروني:

www.oapecorg.org Consulté le :24/04/2023

من خلال الجدول نلاحظ أن في السنوات 2006، 2007، 2008 قد استمرت أسعار النفط في الارتفاع وذلك بسبب معلات النمو الاقتصادي والطلب العالمي لعلى النفط، وانخفاض سعر صرف الدولار الذي خلف أثر عميق على صناعة البترول العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد من الطلب عليه ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول ، وهذا ما يثبت وجود العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وسعر النفط.

[1]- بروكي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص3.

أما في سنة 2009 فقد شهدت أسعار البترول إنخفاضا على سنة 2008 بعد أن كان94.4 وذلك راجع لزيادة المعروض العالمي لتعاود الأسعار الارتفاع في سنة 2010 لتصل الى 77.45 دولار للبرميل بعد ان كانت 61.0 دولار للبرميل سنة 2009 ودالك لتعافي الاقتصاد العالمي من ازمة 2008 وبالتالي عودة معدلات النمو للارتفاع، ليرتفع اكثر في السنوات 2013/2012/2011 حيث تخطت حاجز 100دولار للبرميل وهذا راجع للإستقرار السياسي والنمو الاقتصاد العالمي المتزايد.

كما بدأ في الانخفاض ابتداء من سنة 2014 حيث كان 96.2 وصولا إلى 40.7 دولار للبرميل سنة 2016 وهذا راجع الى الفوائض الإنتاجية.

أما في سنة 2017 تدخلت منظمة الأوبك لرفع سعر البرميل إلى 52.7 بعدما كان 40.7 في 2016وذلك بالاتفاق مع مع مجموعة من الدول المنتجة من خارج الأوبك في مقدمتها روسيا على التعاون للحفاظ على توازن سوق النفط ومعادلة العرض والطلب لضمان استقرار السوق، ومع نهاية 2019 ومطلع عام 2020 ضعف الالتزام بالاتفاق وأخذت أسعار النفط في التراجع ثم جاءت ازمة كورونا لتضاعف من تدهور الأسعار.

**ثانيا: أسباب الأزمة النفطية الثالثة 2008**

**1- العوامل المتعلقة بالطلب على النفط**

ينظر معظم المحللين إلى أن أزمة أسعار 2008تعتبر بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة، ففي حين إزداد الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي متوسط بلغ 1.1% أي مجموعه 4.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة الممتدة بين عامي 1998 و2002 تسارع نمو الطلب العالمي بمعدل سنوي متوسط بلغ 2.1% أي ما مجموعه 8.2 مليون برميل خلال الفترة 2004و2009. وترجع معظم أسباب هذه الزيادة في الطلب على الطاقة إلى اقتصاديات الأسواق الناشئة في آسيا والشرق الأوسط وبشكل خاص إلى الصين والهند.

**2- العوامل المتعلقة بجانب عرض النفط**

يمكن تفسير الأسباب الرئيسية وراء الانخفاض في نمو الإنتاج إلى أسباب تتعلق بالفترات الطويلة التي مرت بها صناعة النفط من ركود في الاستثمارات والطاقة التكريرية المتوفرة بالإضافة إلى تعطل وعدم إنتظام في بعض الامدادات. علاوة على ذلك لم تتبع الأوبك سياسة فعالة للحد من إرتفاع الأسعار، ففي حين أن مضاعفة إنتاج الدول غير عضو في الأوبك لن يرق إلى مستوى التوقعات هدف التأثير على الأسعار.

### 3- تأثير الأسواق المالية والتنبؤات على سوق النفط

إن زيادة التدفقات المالية إلى سوق العقود الآجلة للنفط قد أضافت سيولة مهمة للسوق، حيث إعتبر معظم خبراء الإقتصاد أن هذا أمر جيد للسوق لأن إضافة سيولة للسوق ستمكن من إكتشاف مستويات الأسعار الحقيقية وإستقرار السوق، لكن الدلائل تكشف خلاف ذلك حيث أصبحت تقلبات أسعار سوق العقود الآجلة أعلى من تلك المسجلة في أسعار السوق الفورية.[1]

**ثالثا: نتائج الأزمة النفطية الثالثة 2008**

لقد شكلت توقعات المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بداية من 2010 مؤشرا جيدا ترجم حالة التوافق الواسع حول الكساد وآفاق الانتعاش، فبعد أن سجل معدل نمو سلبي 0.8% خلال سنة 2009، رجع إلى حالة الانتعاش بمعدل 3.9% خلال سنة 2010، وتوضح نتائج أداء الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة التي أعقبت الأزمة المالية والنفطية لسنة 2008، الأهمية المتزايدة لاقتصاديات الأسواق الصاعدة في النمو الاقتصادي العالمي على المدى المتوسط، وفي مقابل ذلك يتوقع أن تنمو معظم البلدان المتقدمة بوتيرة بطيئة نسبيا مقارنة مع معدلات نموها التاريخية، وهذا ما يعكس المشاكل المالية والضريبية والنقدية الناجمة الأزمة العالمية.

وعلى المدى القصير، كان للارتفاع الحاد في أسعار النفط أثر تضخمي، من خلال التأثير أولا على المهن التي تعتمد مباشرة على الوقود الذي يؤدي إلى أحداث عديدة في جميع أنحاء العالم وعلى المدى الطويل، تقود سياسات الإستهلاك هيكلة كبرى من قبل البلدان الاستهلاكية الرئيسية للحد من الإعتماد على النفط: الطاقة البديلة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة في المباني والنقل. كان للصدمة النفطية علم 2008 الخوف من أثار الإحتباس الحراري العالمي، وظهور توازن الكربون، أداة القياس الجديدة والسوق غير المواتية للوقود الاحفوري، تضامن المنتجين والمساهمة في الاستجابة على المدى الطويل.

أعطت الأزمة النفطية لسنة 2008 الولايات المتحدة الأمريكية دافعا قويا نحو إنتاج النفط الصخري وبمستويات غير مسبوقة، ولم يكن هو السبب الوحيد لإنهيار أسعار النفط في منتصف عام 2014، ولكنه وبكل تأكيد كان أحد أهم الأسباب التي أدت لإنهيار الأسعار، فثبات أسعار النفط فوق 100 دولار لأكثر من 3 سنوات خلال الفترة 2011 إلى 2014، إضافة إلى جشع منتجي النفط حول العالم أعطى منتجي النفط الأمريكيين الوقت الكافي لتطوير إمكانياتهم والإستثمار في إنتاج النفط الصخري المكلف والإستفادة من هامش ربح بين 30و50 دولار للبرميل.

[1]-براهيمي زينة، الأزمة النفطية وتأثيرها على السياسة العامة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، سنة 2016-2017 ، ص 15-16.

**المطلب الثالث: أزمة النفط في الأزمة الصحية العالمية كورونا**

بعدما كانت الأسعار العالمية للنفط مرتفعة خلال سنة 2018 التي وصلت إلى 69.8 % وبعد هذا الإنتعاش سلك النفط اتجاها تنازليا بلغ 64.04 دولارا للبرميل وفق سلة خامات الأوبك على هامش تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.

لقد إنهارت أسعار النفط الأمريكي القياسي المعروف بخام غري تكساس الوسيط بنسبة 300% خلال تداولات الـ20 أفريل2020، حيث سجلت ناقص 37 دولار للبرميل عند التسوية، وكان لها الأثر البليغ على الأسواق العالمية، حيث أصبح من مصلحة المنتج التخلص من إنتاجه مجانا بدل تحمل تكاليف شحنها وتخزينها.

عموما فقد عرف عام 2020 انخفاضا كبير لأسعار النفط بسبب فيروس كورونا حيث سجلت أدني مستوياتها منذ عام 2016، إذ بلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك 41.50 دولار للبرميل محققة انخفاض قدر بنحو22.5 دولار للبرميل بتراجع تعادل نسبته 53.2% مقارنة بمستوى الأسعار سنة 2019.

كما تأثرت الدول التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، وتحتاج إلى أسعار نفط أكثر من 60دولار لتحقيق التوازن في ميزانيتها لعام 2020، فإنخفاض الأسعار أثر سلبا على إحتياطاتها خاصة دول مجلس التعاون الخليجي.[1]

وخلال الأشهر الأولى من عام 2021 بلغ سعر خام سلة أوبك 60.5 دولار للبرميل، في حين بلغ نظيره من خام غرب تكساس 57.8 دولار للبرميل(أوبك) أما في الربع الثاني من العام نفسه بلغت الأسعار الفورية لسلة أوبك نحو 67.3 دولار للبرميل وخلال شهر سبتمبر في نفس السنة أشارت تقديرات منظمة أوبك إلى ارتفاع المتوسط الشهري لسعر سلة خامات أوبك وصلت الى 72.84 دولار للبرميل وخلال شهر ديسمبر 2021 إرتفع المتوسط الشهري لسعر سلة خامات أوبك ليبلغ 73.49 دولار للبرميل.

أما في سنة 2022 قفز سعر سلة خامات أوبك ليبلغ 83.58 دولار للبرميل، أي بزيادة قدرت بنسبة 12.4% مقارنة بشهر ديسمبر 2021، وحسب تقديرات المنظمة فقد إرتفع المتوسط السنوي لسلة خاماتها في عام 2021 إلى 69،89 دولار للبرميل، أي بنسبة زيادة تبلغ 5.68% مقارنة بعام 2020.

[1]– حركاتي فاتح، تداعيات أزمة فيروس كورونا على أسعار النفط العالمية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 135.

**ثانيا: نتائج أزمة النفط في الأزمة الصحية العالمية كورونا**

من أبرز نتائج أزمة النفط في الأزمة الصحية العالمية كورونا:

- الارتباط الكبير بين جائحة كورونا بانخفاض في الأسعار العالمية للنفط حيث نزلت أسعاره إلى أدنى مستوياتها 17.7 دولار للبرميل نتيجة التراجع الذي لحق بالطلب العالمي على النفط الانخفاض الحاد في إستهلاك النفط نتيجة التدابير الإحترازية لوقف إنتشار الفيروس.
- سرعة إنتشار فيروس كورونا أدت إلى تعطيل حركة الاقتصاد العالمي بشكل شبه تام. هذا الأمر الذي أدى إنخفاض الطلب على النفط نتيجة الإجراءات الصارمة للحد من تفشيه أكثر. ومن بين الإجراءات التي إتخذت في هذا السياق والتي من شأنها أن خفضت الإستهلاك والطلب على النفط هي تعليق رحلات الطيران وبالتالي عدم استهلاك الطائرات للوقود يخفض من الطلب عليه. وكذلك الحجر الصحي المنزلي الذي نشأ عنه تعطيل حركة جميع المركبات(السيارات/حافلات/قطار...الخ) والتي هي الأخرى تستغني بذلك عن الوقود خلال فترة الحجر، ولبقية الإجراءات المتخذة للحد من تفشي فيروس كورونا مساهمة ولو بسيطة في خفض الطلب على النفط.
- تسببت جائحة كورونا في خلق فائض في العرض في الأسواق العالمية للنفط، ما أدى إلى خفض أسعار النفط. وعليه قامت منظمة الدول المصدرة للبترول بخفض إنتاجها من النفط لعلاج هذا المشكل، وهذا الإجراء ساعد على ارتفاع أسعار النفط نوعا ما.
- سبب فيروس كورونا إنكماشا عالميا في الإقتصاد وصل إلى 3.3 في الناتج المحلي وهو أكبر انكماش.

**خلاصة الفصل:**

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم أساسية حول النفط، من الجوانب النظرية للنفط، وأسعار النفط، والأسواق العالمية للنفط. وتم إستخلاص أن النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسة، وعوامل السوق كما تميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما أضفى عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي، العسكري، والمالي. ويتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل والتي لعل أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى حيث تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي، بالإضافة إلى ذلك الدور الذي لعبه الكارتل في التحكم والتنظيم في الأسواق العالمية ووضع حد للمنافسة السعرية.

وتتأثر سلوك الأسواق العالمية النفطية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك والشركات النفطية العالمية الكبرى التي ساهمت في تخطي الأزمات الاقتصادية بما في ذلك أزمة 2008 وأزمة كورونا من خلال التحكم في ضبط الأسعار.

# الفصل الثاني:

# الإطار النظري للنمو الإقتصادي

**تمهيد**

إن النمو الإقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الإقتصادية وغير الإقتصادية المبذولة في المجتمع.

يعتبر أيضا أحد أهم القضايا التي شهدت إهتماما منقطع النظير في السنوات الأخيرة، لاسيما مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي حيث عرفت الفترة بإسم العصر الذهبي لنظريات النمو، لقد شهد مصطلح النمو الإقتصادي إثراء كبيرا من حيث المقاربات النظرية والنماذج الغقتصادية التجريبية والتي حاولت إيجاد تفسير لقفزات النمو التي شهدا بعض الدول على حساب دول أخرى. يعود هذا الإهتمام إلى المكانة التي يحتلها النمو الإقتصادي وسط النظرية الإقتصادية الكلية منذ عهد آدم سميث ( دالة الإنتاج وتراكم رأس المال والعمل) وغيره من الإقتصاديين.

وسوف يتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى ما يلي:

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي**

**المبحث الثاني: نماذج النمو الإقتصادي**

**المبحث الثالث: النظرية الحديثة للنمو الإقتصادي**

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي

كل التيارات الفكرية والنظريات الإقتصادية القديمة والحديثة تنظر للنمو على أنه هدف أساسي تسعى لتحقيقه كل السياسات لضمان رفاهية المجتمع وتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي. ولهذا لا بد من أن نتفق على أهمية دراسته ومحاولة تحديد عناصره وعوامله والتحكم فيها ، وعليه سنحاول في هذا المبحث عرض المفاهيم الأساسية التي تتعلق بالنمو.

### المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الإقتصادي مصطلح جديد نسبيا في التاريخ البشري إقترن بظهور الرأس مالية وقدرتها الإلية وإنتاجها الاصطناعي، وما يصاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم الرأس مال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات كانت قبل هدا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.[1]

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، يمكن تعريفه عموما بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط إقتصادي معين.

ويعرف بالزيادة في الإجمالي الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[2]

هناك من عرف النمو الإقتصادي على أنه يعبر عن الزيادة في الإنتاج في المدى الطويل أي أنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد ".

كما يمكن الإشارة إلى مفهوم التوسيع الإقتصادي الذي يعبر زيادة ظرفية في الإنتاج وبالتالي نستطيع القول :إن النمو هو عبارة عن محطة لتوسيع الاقتصاد المتتالي، وبما إن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الإعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل النمو الدخل الفردي ، وفقا لما سبق فان النمو الإقتصادي يتجلى في: [3]

- زيادة الإنتاج الوطني؛
- إرتفاع معدل الدخل الفردي؛

وهناك من عرفه أنه:" زيادة في المؤشر الاقتصادي PIB أوPNB الحقيقي الإجمالي أو حسب كل تسمية فهو يمثل ظاهرة لها خصائص كمية مهمة تقاس بنسبة مؤوية ".

[1]–كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2013، ص16.

[2]– بن قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دار الرانة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، دون سنة نشر، ص 63.

[3]– خشب جمال، مرجع سبق ذكره، ص04.

بشكل عام النمو الإقتصادي هو عبارة عن تغير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن أي يعني بشكل عام زيادة الدخل في دولة معينة الذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي وتقارن في سنة معينة بسابقها.

**المطلب الثاني: أهمية وخصائص النمو الإقتصادي**

**أولا: أهمية النمو الاقتصادي**

يعرف النمو الاقتصادي أنه زيادة في الإنتاج السلع والخدمات لسكان المنطقة أو الدولة خلال فترات زمنية محددة ويعرف أيضا على أنه زيادة في قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة، وتبرز أهمية النمو الاقتصادي فيما يلي:[1]

- ❖ تحسين الوضع الاقتصادي في الدولة؛
- ❖ زيادة تصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ❖ زيادة الدخل القومي التي تسمح بزيادة موارد الدولة وتعزيز قدرتها للقيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن التعليم بناء منشئات قاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر سلبا على مستويات الإستهلاك الخاص؛
- ❖ تحسين المستوى المعيشي؛
- ❖ توفير حيات كريمة ومليئة بالرفاهية للمواطنين عن طريق:
  - ✓ رفع معدلات الأجور الأرباح والدخول الأخرى؛
  - ✓ زيادة الإنتاج؛
  - ✓ يساعد على القضاء على الفقر.
- ❖ يؤدي النمو الاقتصادي تحسين ميزانية الدولة من خلال:
  - ✓ تقليل العجز في ميزانية الدولة؛
  - ✓ تحسين التوقعات المالية المستقبلية؛
- ❖ تحسين السلع والخدمات في الدولة من خلال:

✓ فرض ضرائب على الإيرادات تساهم هذه العملية في توفير رأس المال لتحسين الخدمات التي يقدمها الدولة للمواطنين والتي تتمثل في الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية.

[1]- خشب جلال، مرجع سبق ذكره ، ص06

**ثانيا: خصائص النمو الإقتصادي**

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأثرها على واقع الأفراد ومستقبلهم في كل المجتمعات البشرية، حيث النمو الإقتصادي هو وسيلة رئيسية لإزدياد حصة الفرد من الناتج والوسيلة الرئيسية لتحسين المستوى المعيشي في كل مجتمع ويمن خلاله يمكن إستخلاص الخصائص التالية:[1]

- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد إن يترتب عنها زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي:

| **معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكانى** |
|---|

- أن يكون الزيادة في دخل الفرد الحقيقي أي زيادة الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل أي أنها لا تختفي بمجرد إختفاء الأسباب.

**المطلب الثالث: أساسيات حول النمو الإقتصادي**

**أولا: أنواع النمو الإقتصادي**

إذا كان النمو الإقتصادي يشخص في تلك الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الفردي خلال فترات زمنية معينة، فإنه يبقى أن نشير إلى أنه يجب التميز بين ثلاثة أنواع من النمو الإقتصادي:

- النمو الطبيعي؛
- النمو العابر؛
- النمو المخطط.

**1- النمو الطبيعي**

إن النمو الطبيعي عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية تتعاقب كما بتعاقب عمليات التاريخية الطبيعية، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي التاريخي بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية.

وتتلخص العمليات الموضوعية سابقة الذكر في أربعة عمليات:

[1]- طالب دليلة، محاضرات السنة الثالثة ليسانس، كلية علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2021/2020، ص 12.

أ. **العملية الأولى:** هي عملية التتابع في التقسيم الإجتماعي للعمل، بالإنتقال من المرحلة الزراعية إلى الصناعية اليدوية فالصناعات الآلية الكبرى.

ب. **العملية الثانية:** هي عملية تراكم الأولى لرأس المال، في بادئ الأمر كان مركز على التجارة الخارجية للدولة لتحويل بعدها إلى الصناعة، أي عملية تراكم الرأس مالي لخدمة مختلف القطاعات.

ج. **العملية الثالثة:** هي عملية يكتمل فيها الاكتفاء الذاتي وظهور تداول في السوق بهدف المبادلة.

د. **العملية الرابعة:** هي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي، مع التمهيد لقيام سوق وطني وحسب هده العمليات المذكورة أعلاه، يمكن لها من دفع شرارة النمو بسرعة كبيرة بالنسبة للبلدان الرأس مالية، من خلال أثر كل مضاعف ومعجل، في حين يلاحظ أن المجتمعات النامية لم تكتمل وصولها إلى العملية الرابعة بهذا لم يكن هذا النمط من النمو ذو مرونة.

**2- النمو العابر**

هو ذلك النمو الذي يفتقد إلى الصفة الديمومة والثبات فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، مثل هذا النوع من النمو يظهر في الدول النامية نتيجة لإرتفاع المؤشرات الإيجابية مفاجئة حول معاملاتها الخارجية وسرعان ما تتلاشى بنفس الطريقة التي ظهرت بها وهذا بسبب بنى إجتماعية وثقافية جامدة التي لا تعمل في خلق أثار المضاعف والمعجل مما يؤدي إلى ظهور نمو بلا تنمية.

**3- النمو المخطط**

هو النمو الذي يكون نتيجة تخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط قوة وفعالية هذا النمط من النمو ارتبط ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة كما يرتبط أيضا بفعالية التنفيذ والمتابعة والمشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته، حيث أصبح التخطيط الاقتصادي أسلوب تعتمده معظم الدول للوصول إلى هدفها. بهذا يمكن القول أن كل نمو طبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة، في حين يعد النمو العابر نمو يفتقد صفة الحركة الذاتية ذلك أن النمو الذاتي إذا استمر طويلا يتحول إلى نمو مضطرد من ثم تحقيق تنمية اقتصادية بمفهومها الواسع.[1]

**ثانيا: طرق قياس النمو الاقتصادي**

يمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال:

[1]- مقلاتي عادل، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي 2012/1990، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2015، ص 12/11.

### 2-1- طريقة الدخل

❖ **الدخل القومي الكلي**: يتم قياس النمو الإقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الإقتصادية بالقبول وذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا إقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني عدم وجود نمو إقتصادي عند انخفاض عدد السكان.[1]

❖ **الدخل القومي الكلي المتوقع**: يقترح البعض قياس النمو الإقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.[2]

❖ **معيار متوسط الدخل**: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصائيات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، كذلك فإن عقد المقارنات بين هذه الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لإختلاف الأسس والطرق.[3]

**ثالثا: محددات النمو الاقتصادي**

يورد الإقتصاديون عدة عوامل ويجعلونها أساس النمو الاقتصادي، ولكنهم يختلفون في أرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها ويمكن أن نذكر العوامل التالية:

### 1- اليد العاملة

يمثل هدا العنصر أهم عامل من عوامل النمو الإقتصادي، خاصة قديما في فترة المدرسة الكلاسيكية حيث إعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد عاملا مرتبطا بزيادة

---

1- عجمية محمد عبد العزيز، عطية ناصف إيمان ، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية-،قسم الاقتصاد: الإسكندرية، مصر، 2003، ص 88.

2- المرجع نفسه، ص 88.

3المرجع نفسه، ص ص 88-89.

المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال إستثمارية في البشر ليعطي لنا رأس مال بشري، ولا شك أن في هذين العاملين ( التعليم والتدريب ) يساعدان كثيرا في رفع إنتاجية القوة العاملة. [1]

**2- رأس المال**

هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى ويمثل رأس مال الإستثمارات أو كل مؤشر أخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال المخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق المطارات وغيرها من البنى المادية الأساسية التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروع الإقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. فالتراكم الرأسمالي أي زيادة المخزون المادي أدى أي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هدا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره أي عدم إستهلاكه ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه إستثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعده على زيادة الإنتاجية.[2]

**3- التقدم التقني**

يقصد به التغير في الحالة العملية نتيجة الإختراعات والإكتشافات العلمية، والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي يمكن إستخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع. فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج يساعد على نمو إقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الأموال ويراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في:

- الاختراعات الجديدة؛
- الطرق الفنية الجديدة للإنتاج؛
- التحسين في التنظيم؛
- الإدارة إدخال تحسينات في أنظمة التدريب.

بالإضافة إلى الاعتبارات الكمية فإن هناك عوامل نوعية تسهم في تحديد النمو الإقتصادي ومن أول هذه العوامل النوعية هو معدل التقدم التكنولوجي ويعني هذا بصورة عامة السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل تحسين مستوى المعيشة للسكان. ولعل الإختراعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور

[1] -ضيف احمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] - بن ساحة مصطفى ، اثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة غرداية ، سنة 2011/2010 ،ص 7/6

الذي رافق هذه الإختراعات في كل من إنجلترا والولايات المتحدة، كما أسهم القطاع المصرفي في تمويل المخترعات والإبداعات التكنولوجية[1].

إن العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها تؤثر في النمو الاقتصادي، إنما نعتبرها عوامل مباشرة في تحديد عملية النمو إلا أنها ليست من مسبباتها النهائية وذلك لأن هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دورا مهما في تحديد سرعة النمو الإقتصادي، فيوجد مثلا ترابط بين النظام القانوني لمجتمع ما والمستوى التقني لهذا المجتمع ومن هنا يتبين لنا أن معرفة أثر تطور تراكم رأس المال أو التقدم التقني أو حجم اليد العاملة على الإنتاج لوحدها لا تكشف لنا كافة محددات النمو الاقتصادي إنما هناك أمور أخرى كثيرة غير مباشرة يمكن أن تؤثر في عملية النمو الإقتصادي، هذا ما سنكشفه لاحقا عند دراسة مختلف نظريات النمو.

## المبحث الثاني: نماذج النمو الاقتصادي

إهتم العديد من الإقتصاديين عبر مختلف مراحل الفكر الاقتصادي بدراسة النمو الإقتصادي وأدى ذلك إلى ظهور العديد من النظريات التي إختلفت في طريقة تحليله. تعتبر النظريات التي أتت قبل سولو منبع الأفكار التي إعتمد عليها في بناء نموذجه.

### المطلب الأول: نماذج النمو ما قبل "سولو"

تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج "سولو" منبع الأفكار التي إعتمد عليها في بناء نموذجه للنمو الاقتصادي، إذ مثل مضمون أفكار "هارود- دومار " في تفسير النمو الاقتصادي احد أهم الأسباب التي دفعت " سولو " بكتابة مقاله الشهير ( A CONTRIBUTION TO THE THEORY OF ECONOMIC GROWTH) سنة 1956.

#### أولا: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيكيين أراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، إضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من " ستيوارت ميل "، حول الأسواق " روبرت مالتوس " حول السكان.

كما أبدى الكلاسيك اهتماما كبيرا لنمو الفائض الإقتصادي، فقاموا بربط بين عمل الجهاز الاقتصادي في أي فترة زمنية وعملية النمو الاقتصادي على المدى البعيد، بذلك أنصب بحثهم على جميع العوامل التي تصور تأثير كبير على تحديد النمو في المدى البعيد. [2]

[1]- عربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد والتحليل الكلي موسوعة العريقات، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص33.

[2]- بن قدور اشواق ، مرجع سبق ذكره، ص 70.

بسبب ذلك أمكن لنا حصر عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو في ما يلي:

- **سياسة الحرية الاقتصادية:** الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- **التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.**
- **الربح هو الحافز على الاستثمار:** كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- **ميل الأرباح للتراجع:** وذلك نظرًا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- **حالة السكون:** اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُّمو الاقتصادي، وتقُوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النُّمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية. في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.[1]

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك أراء كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو.

## 1- نظرية آدم سميث

لا يعتبر آدم سميث القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعرف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو، وهذا نظرا إلى تزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتج عن طريق تقسيم العمل الذي يسمح بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي في مقارنة بالقطاع الزراعي.

حسب سميث فإن هناك عامل آخر يؤثر على نمو القطاع الصناعي هو عامل تراكم رأس المال والذي مصدره ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفير بيئة ملائمة تسمح بدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية، واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة وتطبيق الضرائب من اجل تحقيق إيرادات الدولة، بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض الأرباح الطبقة الرأسمالية، والذي بدوره يتحول إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال والذي ينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان، وبالتالي يتجه

[1]- خشب جلال، مرجع سبق ذكره، ص 17.

النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي الذي بدوره إلى الركود نظرا إلى تناقص المردودية في القطاع الزراعي، غير أنه يعتبر هذا الركود حالة سكون يكون فيها المجتمع في حالة توازن ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية.[1]

## 2- نظرية دافيد ريكاردو

اعتبر "ريكاردو" الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغداء للسكان، حيث اعتبرها بأنها تتميز بتناقص الغلة ما يعني أن تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات. كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاثة للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأس ماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال والمستلزمات العمل ودفعهم للأجور العمال وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعلمون أن تكوين رأس المال والتوسع فيه. وهو ما يتضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمد على عددهم في مستوى الأجور حيث يزداد عدد السكان بارتفاع الأجور فيؤدي دالك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف.

أما أملاك الأراضي فتنمو مداخليهم كلما حدثت ندرة الأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا كبيرا مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي التي جاء بها ريكاردو توضح أن حصتي الأجور والريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حد توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأس المالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع والاقتصاد الوطني ككل.[2]

بالنسبة لآدم سميث ودافيد ريكاردو يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي اجتماعي ينمو داخليا، والذي يحكمه معدل تراكم رأس المال الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عدم قدرتها على توقع انتشار الثروة التكنولوجية حيث رغم اعتراف الكلاسيكي بالتقدم التقني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي اثر تناقص الغلة حيث هذا التقدم يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة ولا

[1]- طالب دليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

[2]- التركي محمد صالح، كتاب علم الاقتصاد والتنمية، دار الاثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2010، ص 79.

كن الزيادة التي وقعت في الدول المتقدمة أظهرت زيادة في الإنتاج الزراعي مما أحدث فائض كبير في الدول مما أدى بها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج، بالإضافة إلى ذالك توجه الانتقادات التالية للنظرية الكلاسيكية:[1]

- **إهمال القطاع العام؛**
- **تجاهل الطبقة الوسطى:** تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين مما فيهم ملاك الأراضي والعمال وبالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي؛
- **إعطاء أهمية اقل للتكنولوجيا:** يرجع ذالك لافتراض الكلاسيك أن المعارف الفنية من المعطيات وإنها لا تتغير مع الزمن؛
- القوانين غير حقيقية تقوم النظرية التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو و مالتوس على أن النتيجة الحتمية للتطور رأس المال هي الكساد؛
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكن، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر كما في حالة نمو الأشجار والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسير مقنع لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

## المطلب الثاني: نموذج شومبيتر وكينز للنمو الاقتصادي

### أولا: نظرية النمو الاقتصادي لشومبيتر[2]

يعتبر شومبيتر من أبرز الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي واعتبروا أن النمو الاقتصادي يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما يرى أن للعوامل الفنية والتنظيمية دور مهم في عملية النمو وبالتالي فالنمو هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة على شكل استثمارات جديدة، تؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني. تتضمن نظرية النمو لشومبيتر على ثلاث عناصر وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس عن طريق الادخار، مما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين وبالتالي زيادة حصة الأرباح عن الأجور في الدخل بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار ويتطلب هذا الأمر مجموعة من الأشخاص هو المنظم لكي يحرك ويدفع الأشياء إلى

[1] – بن قدور اشواق ، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2] –شومبيتر جوزيف (1883–1950) اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا – تشيكيا، وتوفي في تاكونيك – كونيتيكت – الولايات المتحدة الأمريكية.

الأمام، ويرغب بشدة في تحسين الدخل فتتوفر لدى المنظم أهداف أكبر من ذلك بكثير مثل التغلب على الآخرين في المعركة عن طريق تحديد المنتجات الاقتصادية التنافسية والرغبة في خلق شيء جديد فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم أي على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأسمال والفائدة المفروضة للحصول عليه، والآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل والذي يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي إنما يحدده الابتكار والتجديد.[1]

## 1- من أهم أفكار شومبيتر

- أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة؛ وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو.
- يتوقف النُّمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.
- إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية، أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.
- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية:
  - استغلال موارد جديدة.
  - استحداث سلع جديدة.
  - استحداث أساليب إنتاج جديدة.
  - فتح أسواق جديدة.
  - إعادة تنظيم بعض الصناعات.

ومنه نستخلص أن نظرية شومبيتر تصنف ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي، لكنه تميزه بأنه يعطي اهتماما خاصا للمنظم والدور الذي يقوم به من خلال عملية التجديد، وتنطبق نظرية شومبيتر من إفتراض أن وجود إقتصاد يتميز بالمنافسة الكاملة، لكن في حالة التوازن الراكد أو التدفق الدائري الراكد كما أسماها ففي حالة التدفق الدائري يتم إنتاج

1- عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2016، ص87.

نفس المنتجات كل سنة بنفس الطريقة أي أنه تيار يتم تغذيته من التيارات المستمرة من القوة العاملة والأرض، ويفترض أن ثمة فرص جديدة سوف تظهر أمام المنظمين لإدخال تغيرات في الطرق التي تمزج بها عوامل الإنتاج أو تنظم به الصناعة.[1]

## 1-1- دور الابتكارات التكنولوجية

يلعب الابتكار دورا أساسيا في تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تمكن تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز شومبيتر بين خمسة أصناف من الابتكارات:

- إنتاج سلعة جديدة؛
- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج؛
- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة؛
- الحصول على مواد أولية جديدة؛
- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

وتتمثل الابتكارات حسب شومبيتر في إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود بما يقود إلى التطور.

## 1-2- العملية الدائرية

إن تمويل الاستثمارات من الائتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية. ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات وخروجها تدريجيا. وعندما يشرع المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن العرض النقدي سوف ينكمش وتميل الأرباح نحو الانخفاض.[2]

ويرى شومبيتر بوجود موجات طويلة من المد والجزر فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالاكتشافات، وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الاقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم ابتكارات جديدة ويعود الازدهار مرة أخرى.

[1] -خويلدات محمد ماجد، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

[2] -بن قدور اشواق ، مرجع سبق ذكره، ص ص74-75.

### 1-3- تقييم نظرية "شومبيتر"

من الانتقادات الموجهة إلى شومبيتر زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظرا إلى زوال مهمة المنظمين، حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتينيا فإنه يؤدي إلى زوال الرأسمالية ويحل محلها النظام الإشتراكي، وهذا ما يشبه توقع "كارل ماركس" ولكن الأسباب التي تؤدي إل زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي إلى الزوال.[1]

رغم الخطأ في التوقع الذي وقع فيه شومبيتر، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة في يومنا الحاضر، حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان ورأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق تطورات دورية، وبفضل هذا التحليل تم فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.

**ثانيا: نظرية كينز**

ترتبط النظرية الكنزية بالإقتصاد مينارد كينز (1883 _1946) الذي تمكن من وضع حلول مناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية.

وضع "جون كينز"[2]مجموعة من الأفكار والمبادئ الخاصة بالنمو الاقتصادي شكلت فيما بعد العناصر الرئيسية لنظريات النمو الغقتصادي. لقد عايش كينز فترة الكساد الاقتصادي الكبير (1929-1933) التي مرت بها الدول الصناعية، لذا فإن معظم أفكاره جاءت من محاولات وضع الحلول المناسبة للخروج من أزمة الكساد.[3]

وأول مبدأ نادى به كينز في هذا المجال هو سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي، كما قام بالتركيز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال، الذي اعتبره كينز بناء على نظرية مالتس المحرك الرئيسي لزيادة الدخل القومي مع التركيز على توازن الاستهلاك مع الادخار والإستثمار بناء على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار. ونادى كينز بضرورة إعادة التوزيع العادل للدخل على أفراد المجتمع وذلك بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الطبقات مما يعني زيادة الإستهلاك، وبالتالي زيادة الطلب الفعال الذي اعتبره كينز المحرك الرئيسي لإرتفاع الدخل القومي، وذلك عكس ما نادت

[1] -الحبيب فايز إبراهيم، نظرية التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1985، ص ص 51-53.

[2] -اقتصادي انجليزي، ولد عام 1883، مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه " النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود "، توفي عام 1946.

[3] - جدوع الشرفات علي، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع - العوائق - سبل النهوض -، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010، ص48.

به النظرية الكلاسيكية بتوزيع الدخل لصالح الطبقات الرأسمالية الغنية في المجتمع. ومن الأمور المهمة في نظرية كينز مناداته بتطبيق نظم تصاعدية للضرائب وتطبيق نظم للتأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع.[1]

**المطلب الثالث: نموذج " هارود–دومار" للنمو الاقتصادي**

لقد اهتم كل من "روي هارود"و"إفيسي دومار" (بدراسة معدلات النمو الإقتصادي ومحاولة التعرف على دور الإستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي. وتنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الإستثماري والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع (والتي تعني جانب العرض) والدخل (وتعني جانب الطلب) مع إستيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع، وقد وضع كل منهما نموذجه بناء على مجموعة افتراضات.

**1- نموذج "هارود"**

يعتبر الاقتصادي هارود من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي، حيث بدأ أبحاثه في محاولات إيجاد نموذج للنمو سنوات الثلاثينات من القرن الماضي. في المقالة التي كتبها هارود سنة 1939 في المجلة الاقتصادية بعنوان " بحث في النظرية الحركية " قدم نموذجا جديدا للتنمية الإقتصادية، بين فيه أنه إذا كان الإستثمار الإضافي وزيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج، فإنه من الواضح عندئذ أن معدل زيادة الناتج القومي إنما يعتمد بصورة كلية على معدل الادخار وعلى إنتاجية رأس المال.[2]

ولقد اقترح هارود مجموعة من الافتراضات لوضع نموذجه الذي يهدف إلى إثبات النمو المتوازن، يمكن سردها فيما يلي:[3]

- الإدخار الصافي يمثل نسبة ثانية من الدخل، وأن هذا الادخار الذي يطلق عليه الإدخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن، وعلى ذلك إذا زاد الادخار الفعلي يزيد الاستثمار الفعلي في صورة تراكم مخزون رأس المال؛
- أن نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج؛
- على ذلك تكون المدخرات دالة للدخل، ويكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، وأن الطلب يساوي العرض.

يقوم هارود بتصور معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:[4]

[1]- جدوع الشرفات علي، مرجع سبق ذكره، ص ص49 -48.

[2]- بن قانة إسماعيل محمد ، اقتصاد التنمية (النظريات، النماذج ، الاستراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 95.

[3]- فليح خلف حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار جدار للكتاب العالمي، 2006، ص 132.

[4]- بن قدور اشواق، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-84.

**أولا: معدل النمو الفعلي**

يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال المنتج/الناتج)، بافتراض ما يلي:

- الإدخار الإجمالي $s$ كدالة للدخل الوطني $S = sy$
- المعامل المتوسط لرأس المال $k$ ثابت $\Delta K/_{\Delta Y} = k = {}^{k}/_{Y}$

وباعتبار المساواة التالية: $I = S$ و $\Delta KI =$ نحصل على:

$$I = \Delta K = K\Delta Y = sY = S$$

وانطلاقا من العلاقة $K\Delta Y = sY$ يصبح لدينا:

$$g = {}^{\Delta Y}/_{Y} = {}^{s}/_{k}$$

ومنه فإن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

**ثانيا: معدل النمو المضمون**

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل، التي ادخرته، ومن أجل تحديد هذا المعدل؛ نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل المعامل الحدي $c$ نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل المضاعف، ولرأس المال اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار والادخار نحصل على:

$$s\,Y_0 = c(Y_1 - Y_0)$$

يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة $c(Y_1 - Y_0)$ والادخار المحقق $s_0$.

ومن العلاقة السابقة نتحصل على:

$$gw = (Y_1 - Y_0)/Y_0 = s/c$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل يمثل $c$ الذي يمثل السلوك الاستهلاكي، و $s$ النمو المستهدف أو المرغوب فيه.

**ثالثا: معدل النمو الطبيعي**

هو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، حجم السكان والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ. مع افتراض وجود عمالة كاملة، يكون لدينا: $G_N.G_R$

**2- نموذج "دومار"**

نشر دومار نموذجه في بحث أسماه " التوسع والعمالة " سنة 1947، ثم قام بكتابة عدة مواضيع حول نفس الفكرة نشرها جميعا في كتاب عنونه بـ" مقالات في نظرية النمو الاقتصادي " سنة 1957، وكان قد بنى نموذجه حول النمو وفقا للإشكالية التالية:[1]

بما أن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويزيد الدخل في الوقت نفسه، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع؟.

وحسب دومار كإجابة على السؤال فإن ذلك سيعتمد على حجم المضاعف الاستثماري وإنتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال.

اعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية:

- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم؛
- جميع القرارات الإقتصادية تتم آنيا وبدون فواصل زمنية مما يعطي إيحاءا باستمراريتها؛
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة ومن جانب الطلب من جهة أخرى، واستخلص أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية:

$$\Delta Y = I.\sigma$$

والتي تعني أنه للمحافظة على استمرارية التوظيف الكامل لا بد من أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة.

علما أن:

$\Delta Y$ تعني التغير في الدخل، $I$ تعني حجم الاستثمارات، $\sigma$ تعني الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.

[1] - بن قانة إسماعيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

### 3-نموذج "هارود-دومار"[1]

إن نموذج هارود- دومار يعتبر توسع ديناميكي لتحليلات التوازن الكينزية الستاتيكية، ويستند هذا النموذج على تجارب الدول المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه الدول. وقد توصل النموذج إلى نتيجة مفادها أن الاستثمار يلعب دور رئيسي في عملية النمو.

وقد قام هارود بالبحث فيما إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار، ومعرفة معدل نمو الدخل الذي يمكن من تساوي الاستثمار والادخار لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن. أي بعبارة أخرى ما إذا كان يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد. ومن ناحية ثانية، بحث دومار الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل.

ويستند النموذج على مجموعة من الإفتراضات أهمها:[2]

- ✓ توازن الإستخدام الكامل؛
- ✓ الإقتصاد مغلق مع ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار؛
- ✓ معدل رأس المال الناتج $(K/Y)$ يبقى ثابتا؛
- ✓ المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا؛
- ✓ أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة.

والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال $(K)$ المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج$(\Delta Y/Y)$ يعتمد على الميل الحدي للادخار $(\Delta S/\Delta Y)$ وكذلك معامل رأس المال /الناتج $(K/Y)$.

وعليه يكون النموذج كما يلي:[3]

- بإفتراض تساوي الميل الحدي للإدخار مع الميل المتوسط للإدخار، يمثل الإدخار نسبة معينة من الدخل القومي، أي:

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = S/Y = s$$

[1]- القرشي مدحت، التنمية الاقتصادية النظريات، السياسات، الموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 01.

[2]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، نماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الاشعال الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 131.

[3]- القرشي مدحت ، نفس المرجع، ص03.

- في حالة التوازن، الادخار يساوي الاستثمار أي:

$$S = I$$

وبذلك فإن: $i = I/Y$

حيث: $i$معدل الاستثمار.

- الاستثمار(I) هو التغير في مخزون رأس المال، أي:

$$I = \Delta K$$

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج يساوي (K) أي أن:

$$\Delta K/\Delta Y = K \equiv I/\Delta Y$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$\Delta Y/Y = \frac{I/Y}{K}$$

ومنه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الإستثمار (أو معدل الإدخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$g = S/K$$

حيث:

$g$:معدل نمو الناتج؛

$S$: معدل الادخار؛

$K$: المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

مع الإشارة إلى هذه المعادلة هي ترجمة مبسطة لنموذج هارود– دومار في النمو الاقتصادي.

**❖ الإنتقادات الموجهة للنموذج**

هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى نموذج هارود–دومار وذلك بسبب الفرضيات التي جاء بها النموذج والتي تجعله غير واقعي:

- يفترض النموذج ثبات العديد من المتغيرات والعوامل التي يصعب تصور ثباتها بالرغم من تسمية النموذج بالنموذج الحركي، مثل أنه لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.[1]

[1]– مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 146.

– إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ($\Delta S/\Delta Y$) ومعدل رأس المال الناتج ($K/Y$) غير واقعية، حيث يمكن أن يكون صحيح على المدى القصير ولكن يتغيران في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

– فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التكنولوجي.

– إن فرضية المساواة بين معامل رأس المال الناتج ($K/Y$) والمعامل الحدي لرأس المال الناتج ($\Delta K/\Delta Y$) غير واقعية، خاصة إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

**المبحث الثالث: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي**

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي بنظرية النمو الداخلي، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية يعود بسبب ظهور هذه النظرية الى النمو المستمر الذي عرفته و تعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابت.

**المطلب الأول: نموذج سولو**

يمثل نموذج solow إسهاما كبيرا في النظرية النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يعتبر أول شكل رياضي ساعد على الكثير من الإعمال التجريبية في مجال النمو الاقتصادي.

يقوم نموذج سولو على توسيع إطار نموذج هارود–دومار وذلك عن طريق إضافة عنصرين إلى معادلة النمو المتمثلين في العمل والمستوى التكنولوجي.

وقد صمم نموذج سولو ليظهر كيف أن النمو في مخزون رأس المال، النمو في عنصر العمل والتقدم التكنولوجي تتفاعل في اقتصاد ما وكيف يمكنها التأثير على إجمالي الناتج الوطني من السلع والخدمات.[1]

**1– فرضيات النموذج**

- ✓ الإقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بالإنتاج.
- ✓ الإقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- ✓ أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.
- ✓ سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، تناقص الميل الحدي للإحلال.
- ✓ دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد عناصر الإنتاج.

[1]– طالب دليلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 38–39.

- ✓ هناك مرونة في الأسعار والأجور، وان مدفوعات كل من العمل ورأس تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهما.
- ✓
- ✓ إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال، فعن طريق نسبة (رأس المال / العمل) وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل ممر النمو نحو التوازن.[1]
- ✓ الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز: $C = cY \Rightarrow S = (1-c)\,Y = S.Y$
- ✓ العمل ينمو بنسبة ثابتة $n$:
- ✓ $\frac{dlog(L)}{dt} = \frac{dL/dt}{L} = \frac{L}{L^*} = n$
- ✓ – الادخار يساوي الاستثمار في اللحظة $(t)$:
- ✓ $S(t) = I(t)$

وبوجود الخصائص التالية: [2]

➢ الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال متناقصة:

$$\left.\begin{array}{l} \frac{dF}{dK} > 0، \frac{d^2F}{d^2K} < 0 \\ \frac{dF}{dL} > 0، \frac{d^2F}{d^2L} < 0 \end{array}\right\} \forall K > 0، L > 0$$

$$F\left(\lambda K، \lambda L\right) = \lambda F\left(K، L\right) \forall \lambda > 0$$

وفي ظل شروط Inada[3] فإن:

$$\lim_{K \to 0}(F_K) = \lim_{L \to 0}(F_L) = +\infty$$

$$\lim_{K \to +\infty}(F_K) = \lim_{L \to +\infty}(F_L) = 0$$

بالنسبة لدالة الإنتاج فقد أخذ سولو لذلك دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة التالية:

$$Y = F\left(K، L\right) = K^{\alpha} L^{(1-\alpha)}$$

حيث:

$$0 < \alpha < 1؛$$

[1] –ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] -Murat yildizoğlu,op.cit,p 16.

[3] – تتمثل هذه الشروط في أن هذه الإنتاجية في العمل ورأس المال تؤول إلى مالا نهاية عندما تؤول قيمة العمل ورأس المال إلى الصفر وعندما يؤول العمل ورأس المال إلى مالا نهاية فان الإنتاجية الحدية لهما تؤول إلى الصفر .

$Y$: الناتج المحلي؛

$K$: رأس المال؛

$L$: العمل.

لدينا: $= \left(\frac{K}{L}، 1\right) \equiv f(K)K \equiv \frac{K}{L}$،

$$f(K) = \frac{F\left(K،L\right)}{L} = \frac{K^{\alpha}L^{(1-\alpha)}}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha} = K^{\alpha}$$

$$y = f(K) = K^{\alpha}$$

منه نستنتج أن دخل الفرد $y$تابع لكمية رأس المال للفرد $K$.[1]

لدينا:

$$K = \frac{dk}{dt} = I - \delta k$$

أي أن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار وامتلاك رأس المال.

في حالة الاقتصاد المغلق فإن الاستثمار يكون مساوي للادخار، أي أن:

$$I = S = s.Y$$

$$K^{*} = sY - \delta K$$

ولدينا من جهة أخرى:

$$K = \frac{K}{L} \Rightarrow log(K) = log(K) - log(L)$$

$$\Rightarrow \frac{dlog(K)}{dt} = \frac{K}{K} = \frac{K^{*}}{K} - \frac{L^{*}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{L^{*}}{L}$$

ولدينا عندما ينمو السكان بمعدل $n$فإن عرض العمل $L$ ينمو بنفس المعدل $n$.[2]

$$\frac{L^{\bullet}}{L} = n \Rightarrow \frac{dlog(L)}{dt} = n\, log(L) = \int n\, dt = n\, t + C_0$$

$$\Rightarrow L(t) = e^{nt + C_o}$$

ولدينا: $L_0 = e^{C_0} = L(0)$

$$\Rightarrow L(t) = L_0\, e^{nt}$$

ومنه تصبح المعادلة (11) كما يلي:

[1] -Muratyildizoğlu,op.cit, p 17.
[2]-Ibid,op.cit, p 17.

$$\frac{K^*}{K} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sY}{K} - \delta - n$$

ومنه:

$$K^* = s.f(k) - (\delta + n).k$$

وتعتبر المعادلة الأخيرة المعادلة الأساسية في نموذج "سولو"، فهي تبين أن نصيب الفردمن رأس المال يتحدد على أساس الادخار$(s)$ ومعدل نمو السكان $(n)$ ونسبة امتلاك رأس المال $(\delta)$.وقد وسع سولو نموذجه الأساسي بإضافة التغير التكنولوجي $(A)$ والذي يفترض أنه ينمو بمعدل ثابت. ويتم إدخال متغير التغير التكنولوجي، والعمل في دالة الإنتاج تفاعليا (أو ما يطلق عليه بتفعيل مدخل العمل أو زيادة فعاليته[1]

$$y_t = f\left(k_t، A_t L_t\right)$$

ووفقا لسولو فإن النمو بالأجل الطويل، بعد إدخال التغير (التقدم) التكنولوجي، يتحدد بـ:

- معدل النمو السكاني؛
- معدل نمو التغير التكنولوجي.

$$\frac{y_{t+1}}{y_t} = \frac{A_{t+1}L_{t+1}}{A_t L_t}$$

يتنبأ نموذج سولو بأن التحسينات الطويلة الأجل في مستويات المعيشة تعتمد على المقومات الرئيسية للاقتصاد وهي شاملة:معدل النمو السكاني، معدل الادخار، معدل التقدم التكنولوجي، معدل اندثار رأس المال.

لدراسة النمو على المدى الطويل عادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، وبالتالي تكون دالة الإنتاج على النحو الآتي:[2]

$$Y = f\left(k، AL\right) = k^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}$$

ويعتبر التقدم التقني في نموذج سولو كمتغير خارجي يوافق زيادة $A$ بمعدل ثابت حيث:

$$g = A^{\bullet}/A$$

ولحساب معدل النمو في نموذج سولو المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا التراكم الرأسمالي لا يتغير بشكل أساسي، ونكتب:

[1] –الكواز أحمد ، اقتصاديات التنمية والنمو، متاحة عبر الموقع الالكتروني:
www.arab-api.org/ar/training-programbists.aspx?trainingcatid=1prettyphotoiframe/17/
Consulté le: 06/02/2023.

[2] – دحمان سمير بواعلي، البشير عبد الكريم، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري–، المتاحة عبر الموقع الالكتروني :
Www.Univ-chlef .dz/ar/serminaires2008/com_internationalalbachir /com8.pdfconsulte le: 06/02/20203.

$$K^{\bullet} = SY - \delta K \rightarrow \frac{K^{\bullet}}{K} = s\frac{y}{K} - \delta$$

أما دالة الإنتاج الفردية فتصاغ على النحو الآتي:

$$Y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L_{\alpha}} \cdot \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$

$$\Rightarrow y = K^{\alpha} \cdot A^{1-\alpha} \dots\dots (22)$$

وفي حالة التوازن تعطى نسبة رأس المال المادي للتقدم التقني $(\widetilde{K})$ في المدى الطويل وفق المعادلة التالية:

$$\widetilde{K} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

**2- نقد النموذج**

على الرغم من الجهود التي تم بذلها في هذه النظرية إلا أن أهم ما وجه لها من نقد يتمثل في كونها فشلت في أمرين: الأول يتمثل في إثبات صحة المراحل التي تم توضيحها تاريخيا، والثاني في إمكانية تطبيقها على دول العالم الثالث في الوقت الراهن. فقد قام "روستو" بوضع نظريته نتيجة استقرائه لما حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مستنتجا أن الدول كلها تمر بتلك المراحل الخمس، إلا أن الظروف التي سادت من قبل ليس بالضرورة أن تسود في الوقت الحاضر وفي كل دولة، بالإضافة إلى تفاؤل روستو حول حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.[1]

**المطلب الثاني: النماذج الخطية**

يتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى بعض النماذج الخطية للنمو الاقتصادي المتمثلة فينموذج "واسيلي ليونتيف"، نموذج "فون نيومن" ونموذج "نيومان-موريشيما".

**1- نموذج "واسيليليونتيف"[2]**

عكف ليونتيف من خلال هذا النموذج على دراسة مجالات تفاوت مستوى الرفاهية بين مناطق العالم مقاسا بالدخل النقدي الفردي، الراتب الغذائي اليومي، الثالوث ومكافحته، الطاقة والمواد الخام. وينطلق النموذج من اعتبارات إستراتيجية التنمية العالمية، التي تبنتها الأمم المتحدة عام 1970 لعقد التنمية الثاني حيث جرى تقسيم العالم في هذا النموذج إلى 15 منطقة بني لكل منها جدول (مدخلات-مخرجات) يضم 48 قطاعا ويجري ربط كل منطقة ببقية مناطق العالم من خلال تدفقات التجارة الدولية في أكثر من 40 فئة من السلع والخدمات والتدفقات الرأسمالية.

[1]- عبد الحميد بخاري عبلة، التمية و التخطيط الاقتصادي : نظريات النمو و التنمية الاقتصادية ، الجزء الثالث ، متاحة عبر الموقع الالكتروني : نظريات النمو facculty.mu.edu.sa/public/uploads/.1342618978.7265pdfcosulte le 14/02/2023.

[2]- اقتصادي روسي، ولد عام 1905، يعود له الفضل في وضع أسس المحاسبة الوطنية ( جداول المدخلات و المخرجات )، توفي سنة 1999.

ويمكن تقسيم جداول المدخلات-المخرجات إلى نوعين من النماذج ساكنة وديناميكية:[1]

### 1-1- النماذج الساكنة (الستاتيكية)

هي النماذج التي يتوازن فيها الإنتاج والاستهلاك خلال دورة إنتاجية واحدة، لا تتجاوز السنة عادة، حيث لا يؤخذ فيها التراكم الرأسمالي اللازم لتكرار العملية الإنتاجية في الدورة التالية بعين الاعتبار، وينقسم هذا النوع من النماذج بدوره إلى قسمين:

#### 1-1-1- النماذج المغلقة

هي تمثل الصيغة الأساسية التي اعتمدها ليونتيف، حيث عولجت كل السلع والخدمات كسلع وسيطية في الأجل القصير حيث يتميز الإنفاق الحكومي، الاستثمار، الصادرات، التغير في المخزون بنوع من الاستقرار والثبات، وفي هذه النماذج أيضا يعالج العمل كناتج للاستهلاك العائلي.

حيث تكون في حالة اتزان عندما ينتج كل قطاع ما يكفي فقط لمقابلة احتياجات الطلب الوسيطية لبقية القطاعات. وتعطى المعادلة التوازنية للنموذج المغلق كما يلي:

$$X_i = \sum_{j=1}^{n} a_{ij} X_j$$

ولدينا: $a_{ij} = X_{ij}/X_j$

حيث أن: $X_i$ :تمثل إنتاج القطاع 1؛ $X_j$: تمثل إنتاج القطاع $j$؛ $a_{ij}$: تمثل المعاملات التقنية؛ $X_{ij}$: تمثل تدفق الإنتاج الوسيط من القطاع $i$ إلى القطاع $j$.

تتم التدفقات النقدية في النموذج المغلق على أساس أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي المحدد مكون من عناصر للطلب وهي: الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستهلاكي العام، التغير في المخزون، تراكم رأس المال الثابت وكلها تمثل الطلب النهائي الذي هو بدوره يمثل الطلب على كل مجموعة من السلع داخل الجدول.

#### 1-1-2-النماذج المفتوحة

أثناء الحرب العالمية وبعدها ظهرت محاولات لفصل عناصر من الطلب النهائي من الطلب الوسيط، كون أن الطلب النهائي لم يعد كمتغير داخلي وإنما أصبح خارجيا، وعليه فإن معادلة التوازن السابقة سيعاد تشكيلها على النحو التالي:

[1]- بن قانة إسماعيل محمد، المرجع سبق ذكره، ص ص 117-126.

$$X_i = \sum_{j=1}^{n} a_{ij} X_j + F_i$$

حيث أن: $X_i$ :تمثل إنتاج القطاع $i$؛ $X_j$: تمثل إنتاج القطاع $j$؛ $a_{ij}$: تمثل المعاملات التقنية؛ $X_{ij}$: تمثل تدفق الإنتاج الوسيط من القطاع $i$ إلى القطاع $j$؛ $F_i$: تمثل الطلب النهائي للقطاع $i$.

تتم التدفقات النقدية في النموذج المفتوح على أساس أنه في البداية يتم عمل تقدير أولي للصادرات حسب السلع، ومثل هذا التقدير يمكن أن يتم إما بالاعتماد على الإتجاهات التاريخية للصادرات أو باستخدام أساليب التنبؤ بالاعتماد على أنماط التجارة الدولية آخذين بعين الاعتبار التغير في الأسعار النسبية المحلية والمنتجة بالخارج، وفي كلا الحالتين فإن مثل هذه التقديرات ستخضع للتعديل لاحقا. أما الواردات فإنها تدخل في التحليل عندما يتم تقدير مجموع الطلب على السلع.

### 1-2- النماذج الحركية(الديناميكية)

لعل نقطة الخلاف الرئيسية بين هذه النماذج والسابقة (أي الساكنة)، هي أن الأخيرة تعالج الاستثمار كمتغير خارجي يتحدد كبقية عناصر الطلب النهائي خارج النظام، في حين تعالج النماذج الديناميكية الاستثمار كمتغير داخلي يتحدد داخل النظام. وعليه وبغرض إنتاج وحدة واحدة من القطاع فإن هذا القطاع لا يحتاج فقط إلى مدخلات وسيطية $a_{ij}$ من القطاع $i$ ولكن أيضا إلى $b_{ij}$ من رأس المال. أما متطلبات رأس المال هذه فتكون على شكل مصفوفة لها نفس أبعاد مصفوفة الطلب الوسيط $A$ويطلق عليها عادة مصفوفة المعاملات الرأسمالية، فإذا كان لدينا ثلاثة قطاعات اقتصادية فإن هذه المصفوفة يمكن كتابتها كالآتي:

$$B = \begin{bmatrix} B11 & B12 & B13 \\ B21 & B22 & B23 \\ B31 & B32 & B33 \end{bmatrix}$$

وبالتالي فإن معادلة التوازن لنموذج المدخلات-المخرجات الديناميكي يعاد كتابتها كالآتي:

- بالنسبة للنموذج المفتوح: $X^{\mathrm{t}} = AX^t + B(\ \ ^{t+1} - X^t) + F^t$
- بالنسبة للنموذج المغلق: $X^{\mathrm{t}} = AX^t + B(\ \ ^{t+1} - X^t)$

وإذا كان معدل النمو قد تم تحديده مسبقا لمختلف القطاعات، فإنه يمكن الحصول على ما يطلق عليه نموذج ليونتيف الديناميكي:

$$X = (I - A - rB)^{-1}F$$

حيث أن: $r$ تمثل عناصر المصفوفة القطرية التي تبين معدلات النمو القطاعية، ويمكن ملاحظة الآن الفرق بين النماذج الساكنة والحركية بوضوح، حيث يحدد متغير (الاستثمار= التكوين الرأسمالي+التغير في المخزون) داخل النموذج، بعدما كان يتحدد كمعطى من خارج النموذج، ويمكن أن يلاحظ أيضا أنه كلما أدخلنا متغير الاستثمار كمتغير داخلي فإن هذا يعني إدخال عنصر الزمن ضمنيا.

**2- نموذج "فون نيومن"**

يفترض نموذج نيومان[1] الذي نشره سنة 1938 وجود سلعتين منتجتين، حيث أن العمل الذي يدخل في إنتاجهما أجره ثابت وآلية الإنتاج تتميز بـ:[2]

- إن إدخال وحدة $L_{\mathrm{i}}$ تستخدم $a_{\mathrm{i1}}$ لإنتاج السلعة 1 و $a_{\mathrm{i2}}$ لإنتاج السلعة 2 بالمقادير $b_{\mathrm{i1}}$ و $b_{\mathrm{i2}}$ على التوالي في الفترة اللاحقة.
- وإذا استعملنا $\lambda_i$ وحدة من اليد لإنتاج $L_{\mathrm{i}}$ فإن المدخلات الضرورية تتضاعف وفق $\lambda_i$ ومن ثم يتضاعف إنتاج كل سلعة.
- كل إجراء أو آلية تحتاج إلى مدخلات $a_{\mathrm{i1}}$ و/ أو $a_{\mathrm{i2}}$ موجبة.
- كل سلعة يمكن أن تنتج على الأقل بقيمة i1 و/ أو $b_{\mathrm{i2}}$ موجبة.

ووفقا لهذه الفرضيات حاول نيومن التطرق لحل المشكل التالي:

إذا كان $b_i\ (t)$ المستوى المتطلع إليه في الفترة t و $\lambda_i(t+1)$ في الفترة $(t+1)$ حيث أن كليهما موجبتان.

ليكن $\sum b_{i2}\ \lambda_i\ (t)$ في نظيره من السلعة في الزمن $(t+1)$ وهو مجموع $\sum b_{i2}\ \lambda_i\ (t)$ حيث أن الطلب عليهما على التوالي هو:

$$\sum a_{i2}\ \lambda_i(t)\ \text{و}\sum a_{i1}\ \lambda_i(t)$$

علما أن: $\forall t\forall i\lambda_i(\quad)\alpha=(t+1)\lambda_i$

إن إنتاج كل سلعة سيتغير بنفس النسبة $\alpha-1$ لأن: $\frac{\lambda_i(t+1)}{i(t)}$ ومنه:

$$=\alpha-1\frac{\lambda_{it+1}-\lambda_{it}}{\lambda_i(t)}$$

[1]- اقتصادي أمريكي وعالم رياضيات بارز، أكثر كتبه شهرة نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي، توفي عام 1957.

[2]-بن قانة إسماعيل محمد، المرجع سبق ذكره، ص ص 132-134.

ليكن $it$ المبلغ المتاح في الزمن $t$ للسلعة $i$ و $X_{it+1}$ مبلغها في الزمن $t+1$ومنه:

$$X_j = \sum b_{ij}\,\lambda_i(t)$$

- المشكل هنا هو إيجاد القيمة$\alpha$ بأعظم قيمة ممكنة.

- الطلب على السلعتين 1 و2 في الزمن $t+1$يمكن حسابها وفقا للشروط التالية:

أ- القيود التقنية للمتاحات في الزمن $t+1$هي:

$$\sum a_{i1}\,\lambda_i(t+1) \le \sum b_{i1}\,\lambda_i(t)$$
$$\sum a_{i2}\,\lambda_i(t+1) \le \sum b_{i2}\,\lambda_i(t)$$

ب- قيود التحكيم في الزمن $t+1$ هي:

$$\alpha \sum a_{i1}\,\lambda_i(t+1) \le \sum b_{i1}\,\lambda_i(t+1)$$
$$\alpha \sum a_{i2}\,\lambda_i(t+1) \le \sum b_{i2}\,\lambda_i(t+1)$$

حيث:$0 \le \lambda_i\,(t)$و $\alpha = 1 + r$ حيث$r$ هو معدل الفائدة.

لحل هذه المشكلة لا يكفي فقط إيجاد القيمة الحدية العظمى لـ$\lambda^*$ولكن أيضا حاصل قسمة استعمال النشاطات من أجل كل $\alpha$، حيث الشعاع $\lambda = \left(\lambda_1 ، \cdots\cdots ، \lambda_m\right)$ يحقق القيود و$k\lambda(k > 0)$ أيضا.

**المطلب الثالث: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي**

تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدراسات التجريبية لنظريات النمو أو بالنسبة للامتدادات النظرية للنماذج النيوكلاسيكية، لكن الاختلالات التي نتجت عن أزمة البترول الشهيرة 1973 والتي ترتبت عليها تقليص الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، مما أدى ذلك إلى رجوع شبه كامل لنظريات النمو، فبعد ذلك ظهرت نظريات جديدة في النمو والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الإقتصادي والتي يمكن أن ينشأ منها آثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:

- الإستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة.

- الإستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة.
- الإستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الافراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية[1]
- الإستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية.

هذا ما نصت عليه نظرية النمو الذاتي أي أن النمو الإقتصادي يتحدد بالعوامل الأربعة السابقة، ولا يقتصر في تحليل ظاهرة النمو على الزيادة الكمية المستخدمة من الرأس المال المادي والعمل، بل هناك عوامل أخرى كأهمية رأس المال البشري – الخبرة و التعليم – التقدم التكنولوجي – الفني – والذي يعتمد على نشر المعرفة والبحث.

ومن بين النماذج الموجودة ضمن هذه النظرية نجد :

**1- نموذج AK البسيط**

أحد أبسط النماذج التي تسمح بحدوث نمو داخلي ( بمعنى تأثير السياسات على زيادة النمو الطويل المدى ) يمكن اشتقاقها بسهولة من نموذج solow نبدا أولا بعرض نموذج solow لا يوجد فيه تقدم تكنولوجي (g=0) مع تعديل دالة الإنتاج($\alpha$=1) :

$$Y = AK$$

هذه الدالة خطية في مخزون رأس المال حيث (A) تمثل معلمة موجبة ثابتة تعكس مستوى التكنولوجيا: إنها دالة الإنتاج التي تجعل نموذج AK يحمل هذا الاسم[2]. أماK فتمثل رصيد رأس المال وهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت. وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج سولو.

بافتراض أن عدد السكان ثابت $(n = 0)$

$$L^{\bullet} = nL = 0$$

$$\gamma K = \frac{K^{\bullet}}{K} = \frac{Y}{K} - \delta = sA - \delta = C_{ste} \forall K$$

$$\gamma Y = \gamma K = sA - \delta$$

حيث:

[1]-ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد العاشر، ديسمبر 2013، ص166.

[2]-حواس أمين ، نماذج النمو الاقتصادي، جامعة تيارت، 2021، ص459.

$Y$: حجم الإنتاج؛

$K$: رأس المال الموسع؛[1]

$s$: معدل الادخار؛

$A$: متغير ثابت وموجب يعبر عن التكنولوجيا السائدة.

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج بتكنولوجيا AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتنبؤ شرطي مطلق وهذا من أجل كل مستويات $Y$.

### 3- نموذج بول رومار

في إطار هذا النموذج اعتبر رومر الاقتصاد مكون من ثلاث قطاعات رئيسية، متمثلة في قطاع البحث، قطاع إنتاج السلع الوسيطية، قطاع إنتاج السلع النهائية. ويقوم النموذج على عدة فرضيات أهمها:[2]

- إن الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في التقدم التقني وتراكم رأس المال؛
- التقدم التقني ناتج عن إنتاج المعارف الخاص بالعملاء الذين يستجيبون كحوافز السوق؛
- المعرفة التكنولوجية (التقنية) هي مدخلات غير متنازعة.

### 2-1- قطاع البحث

إن الأعوان التابعين للشركات الخاصة بقطاع البحث يعملون في إطار البحث والتطوير، وذلك بهدف الوصول إلى أفكار جديدة وقيمة من الناحية الاقتصادية، تساهم في ابتكار مخططات وتصاميم لإنتاج أنواع جديدة من السلع الرأسمالية. ومن هنا يرى رومر ضرورة وجود تفاعل ما بين رأس المال البشري ومجموعة المعارف المتوفرة حتى يتم ابتكار أفكار جديدة توصل إلى تطور تكنولوجي. وتعطى دالة تراكم المعرفة $A$ في هذا القطاع وفق المعادلة التالية:[3]

$$A^{\bullet} = \delta L_A A$$

حيث:

$A^{\bullet}$: التغير في مخزون المعارف؛

$A$: مخزون المعارف المتوفرة لكل الباحثين؛

$L_A$: حجم رأس المال البشري؛

[1]-يشمل المال الموسع رأس المال العيني، الآلات والمعدات، العمالة.

[2]Paul Romer, Endogenoustechnological change, Journal of politicalEconomy,Volume 98, Issue 5, USA, p 83.

[3]Murat Yildizoğlu, op.cit, p 43.-

$\delta$: ثابت موجب يعبر عن فعالية نشاط البحث.

ومنه يعبر عن معدل نمو مخزون المعرفة وفق المعادلة التالية:

$$\delta L_A = \mathrm{A}^{\bullet}/\mathrm{A}$$

**2-2- قطاع السلع الوسيطية**

هو قطاع احتكاري، تقوم شركات هذا القطاع بإنتاج سلع وسيطية عن طريق شراء إختراعات من قطاع البحث. وإذا كان هناك $A$ سلعة وسيطية و$A$ مؤسسة في هذا القطاع، يكون برنامج تعظيم الربح كما يلي:

$$max: \pi_j = p_j(x_j) - r(x_j)$$

ومنه: $$0 = -rp(x) + \frac{x}{p}\ `$$

$$\Rightarrow p = \frac{1}{\alpha} r$$

$$\pi = \alpha(1-\alpha)\frac{y}{a}$$

ويعبر على رأس المال الكلي وفق المعادلة التالية:[1]

$$K = \int_0^A xj\ dj \Rightarrow x = \frac{K}{a}$$

ومنه دالة الإنتاج لهذا القطاع تعطى بالصيغة التالية:[2]

$$y = AL_y^{1-\alpha} x^{\alpha}$$

ومنه يصبح لدينا:

$$Y = A\ L_y^{\mathbf{1}-\alpha} A^{-\alpha}\ K^{\alpha} = K^{\alpha}\left(AL_y\right)^{\mathbf{1}-\alpha}$$

**3-2- قطاع إنتاج السلع النهائية**

تقوم شركات هذا القطاع بإنتاج سلع نهائية متجانسة، التي يمكن إستخدامها للإستهلاك أو وصفها إسهاما لسلع رأسمالية متباينة. وتعتمد هذه الشركات في إنتاجها على تكنولوجيا تربط بين رأس المال المادي والبشري.

وتعطى دالة الإنتاج لهذا القطاع وفق المعادلة التالية:[3]

[1]-Ibid, p 43.
[2]-Ibid, p 43.
[3]-Ibid, p 43.

$$y = L_y^{1-\alpha} \sum_{j=1}^{A} x_j^{\alpha}$$

حيث:

$A$: عدد السلع الوسيطية المتاحة؛

$x_j$: السلع الرأسمالية.

$$y = L_Y^{1-\alpha} x_1^{\alpha} + L_Y^{1-\alpha} x_2^{\alpha} + \dots\dots + L_Y^{1-\alpha} x_A^{\alpha}$$

$$\Rightarrow y = L_Y^{1-\alpha} \int_o^A x_j^{\alpha} dj$$

**خلاصة الفصل**

تحظى دراسة النمو الاقتصادي بأهمية كبيرة على مستوى تحليل الواقع الإقتصادي لأي إقتصاد في العالم، حيث يعتبر مؤشر مهم يعكس اتجاه تطور النشاط الإقتصادي. وقد أثبتت مختلف النظريات الإقتصادية التي عملت على تفسير النمو الإقتصادي على أن هذا الأخير مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تساهم في دفع النمو الإقتصادي، بالإضافة إلى التنويع والتحسين في المنتجات التي تسمح بزيادة معدلات النمو الإقتصادي، وبالتالي فإن محددات النمو الإقتصادي تتمثل في كل من تراكم رأس المال، رأس المال البشري، التطوير والابتكار، دون إهمال عنصري التنظيم والتسيير، هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود إرتباط بين كل من النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.إختلفت نظريات ونماذج النمو الإقتصادي في تفسيرها ونظرتها للنمو، حيث أن أفكار المدرسة الكلاسيكية تبين أن النمو محدود على المدى البعيد، أما هارود- دومار بين أن استمرار النمو مرتبط بمعامل رأس المال، معدل النمو السكاني ومعدل الادخار. بعد ذلك قام سولو بإدخال عامل التطور التكنولوجي في نموذجه، هذا النموذج الذي ترك بصمة في تاريخ الفكر الاقتصادي التنموي. ثم خلال فترة الثمانينات ظهرت نظريات النمو الحديثة التي اهتمت بتفسير النمو على المدى البعيد.

# الفصل الثالث:

## تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الدول العربية

**تمهيد**

في ظل التطورات الراهنة وتداعيات أسعار النفط وجدت دول العالم وخاصة الجزائر نفسها أمام أزمات تلوح بوادرها إلى الأفق. مادام النفط سيستمر في فرض تأثيره على جميع المجالات منها الإقتصادية والإجتماعية على المدى البعيد، لذا وجب على الجزائر والدول النفطية التغيير من سياستها الإقتصادية ووضع خطط للتوجه نحو التنويع الذي أخذ أهمية بالغة في العديد من الدول خاصة تلك التي تتصف بأُحاديات إقتصادياتها والتي تعتمد على مورد وحيد للدخل المتأتي من إستحواذها لخيرات موارد طبيعية في مقدمتها النفط وهذا من أجل تحرر من تبعيته وتجنب إنعكاسات تقلب أسعاره ومخاطره.

بالتالي سوف يتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى:

**المبحث الأول**: أهم التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

**المبحث الثاني**: تأثير السوق النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر

**المبحث الثالث**: إنعكاسات التطورات في السوق النفطية العالمية على النمو الإقتصادي في الدول النفطية العربية

## المبحث الأول: أهم التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى أهم التطورات الإقتصادية العالمية ومن ثم العربية وكذلك إلقاء الضوء على التطورات الطاقوية عالميا.

### المطلب الأول: التطورات الإقتصادية العالمية

بعد المعانات من الركود غير مسبوق بدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي في سنة 2021، ليحقق مستويات نمو إقتصادي إيجابية مرتفعة نسبيا بلغت حوالي 6.1%، مقابل إنكماش بحوالي 3.1 % خلال عام 2020، كما إرتفع النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة سنة2021 بنسبة 5.2 % مقابل إنكماش بنحو 4.5% في عام 2020 بينما إرتفع في الدول الناشئة والنامية إلى 6.8 %.

بعد أن تراجع ناتجها المحلي بنحو 2% عام 2020 تجدر الإشارة لأن عدد من الدول خاصة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية لم تتمكن من توفير الحيز المالي المناسب لتمويل الحزم المالية اللازمة لمواجهة تداعيات الجائحة وتقديم الدعم لشبكات الضمان الاجتماعي، مما أدى إلى تفاقم من التحديات التي تواجه الفئات الهشة في المجتمع فضلا عن ضعف وتيرة الانتعاش الإقتصادي بسبب عدم ملائمة الدعم المقدم على مستوى السياسات وتعود صعوبة الحصول على التمويل من الأسواق العالمية لإرتفاع مستويات المديونية، ما يفرض نسبة مخاطرة عالية تضاف لنسبة الفائدة الإسمية المرتفعة أصلا لهذه الدول خاصة في ظل السياسات النقدية التقييدية التي عقبت برامج التسيير النقدي.

#### أولا: النمو الإقتصادي

شهد عام 2021 تحسنا في أداء الإقتصاد العالمي ليعوض خسائره التي سجلها خلال عام 2020 بفعل تداعيات جائحة كوفيد-19، وتحول الإنكماش المسجل في عام 2020 إلى نمو ليبلغ الناتج العالمي نحو 94 ترليون دولار أمريكي، في حين لم يتجاوز 87.57 ترليون دولار عام 2020، وقد دعم هذا النمو ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت 69 دولارا للبرميل، مقابل 49 دولار بنهاية 2021، وحوالي 66 دولار للبرميل نهاية 2019. يعد هذا التحسن منطقيا في ظل الحد من عمليات الإغلاق، وعودةً النشاط لمختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في الإقتصادات المتقدمة التي تمكنت من توفير اللقاح لنحو 80% من سكانها. في ضوء ذلك، حقق الاقتصاد العالمي نموا خلال عام 2021 بنحو 6.1% مقابل إنكماش بنحو 3.1 % عام 2020، كما سجلت الإقتصادات المتقدمة نموا بنحو 5.2 في المائة عام 2021 مقابل إنكماش بنحو 4.5% عام 2020، وقد حققت كل دول المجموعة نموا موجبا خلال عام 2021 بالنسبة لإقتصادات الدول النامية والأسواق الناشئة، التي تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد

العالمي، فقد سجلت نموا بنحو 6.8 % خلال عام 2021، مقابل انكماش بنحو2%خلال عام2020، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسة المذكورة.

تجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2021، استحوذت أربع دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان وألمانيا على أكثر من نصف حجم الاقتصاد العالمي البالغ حوالي 94 تريليون دولار أمريكي وكان الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكبر من الناتج المحلي الإجمالي المشترك لـ 170 دولة. هذا التركز في تحقيق الناتج في حد ذاته قد يكون سببا في عدم إستدامته، فضلا عن كونه مؤشرا غير مناسب من الناحية التنموية، حيث لم تستطع غالبية دول العالم تحقيق معدلات نمو تستطيع معها خلق وظائف تتناسب مع الزيادات المطردة في إعداد الوافدين الجدد لأسواق العمل.[1]

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول والمجموعات الفرعية للإقتصادات المتقدمة، فقد حققت جميع إقتصادات الدول المتقدمة نمًوا موجبا مقابل إنكماش خلال عام 2021. جاءت المملكة المتحدة في صدارة الدول المتقدمة من حيث معدل النمو المحقق خلال عام 2021، حيث بلغ نحو 7.4 %، مقابل إنكماش بلغ 9.3% خلال عام2020، كما سجلت الولايات المتحدة الأمريكية نموا بلغ 5.7 % مقابل انكماش بحوالي 3.4%عام 2020، كما بلغ معدل النمو في منطقة اليورو 5.3 %مقابل انكماش بنحو 6.4% عام 2020 كما حقق الإقتصاد الكندي هو الأخر معدل نمو مرتفع بلغ نحو 4.6% مقابل انكماش بنحو 5.2 % عام 2020،أما الاقتصاد الياباني فقد حقق أقل معدل نمو من بين الدول المتقدمة حيث بلغ معدل نموه نحو 1.6 % عام 2021 مقابل انكماش بنحو 4.5% عام 2020 أما الدول المتقدمة الأخرى فقد نما اقتصادها بنحو5.5 % في عام 2021 مقابل انكماش بنحو 3.9 % عام 2020.

[1]–صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ص03 متاح على الموقع الالكتروني:
https://www.amf.org.ae/ar Consulté le 02/05/2023.

**الجدول رقم (1-3): معدلات النمو الحقيقي في العالم خلال الفترة (2017-2021)**

**الوحدة: نسبة مئوية**

| | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| الدول المتقدمة | 2.5 | 2.3 | 1.7 | -4.5 | 5.2 |
| الولايات المتحدة | 2.3 | 2.9 | 2.3 | -3.4 | 5.7 |
| منطقة الأورو | 2.6 | 1.8 | 1.6 | -6.4 | 5.3 |
| المملكة المتحدة | 2.1 | 1.7 | 1.7 | -9.3 | 7.4 |
| اليابان | 1.7 | 0.6 | -0.2 | -4.5 | 1.6 |
| كندا | 3.0 | 2.8 | 1.9 | -5.2 | 4.6 |
| دول متقدمة أخرى | 2.9 | 2.5 | 1.9 | -3.9 | 5.5 |
| الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة | 4.7 | 4.6 | 3.7 | -2.0 | 6.8 |
| إفريقيا وجنوب الصحراء | 3.0 | 3.3 | 3.1 | -1.7 | 4.5 |
| وسط شرق أوروبا | 4.1 | 3.4 | 2.5 | -1.5 | 6.7 |
| الدول النامية الأسيوية | 6.6 | 6.4 | 5.3 | -0.8 | 7.3 |
| الصين | 6.9 | 6.8 | 6.0 | 2.2 | 8.1 |
| الهند | 6.8 | 6.5 | 3.7 | -6.6 | 8.9 |
| الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | 1.8 | 2.0 | 1.7 | -3.3 | 5.8 |
| أمريكا اللاتينية | 1.4 | 12.0 | 0.1 | -7.0 | 6.8 |
| البرازيل | 1.3 | 1.8 | 1.2 | -3.9 | 4.6 |
| المكسيك | 2.1 | 2.2 | -0.2 | -8.2 | 4.8 |

**المصدر**:صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المتاح عبر الموقع الالكتروني:

Consulté le :03/05/2023.https://www.amf.org.ae/ar

**ثانيا: التضخم**

فيما يلي الجدول الذي يوضح تطور معدلات التضخم في العالم خلال الفترة (2017-2021).

**الجدول رقم(2-3): تطور معدلات التضخم في العالم خلال الفترة (2017-2021)**

**الوحدة:%**

| | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| الدول المتقدمة | 1.5 | 1.7 | 1.4 | 0.7 | 3.1 |
| الولايات المتحدة | 1.9 | 2.4 | 1.8 | 1.2 | 4.7 |
| منطقة الأورو | 1.1 | 1.5 | 1.2 | 0.3 | 2.6 |
| اليابان | 0.1 | 0.0 | 0.5 | 0.0 | 0.3 |
| المملكة المتحدة | 2.7 | 2.5 | 1.8 | 0.9 | 2.6 |
| كندا | 1.6 | 1.3 | 1.9 | 0.7 | 3.4 |
| دول متقدمة أخرى | 1.9 | 1.7 | 1.4 | 0.6 | 2.5 |
| الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة | 4.4 | 4.9 | 5.1 | 5.2 | 9.5 |
| إفريقيا وجنوب الصحراء | 10.6 | 8.3 | 8.1 | 1.0 | 1.1 |
| وسط شرق أوروبا | 5.6 | 6.4 | 6.6 | 5.3 | 9.5 |
| الدول النامية الأسيوية | 2.4 | 2.7 | 3.3 | 3.1 | 2.2 |
| الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | 7.0 | 11.1 | 8.2 | 11.2 | 14.6 |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | 6.3 | 6.6 | 7.7 | 6.4 | 9.8 |

**المصدر**: صندوق النقد الدولي المتاح عبر الموقع الالكتروني:

www.imf.org Consulté le :03/05/2023.

شهد التضخم ارتفاعا ملحوظا في الدول المتقدمة بلغ 3.1% سنة 2021 مقارنة بـ 0.7 % سنة2020، ومن بين الدول المتقدمة كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول التي شهدت أكبر معدلات التضخم وصل إلى 4.7% في عام 2021 وتليها كندا في المرتبة الثانية بمعدل 3.4%، كما شهد معدل التضخم إرتفاعا في منطقة اليورو والمملكة المتحدة ولكن بمعدلات أقل تتراوح بين 1.5% و2.6%، أما اليابان انخفض معدل التضخم ليسجل إنكماش بنسبة 0.3%. وفي الدول النامية و إقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى وصل معدلها إلى 5. 9% عام 2021 أكثر مما كان

عليه في سنة 2020 الذي سجل في ذلك الوقت 5.2% وهذا الإرتفاع في المعدلات ينطبق على معظم الدول النامية حيث أن أكبر نسبة تضخم سجلتها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغت 14.6 %سنة 2021.

**ثالثا: التجارة الدولية**

فيما يخص التطورات على المستوى التجارة الدولية فقد حققت خلال عام 2021 تعافيا نسبيا، حيث سجلت نموا بلغ حوالي 9.5% مقارنة بعام 2020 إلا أن التوقعات تشير إلى إحتمال تباطؤ التجارة الدولية في عام 2022 إلى 5.8% وإلى 4.7% في عام 2023 مع عودة الطلب إلى مستوياته الإعتيادية التي كانت سائدة قبل الجائحة، إرتكز التعافي في حركة التجارة الدولية خلال عام 2021 بصورة أساسية على نمو حركة التجارة السلعية. فيما لم تحقق تجارة الخدمات النمو المأمول وخاصة الخدمات التي تعتمد بصورة كبيرة على الاتصال المباشر بينما شهدت تجارة الخدمات الخاصة ببعض القطاعات التي أظهرت مرونة في مواجهة الجائحة وعلى رأسها الإتصالات وتقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية وغيرها من القطاعات الخدمية الأخرى زيادة في معدلات نموها خلال عام 2021.

**رابعا: ضغوط العرض**

إستمرت عام 2021 ضغوط العرض ما قد يؤدي إلى تحديات إضافية في التجارة الدولية مستقبلا، تضاف إلى التحديات التي تواجه التجارة العالمية منذ عام2020 والناجمة عن التقلبات التي واجهتها سلاسل التوريد العالمية، وأسفرت عن تراكم الطلبات على السلع المتداولة، والإرتفاع القياسي في أسعار الشحن، التي بلغت ذروتها في أكتوبر 2021 حيث إرتفعت لما يعادل ستة أضعاف مستوياته في عام 2019. في الوقت نفسها ستنفذ المخزونات من قبل الشركات التي تسعى إلى تلبية الإنتعاش في الطلب على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19 في مقدمتها تقلبات سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج وتقييد تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال ما أدى إلى التراجع في حجم التجارة الدولية في عام 2020.

ورغم التحديات المذكورة إلا أن التجارة الدولية حققت نموا ملموسا خلال عام 2021، ولم يقتصر النمو على السلع فقط بل نمت تجارة الخدمات كذلك بشكل معتبر لتصل إلى مستواها ما قبل الجائحة خلال الربع الرابع من عام 2021. بهذا الصدد وصلت قيمة التجارة العالمية في السلع والخدمات إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 28.5 تريليون دولار أمريكي بمعدل نمو بلغ نحو 10.1% مقابل إنكماش بنحو 7.9% في عام 2020.[1]

[1]- تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، مرجع سبق ذكره، ص02.

**خامسا: المديونية الخارجية**

فرضت جائحة كورونا على كافة دول العالم، بما فيها الدول النامية التوسع في البرامج الإجتماعية والحزم التحفيزية، وهو ما أدى إلى إرتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية وإقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 11936.1 مليار دولار بنهاية عام 2021 مقابل حوالي 11287 مليار دولار بنهاية عام 2020.[1]

**سادسا: سوق الصرف**

تميزت سنة 2021 في سوق الصرف باتجاهات متباينة لمختلف العملات مقابل الدولار الأمريكي، ومع ذلك ظل هذا الأخير ضعيفا مقابل العملات الرئيسية بسبب إرتفاع أسعار الفائدة الإسمية خلال سنة الدراسة، والذي كان مدفوعا بشكل أساسي بالتوقعات التضخمية ونتيجة لذلك إستمر الأورو في الإرتفاع مقابل الدولار حيث إرتفع بنسبة 3.5% في المتوسط خلال سنة 2021 بعدما كان 2.0% سنة 2020 مما أدى إلى إرتفاع السعر من 1.18 دولار أمريكي مقابل 1.14 دولار سنة 2020 وبالمثل إرتفع الجنيه الإسترليني بنسبة 7.3% أمام الدولار مقابل 0.4% سنة 2020 ومن ناحية أخرى انخفاض الين الياباني بنسبة 2.7% مقابل نفس العملة خلال سنة الدراسة.

**الشكل رقم(1-3): تطور العملات البلدان المتقدمة الكبرى بالدولار الأمريكي**

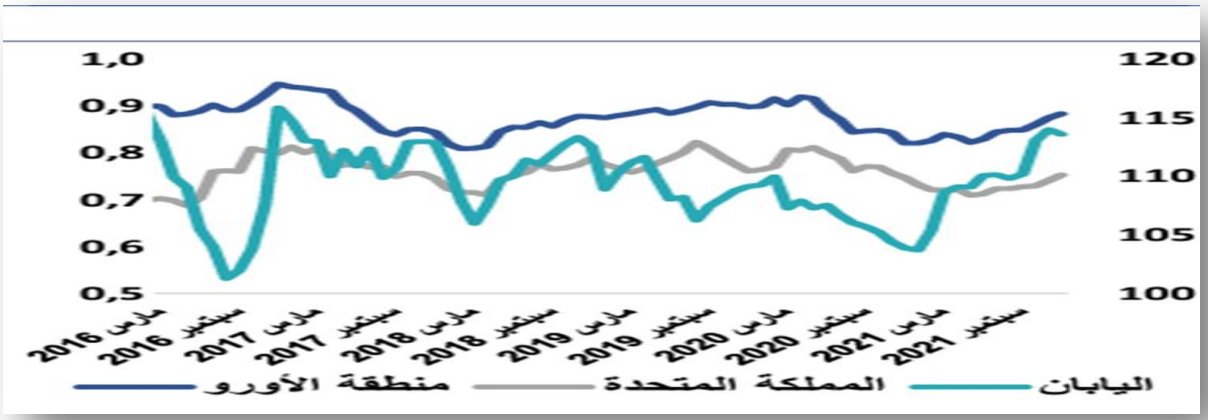


**المصدر**:صندوق النقد الدولي المتاح عبر الموقع الالكتروني:

www.imf.org Consulté le :03/05/2023.

وفي البلدان الناشئة إرتفعت قيمة العملة الصينية بقوة مقابل الدولار الأمريكي (+ 0.7% في المتوسط السنوي) مرتبطة مع إنتعاش الطلب من البلدان الرئيسية المستوردة من الصين حيث بلغت العملة الصينية 0.16 دولار امريكي سنة 2021 مقابل 0.14 دولار في السنة السابقة، بينما شهدت عملات الدولار الناشئة الرئيسية إنخفاضات في قيمتها

[1]- تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، المرجع سبق ذكره، ص 03.

مقابل الدولار كان أبرزها عملة الليرة التركية التي فقدت 20.8% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي. وخسر الروبل الروسي والريال البرازيلي 2.1% و4.4%من قيمتها على التوالي مقابل نفس العملة كما تميزت الروبية الهندية بإرتفاع طفيف بنسبه 0.2%. [1]

**الشكل رقم (2-3): تطور عملات البلدان الناشئة بالدولار الأمريكي**

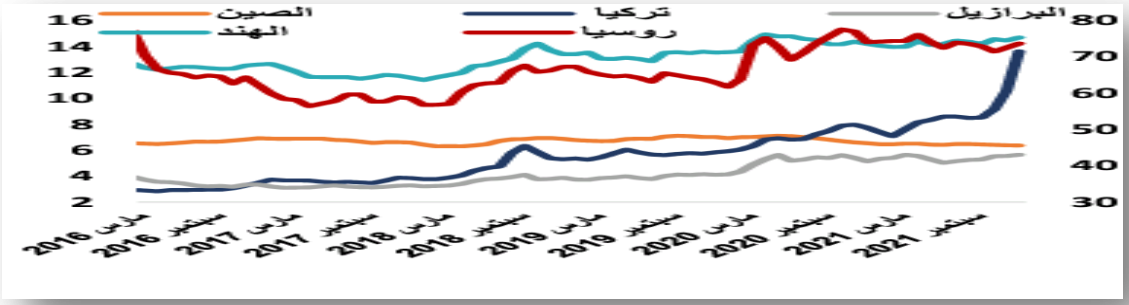


**المصدر**: صندوق النقد الدولي المتاح عبر الموقع الالكتروني:

www.imf.org Consulté le :03/05/2023.

**المطلب الثاني: التطورات الاقتصادية في الدول العربية**

تحسن أداء النمو الإقتصادي في الدول العربية خلال عام 2021 بعد بدء ظهور مؤشرات للتعافي من جراء جائحة كوفيد19. تباين أداء النمو في الدول العربية نتيجة لعدة عوامل أهمها إختلاف معالجات الوضع الوبائي، خاصة من حيث مدى التقدم في تنفيذ حملات التطعيم، والسياسات والإجراءات المتخذة لدعم الإقتصاد، وإختلاف مدى التأثر بالأداء الإقتصادي لأهم الشركاء التجاريين في الخارج، والأوضاع الإقتصادية التي كانت سائدة قبل بداية الجائحة .

واجهت العديد من الدول تحديات بعضها تعود أسبابها لما قبل بداية الجائحة خاصة الدول التي شهدت تقدما بطيئا في حملات التطعيم، ومعدلات مرتفعة نسبيا للتضخم نتيجة السياسات والتدابير التي إتخذتها لتقليل آثار الوباء على عدد من القطاعات،[2] مما ساهم في تراجع حيز السياسة النقدية، ومضاعفة التحديات المترتبة عن ضيق حيز السياسة المالية نتيجة إرتفاع عجز الميزانية ومستويات الدين العام.

[1] – بنك الجزائر،التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي، 2021، ص16.

[2] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره،ص 29.

يأتي تعافي النمو في الدول العربية هذا العام كنتيجة طبيعية في أعقاب الإنكماش الكبير للناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. الذي كان له آثار إقتصادية وإجتماعية ملموسة على النساء والشباب والفقراء والعاملين في القطاع غير الرسمي والعاملين في قطاع السياحة والقطاعات كثيفة الإتصال بين الناس.

نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية مجتمعة بنحو 13.9 % في عام 2021،حيث بلغ حوالي 2881 مليار دولار أمريكي في عام 2021، وإرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية في عام 2021 بنحو 3.9 % بالمقارنة مع إنكماش بلغ حوالي 5.8 في المائة في عام 2020. إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط بنسبة 4.5% في عام 2021،وكان ارتفاع الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن نفس المجموعة بحوالي 2.6% في مجموعة الدول العربية الأخرى ذات الإقتصادات الأكثر تنوعا، فقد إرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5 %. تباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حسب ظروف كل دولة، وإرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 6058 دولار أمريكي في عام 2020 إلى حوالي 6786 دولار أمريكي في عام 2021 أي بزيادة بلغت نحو 12.0 %. إرتفعت معدلات التضخم في عام 2021 في معظم الدول العربية، مدفوعة بعدة عوامل أهمها إرتفاع أسعار الوقود وتكاليف الطاقة، وكذلك إرتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، نتيجة التقلبات المستمرة خلال السنة في سلاسل التوريد العالمية، وإرتفاع الطلب على السلع نتيجة بدء التعافي الإقتصادي في عدة مناطق في العالم.

بإستثناء السودان ولبنان وسورية واليمن، التي شهدت معدلات مرتفعة التضخم في عام 2020 في ظل التطورات الداخلية غير المواتية، فقد بلغ متوسط معدل التضخم في بقية الدول العربية حوالي 2.7 % في عام 2021 مقابل متوسط بلغ نحو 1.5 % في عام 2020.

يبين هيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي إرتفاع حصة قطاع الصناعات الإستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2021 بحوالي 5.9 % ليصل إلى حوالي 22.9 % بسبب إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإرتفاع كميات إنتاجه في إطار اتفاق "أوبك+"، وهو ما أثر في الأداء الإقتصادي وفي الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث تراجعت مساهمة بقية القطاعات في الناتج. وتظهر معدلات النمو القطاعي بالأسعار الثابتة، تحسن أداء معظم القطاعات، وكان قطاع الصناعات الإستخراجية وقطاع الصناعات التحويلية من أكثر القطاعات إستفادة من تعافي الدول من الجائحة. كما تراجعت حصة بنود الإنفاق الرئيسة خلال عام 2021 في معظم الدول العربية، وخاصة الإستهلاك العائلي والاستثمار، بسبب الآثار التراكمية لجائحة كوفيد19-التي أثرت في مستوى

النشاط الإقتصادي، وأيضا نتيجة إرتفاع حصة الصادرات العربية من السلع والخدمات، إثر انتعاش الطلب العالمي على مختلف السلع وخاصة النفط.[1]

**المطلب الثالث: التطورات الرئيسية في مجال الطاقة**

شهد إجمالي للإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية ارتفاعا بنحو 1.3 مليون برميل في اليوم في عام 2021 أي بنسبة 1.4% مقارنة بعام 2020 ليصل غلى 95.1 مليون برميل في اليوم إرتفع إنتاج الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك بمقدار 590 ألف برميل في اليوم أي بنسبة 0.9% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو 63.6 مليون برميل في اليوم خلال عام 2021 وهو ما يمثل نحو 66.9% من الإجمالي العالمي كان المصدر الرئيسي لهذا الارتفاع هو زيادة الإمدادات النفطية من كندا وروسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

يذكر في هذا السياق أن إنتاج كندا قد إرتفع خلال عام 2021 تزامنا مع رفع حكومة مقاطعة ألبرتا(Alberta) الكندية قيود الإنتاج التي فرضتها عام 2018 لتقليل المخزونات التي نمت بسبب محدودية الطاقة التصديرية، فضلا عن الزيادة الملحوظة في إنتاج النفط الخام التقليدي. كما إرتفع إنتاج روسيا على خلفية تقليص دول أوبك + لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج "أي زيادة الإنتاج" كما إرتفع إنتاج الصين بدعم من المشاريع البحرية الجديدة، وشهد إنتاج النفط والسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية إرتفاع نسبيا في ظل تأثره الملحوظ بالتقلبات المناخية الحادة خلال عام 2021، حيث تراجع الإنتاج خلال الأسبوع المنتهي في التاسع عشر من شهر فبراير بمستوى قياسي بلغ 1.1 مليون ب/ي، وسط موجة الطقس بارد غير مسبوقة إجتاحت ولاية تكساس مركز صناعة النفط الأمريكي وعددا كبيرا من الولايات الأخرى، وتسببت في إنقطاع تاريخي للتيار الكهربائي، مع تجمد النفط عند رؤوس الآبار وفي خطوط الأنابيب. يأتي ذلك قبل أن يسجل الإنتاج انخفاضا قياسيا جديدا بلغ 1.5 مليون ب/ي خلال الأسبوع المنتهي في الثالث من شهر سبتمبر، على خلفية تداعيات الإعصار إيدا Ida الذي اجتاح خليج المكسيك الأمريكي وتسبب في أضرار جسيمة بالبنية التحتية لقطاع الطاقة البحري الأمريكي تعد هي الأكثر تكلفة منذ عام 2005.

[1]–منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سبق ذكره، ص ث.

**الجدول رقم (3-3): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية (2017-2021)**

**الوحدة: مليون برميل /اليوم**

| السنة | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| إنتاج النفط | 24.3 | 24.8 | 24.6 | 21.8 | 22.9 |

**المصدر**: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، 2022.

بلغ معدل إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام حوالي 22.9 مليون ب/ي في عام 2021 بإرتفاع بلغ 1.0 مليون ب/ي بالمقارنة مع عام 2020 أي بنسبة زيادة بلغت 4.6 % وساهمت الدول العربية من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام عام 2021 مقارنة بالنسبة بلغت 26,4% خلال العام السابق.

على مستوى الدول العربية فرادي، إرتفع إنتاج النفط الخام خلال عام 2021 في ست دول العربية، حيث إرتفع في ليبيا بمقدار 798 ألف ب/ي ليصل إلى نحو 1.2 مليون ب/ي وفي السعودية بنسبة 1.7% ليصل إلى نحو 9.3 مليون ب/ي وفي الجزائر بنسبة 9.6% ليصل إلى 919 ألف ب/ي، وفي مصر بنسبه 10.6% ليصل الى 561 ألف ب/ي، وفي قطر بنسبة 3.9% ليصل إلى 611 ألف ب/ي في البحرين إلى 200 الف ب/ي مقابل 194 ألف ب/ي العام 2020، بينما انخفض إنتاج النفط الخام خلال عام 2021 في خمس دول عربية، حيث انخفض في الإمارات بنسبة 1.4% ليصل إلى 2.7 مليون ب/ي، وفي عمان بنسبة 2.6% ليصل إلى 748ألف ب/ي، وفي السودان من 86 ألف ب/ي إلى 67 ألف ب/ي أي بنسبة 22.1%،وفي الكويت بنسبة 1% ليصل إلى 2.4 مليون برميل في اليوم وفي تونس بنسبة 16.7% ليصل إلى 28 ألف ب/ي واستقر إنتاج النفط الخام في كل من العراق وسوريا واليمن عند نحو 4 مليون ب/ي و25 ألف ب/ي و66 ألف ب/ي على الترتيب.

أما الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي فقد ارتفع بنسبة 0.6% ليصل إلى نحو 13.4 مليون ب/ي، وبلغ إنتاج الدول العربية نحو 4.8 مليون ب/ي، لتستأثر بنحو 35.4% من إجمالي العالم وتشير التوقعات إلى إرتفاع الإمدادات النفطية العالمية خلال عام 2022 انعكاسا لاتفاق دول أوبك الذي يقضي بالتخلص من تخفيضات الإنتاج البالغة 5.8 مليون ب/ي بحلول شهر سبتمبر 2022، وإرتفاع إنتاج كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والبرازيل وكندا وكازاخستان والنرويج.[1]

خلال النصف الأول من عام 2022 إرتفع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية بنحو 3.5 مليون ب/ي مقارنة بمستوى عام 2021، ليصل إلى 98.6 مليون ب/ي. ويعزي ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة الشهرية التدريجية التي

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سبق ذكره، ص117.

أقرتها مجموعة أوبك + على إنتاجها فضلا عن عودة الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى قرب مستوياتها قبل جائحة كوفيد 19.

من المتوقع إرتفاع الإمدادات العالمية لتصل إلى 100.1 مليون ب/ي مع نهاية عام 2022، كما يتوقع أن تظل تلك الإمدادات متجاوزة حاجز100 مليون ب/ي في عام 2023.

وفيما يخص الغاز الطبيعي المسوق على المستوى العالمي، إرتفعت الكميات المسوقة منه خلال عام 2021 بحوالي 5.8% لتصل إلى نحو 4145.7 مليار متر مكعب، أي بارتفاع قدره 228.3 مليار متر مكعب شكلت حصة الدول العربية مجتمعة نحو 16% من الإجمالي العالمي وهو تقريبا نفس المستوى المحقق خلال العام السابق. يذكر أن إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية قد إرتفع من 624 مليار متر مكعب في عام 2020 إلى 661.5 مليار متر مكعب في عام 2021 أي بإرتفاع قدره 37.5 مليار متر مكعب ما يشكل إرتفاعا بنسبة 6%. وعلى مستوى الدول العربية فقد إرتفعت الكميات المسوقة في قطر بنسبة 0.6% لتصل إلى 207 مليار متر مكعب. وفي السعودية بنسبة 1.2% لتصل إلى 120.5 مليار متر مكعب، وفي الجزائر بنسبة 23.4% لتصل إلى 105 مليار متر مكعب، وفي مصر بنسبة 13.8% لتصل إلى 70.3 مليار متر مكعب، وفي عمان بنسبة 0.9% لتصل إلى 36 مليار متر مكعب وفي ليبيا بنسبة 15.8% لتصل إلى 24.2 مليار متر مكعب، وفي البحرين بنسبة 4.9% لتصل 17.2 مليار متر مكعب، وفي كل من العراق وسوريا واليمن بنسبة 30 و7.4 و33.3% لتصل إلى 9.6 2.9 و0.4 مليار متر مكعب على الترتيب. في المقابل انخفضت الكميات المسوقة من الغاز في الولايات بنسبة 1.1 % لتصل إلى 54.5 مليار متر مكعب وفي الكويت بنسبة 1.2% لتصل الى 12.7 مليار متر مكعب. واستقرت الكميات المسوقة من الغاز في كل من تونس والأردن والمغرب عند نفس المستويات المحقق خلال العام السابق.

## المبحث الثاني: تأثير السوق النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تواجه الجزائر تحديات إقتصادية هامة في الفترة الأخيرة، مع تأثيرات تقلب أسعار النفط والتحديات الهيكلية الداخلية، يعد قطاع النفط العمود الفقري لإقتصاد الجزائر لذا فإن تقلبات أسعاره يلعب دورا حاسما في النمو الإقتصادي للبلاد. وسوف يتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى تطور الوضع الإقتصادي في الجزائر، وتحليل واقعه.

### المطلب الأول: تطور الوضع الاقتصادي الجزائري

#### أولا: الوضع الاقتصادي للجزائر قبل القيام بالإصلاحات(1962/1988)

كانت الجزائر في هذه المرحلة حديثة عهد بالاستقلال، فقامت بإطلاق بعض البرامج الإستثمارية المتقلبة من سنة لأخرى، بسبب الإعتماد على التمويل الخارجي وضعف التحكم في مصادر التمويل الداخلي، [1]والفترة من 1967 إلى 1989 برزت كمرحلة جديدة في سير التنمية بالجزائر وتميزت بإتباع أسلوب التخطيط بدءا بالمخطط الثلاثي، إلى المخططين الرباعيين الأول والثاني، وبعدها المخططين الخماسيين الأول والثاني. خلال هذه الفترة عرف الاقتصاد الجزائري أزمة حقيقية رجعت إلى الإنخفاض المزدوج لأسعار البترول سنة 1986 وقيمة الدولار، فإنخفاض إيرادات المحروقات بمقدار 20% أدى إلى عدم القدرة على تمويل مشاريع التنمية، الأمر الذي فتح المجال لتوسيع المديونية داخليا وخارجيا.[2]

#### ثانيا: الوضع الاقتصادي للجزائر في ظل الإصلاحات المدعمة (1989-نهاية التسعينيات)

أظهرت البرامج والخطط التي تم تطبيقها في الإقتصاد الجزائري قبل هذه الفترة محدودية كبيرة، لذا أصبح إصلاح الإقتصاد حتميا من حيث منهج تسييره ومهامه، وكذلك أهدافه وإجراءاته، ومن أهم البرامج التي تخص الإصلاح الاقتصادي،[3] برنامج التثبيت الإقتصادي الأول الذي إمتد من 1989/05/31 إلى 1990/05/30 حيث لجأت الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي بعقد إتفاق لكن بشروط الصندوق. وبعده برنامج التثبيت الإقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30 حيث تم الإتفاق على برنامج ثاني من صندوق النقد الدولي يمتد إلى غاية نهاية مارس 1992، وهذا من أجل حصول الجزائر على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الإقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي.

---

[1]- بهلول محمد بلقاسم حسن ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 71.

[2]- زايد مراد، دور الجمارك في ظل الاقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص73.

[3]- بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان الأردن، 2009، ص ص130-134.

لكن مع بداية سنة 1992 بدأت تظهر الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الجزائري نتيجة للنقائص المصاحبة لتطبيق برامج الإصلاحات، وظهرت بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الواقع السلبي للاقتصاد الجزائري، فقد ظهر عجز متنامي في الميزانية العامة للدولة بلغ نهاية 1993 حوالي 8.7%، وانخفاض معدل الطاقة الإنتاجية لمعظم وحدات الإنتاج إلى أقل من 50%، تدهور في حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى 2% وتدهور قيمة الدينار بنسبة 40% مع إرتفاع نسبة البطالة إلى ما يقارب 28%.[1]

بعد تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية وإنخفاض سعر البترول الذي أدى إلى إنخفاض المداخيل والرفع من المديونية الخارجية، وبهدف معالجة تلك الأوضاع لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتوقيع إتفاق في بداية 1994، والذي إنبثق عنه برنامج الإستقرار الإقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، والذي كان له عدة آثار سلبية على الإقتصاد الجزائري. فحاولت الحكومة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1998 معالجة الأزمة الإقتصادية من خلال تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية جديد متوسط المدى وهو" برنامج التعديل الهيكلي "بمساعدة من صندوق النقد الدولي.

ويهدف البرنامج إلى إعادة التوازن للإقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الإقتصادي. [2] شهدت هذه الفترة (1995-1998) تسجيل معدلات نمو إيجابية وصل متوسطها إلى 3.6% حيث تعد سنة 1998 السنة التي حُقق فيها أعلى معدل نمو منذ سنة 1986 إذ وصل إلى 5.1%.[3]

**ثالثا: الوضع الاقتصادي للجزائر في مطلع الألفية الثالثة**

في محاولة لإعادة بعث حركية الاقتصاد تبنت الجزائر مجموعة من البرامج الاستثمارية التنموية والتي إمتدت فترتها من 2001 إلى 2014، وفيما يلي يتم ذكر بشكل موجز كل برنامج:

[1]-بوقموم محمد، نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2010، ص175.

[2]- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد12، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 245.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 245-246.

- **برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**: يتمحور هذا البرنامج أساسا حول مجموعة من الأنشطة الرئيسية الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، إذ خصص له مبلغ مالي أولي قدر بـ 525مليار دج إلا أن غلافه المالي النهائي وصل إلى حوالي 1216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار.[1]

فقد ساهم البرنامج في التخفيف من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وخلق ظروف ممهدة لمواصلة المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تنمية حقيقية مستدامة.[2]

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**: سار البرنامج التكميلي لدعم النمو على نفس وتيرة مخطط الإنعاش الاقتصادي من حيث التأثير إيجابا على بعض المؤشرات الاقتصادية، حيث انخفضت الديون الخارجية من 17.2 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.4 مليار دولار سنة 2009،[3]كما إنخفضت الديون الداخلية من 911 مليار دج سنة 2003 إلى 705.9 مليار دج سنة 2009،[4]إلا أنه إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.6%، مع ارتفاع معدل التضخم إذ وصل إلى 7.5 % نهاية 2009. [5]

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي 2010-2014)**: إن هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة العمومية من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية، أي استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، مع إطلاق مشاريع جديدة للتقليص من البطالة والرفع من المستوى المعيشي للأسر، وخصص له مبلغ مالي قدره 21214 مليار دج أي ما يعادل286 مليار دولار.

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019**: يعتبر هذا البرنامج إمتداد للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذها بداية من 2015، وتتمثل أبرز أهدافه في الحفاظ على المكاسب الإجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة. بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، وإيلاء الإهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادر خارج قطاع المحروقات؛ والإهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه، بالإضافة للعمل على إستحداث مناصب الشغل.

---

[1] -محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، ورقلة، الجزائر، 2022، ص1.

[2]-عائشة خلوفي، أسماء بن زيادي، شفيعة أيتبارة، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014، المنعقد يومي 11 و12 مارس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص5.

2-La Banque d'Algérie : Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport2009, Algérie, l'année 2010, P79.

[4] - خلوفي عائشة، بن زيادي أسماء وأيت بارة شفيعة، مرجع سبق ذكره، ص07.

[5]-بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2023/04/16، متاحة على الموقع الالكتروني:http://data.worldbank.org/indicator

**المطلب الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري**

يعد الإقتصاد الجزائري أحد الإقتصاديات الريعية التي تعتمد بصفة مطلقة على المحروقات، وهذا الإرتباط الشديد جعل منها أكثر دولة تتأثر بأسعار الموارد الطاقوية، للوقوف على مدى إعتماد الإقتصاد الجزائري على عوائد النفط ومنه سوف يتم التطرق إلى تحليل واقع الإقتصاد الجزائري.

**أولا: الناتج المحلي الإجمالي**

سنوضح من خلال الجدول التالي تطور الناتج المحلي الإجمالي:

**الجدول رقم(4-3): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015-2022)**

**الوحدة: (%)**

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 3.8 | 3.5 | 1.5 | 0.7 | 0.9 | -6 | 3.8 | 3.6 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:

consulté le 17/04/2023.**https://www.bank-of-algeria.dz**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن في سنتي 2015-2016 سجل الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 3.8% و3.5% على التوالي لكون الإقتصاد في حالة عادية، ليسجل في السنوات الموالية (2017-2018-2019) إنخفاض قدر بحوالي 2.9% مقارنة بسنة 2015، وليسجل أقصى إنخفاض الأول من نوعه منذ 2015 قدر بـ 6-%سنة 2020 والذي يعتبر إنخفاض حاد كان سببه تفاقم الأزمة الصحية العالمية ونقص المعاملات التجارية وغيرها من العمليات المالية، ليعود إلى الحالة الطبيعية سنتي 2021-2022.

**الشكل(3-3): تطور الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2022/2015)**

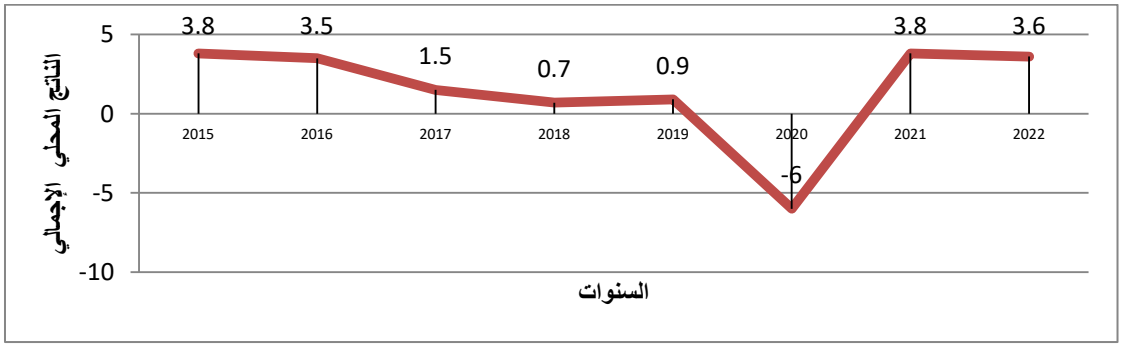


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

**ثانيا: التضخم**

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المشاكل التي تواجه إقتصاد الجزائر لذلك فهو يحظى بإهتمام دقيق عند رسم السياسة الكلية والجزئية، لكونه مؤشر هام على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي. ومن خلال الجدول سوف نعرض تفاوت نسب التضخم في الجزائر خلال الفترة (2015-2023).

**الجدول رقم (5-3): نسب التضخم في الجزائر(2015-2023)**

**الوحدة:** %

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | مارس 2023 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التضخم | 4.87 | 6.40 | 5.59 | 4.27 | 1.95 | 2.41 | 7.23 | 9.27 | 9.41 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقاريرالسنوية لبنك الجزائر، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:

**/https://www.bank-of-algeria.dz**consulté le 17/04/2023.

عقب الأزمة النفطية لسنة 2014 تسارع معدل التضخم مسجلا 4.87% سنة 2015، ثم ليسجل نسبة 6.4%سنة 2016 ولا يبدو أن هذا الإرتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية (تطور كتلة نقدية، تدهور معدل الصرف، إرتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة...الخ)، بل هو راجع أساسا للنقائص في ضبط الأسواق والوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الإستهلاكية وليستمر في التراجع وصولا إلى 1.95% سنة 2019، ويفسر هذا بإنخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية الخاصة والمنتجات الفلاحية...الخ، أما في سنة 2020 فقد بلغت نسبة التضخم 2.41% ليرتفع ما يقارب 5.28% في سنة 2021 مقارنة مع 2019، وليستمر التضخم في الصعود إلى أعلى وتيرة سنة 2023 منذ 2015 قدرت؛9.41%.

**الشكل رقم (4-3):تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2015-2023)**

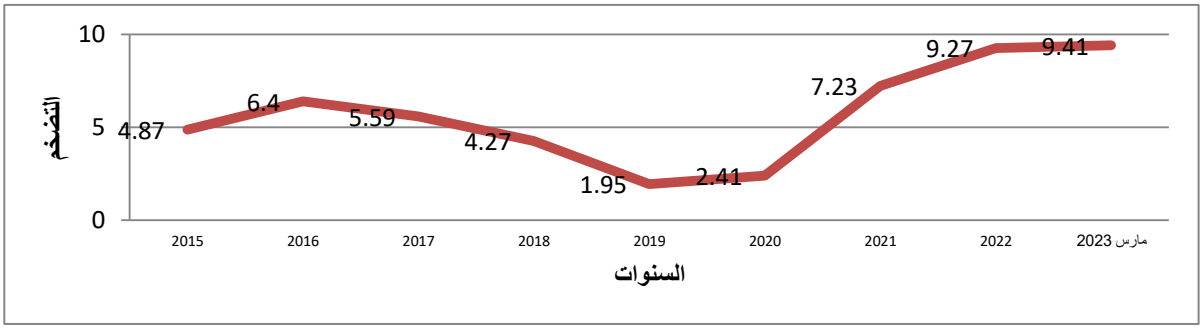


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الجدول أعلاه.

**ثالثا: سعر صرف العملات**

لقد شهد سعر صرف الدينار الجزائري منذ مطلع الألفية الثانية تذبذبات واضحة مقابل عملة الأورو الأوروبي وإتجاها صعوديا مقابل الدولار حيث أن العلاقة بين الدينار والدولار هي علاقة طردية، ونلاحظ خلال الفترة (2015-2021) ارتفاع ملحوظ تدريجيا، حيث أن هذا الإرتفاع بدأ منذ سنة 2014 (أزمة إنهيار أسعار البترول) لذا تأثرت الجزائر بهذه الأزمة بإعتبار النفط مصدر رئيسي لها، ثم بدأت أسعار الصرف في الصعود تدريجيا إلى غاية 2021 والتي وصلت قيمتها إلى 160.0340.

أما سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو فقد إنخفض بعد أزمة إنهيار أسعار النفط وهذا بسبب قيام السلطات بإجراءات تخفيض سعر الصرف سنة 2015 حيث انخفض إلى117.0575دج وبررت السلطات هذا الإنخفاض في محاولة كبح النمو المفرط من الواردات التي حدثت قبل أزمة البترول(2014) وبقيت الأسعار في تذبذب إلى غاية 2019 قدرت قيمته 113.6256دج ثم يرتفع في سنتي2020-2021 إلى قيمة 180.2741دج و160.0340دج على التوالي. والجدول التالي يوضح أسعار الدينار الجزائري مقابل الدينار والأورو خلال السنوات(2015-2021).

**الجدول رقم (6-3): يمثل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2015-2021)**

| | السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العملات المرجعية | الدولار | 107.1317 | 110.5274 | 114.9327 | 118.2906 | 119.1596 | 132.1319 | 134.5840 |
| | الأورو | 117.0575 | 116.3743 | 137.4883 | 135.3836 | 113.6256 | 180.2741 | 160.0340 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقاريرالسنوية لبنك الجزائر، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:

**https://www.bank-of-algeria.dz**Consulté le 17/04/2023.

**رابعا: صادرات وإيرادات النفط**

تعتمد الجزائر بصفة بدرجة كبيرة على صادرات النفط وهذا من أجل الحصول على أكبر مداخيل من العملة الصعبة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم(7-3): صادرات وإيرادات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)**

**الوحدة: مليون دولار**

| السنة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات النفطية | 28246 | 33251 | 38338 | 32244 | 33240 | 200200 |
| الإيرادات النفطية | 27917.5 | 33202.8 | 38938.7 | 33168.2 | 1976.1 | 2871.1 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:

**/https://www.bank-of-algeria.dz**consulté le 17/04/2023.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات والإيرادات النفطية في تزايد مستمر لتسجل هذه الأخيرة أعلى قيمة لها سنة 2018 تقدر ب 38938.7 مليون دولار مقابل إنخفاض كبير سنة 2020 قدر حوالي 31192.1 مليون دولار مقارنة بسنة 2019 وهذا الإنخفاض راجع إلى القيود المفروضة خلال جائحة كورونا من قبل منظمة الأوبك بتحديدها لسعر سلة الخامات.

**خامسا: الميزان التجاري**

سجل الميزان التجاري خلال السنتين 2013-2014 رصيدا موجبا قدر بـ9880 م/د و459 على التوالي وذلك راجع لإرتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى وتنظيم التجارة الخارجية، وليسجل عجزا من 2015 الى 2019 الذي يعتبر الأول من نوعه منذ 15 سنة لعدم إمكانية تغطية الصادرات بالواردات وإنخفاض أسعار النفط في الفترة الأخيرة.

**الجدول رقم (8-3): نسبة تطور الصادرات والواردات الكلية والميزان التجاري خلال الفترة (2013-2019)**

| السنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 64867 | 60129 | 34565 | 29309 | 34569 | 41115 | 35312 |
| الواردات | 54987 | 59670 | 52649 | 49437 | 48981 | 48537 | 44632 |
| الميزان التجاري | 9880 | 459 | -18083 | -20128 | -14412 | -7458 | -9320 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقاريرالسنوية لبنك الجزائر، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:

**https://www.bank-of-algeria.dz** consulté le 18/04/2023.

**المطلب الثالث: ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الألفية الثالثة**

إعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الإقتصادي حيثّ تم مراجعة هذه الوثيقة المرجعية وإعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، تستند على نهج متجدد للسياسة المالية مع مسار 2016-2019، ومن ناحية أخرى هي منظور التنويع وتحول الإقتصاد بحلول 2030، وفي تقسيم الميزانية يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية عام 2019:

- التحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن أن تغطي معظم نفقات التشغيل الإنخفاض الكبير في عجز الخزينة في نفس الوقت.
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية

وفي تقسيم التنويع الاقتصادي يضع نموذج النمو الجديد أهداف يمكن الوصول إليها خلال الفترة 2020-2030 من خلال: [1]

- مسار مستديم لنمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.
- إرتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث ينبغي مضاعفته بمقدار 2.3 مرات.
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.2 %عام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول عام 2030).
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكانية تنويع الصادرات.
- التحول في الطاقة على وجه الخصوص لخفض معدلات النمو السنوي للإستهلاك الطاقة الداخلي (من 6 % سنويا عام 2015 إلى 3% سنويا عام 2030).
- تنويع الصادرات لدعم تمويل متسارع للنمو الاقتصادي.

ولتحقيق الأهداف السابقة تم تباني خيار رؤية طويلة الأجل من أجل أن تصبح الجزائر قوة ناشئة بعد التحول الهيكلي على مدى العقد المقبل لهذا يتم الإحتفاظ بثلاثة مراحل للنمو:

### 1- مرحلة الإقلاع (2012-2019)

تسعى الجزائر في هذه المرحلة إلى رفع حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة وهي مرحلة تطمح إلى تطوير إطار الإقتصاد الكلي والميزانية على المدى المتوسط للفترة (2019-2018) في بيئة صعبة، تتميز باستنزاف مواردنا المالية، الأمر الذي يتطلب إتخاذ تدابير صارمة وتطوير خطة التدفق النقدي وخطة الإلتزام لتنظيم وتيرة الإنفاق.

### 2- المرحلة الإنتقالية (2020-2025)

تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالإرتقاء بالمستوى الإقتصادي وتدارك التأخر، ويسمى هذا النموذج مرحلة تصحيح الخيارات في القطاع الإقتصادي، والذي يحقق الإستدراك الشامل، الذي يأتي عبر عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات وكذا عبر تحقيق ما سماه الإنتقال الطاقوي المفضي إلى التحرر من التبعية

[1]- حبيب كريمة، زقير عادل، إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستديم بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو آفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص12.

للمحروقات، من خلال تخفيض إستهلاك الطاقة إلى النصف وتطوير مصادر طاقوية بديلة، ويشدد النموذج على إعطاء الأولوية في الاستثمار لما سماها الإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعين العام والخاص، وينوه إلى ضرورة إصلاح المنظومة المالية، والمصرفية مع إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي.

### 3- مرحلة الإستقرار أو الإلتقاء(2026-2030)

يكون في آخرها الإقتصاد قد إستنفذ قدراته الإستدراكية المتراكمة، وتتمكن عندها مختلف متغيراته الإقتصادية من تحقيق الإستقرار (التوازن) لصالح الإقتصاد الوطني، وتسمى هذه الوثيقة الوزارية مرحلة التثبيت، وتوحيد الرؤى ليحقق هذا الاقتصاد الوطني إستدراكا شاملا لجميع السياسات السابقة.

ولتجسيد هذا النموذج الجديد، سوف تقوم الحكومة بإتباع السبل التالية:

✓ **ديناميكية القطاعات المطلوبة:**

على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاطّ جديدة تسريع بما يسمح بإستخلاف قطاع المحروقات والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب النمو. والهدف بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات هو بلوغ 10 % من القيمة المضافةّ في حدود سنة 2030، بلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعيةّ بمعدل معتبر مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5 %-7.4 % لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7 % خلال الفترة المرجعية.

✓ **تعزيز نظام الاستثمار:**

تعزيز أنظمة الاستثمار من أجلّ التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة الإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الإستثمار الكلي في الإقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما جعل من ضرورة العمل على إستهداف القطاعين الخاص والعام مما يتوجب 2025تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من عام 2025بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شرط وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة، وهذا يتطلب:

- تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو؛
- سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

✓ **الاستدامة الخارجية:**

تمثل تحديا رئيسيا في المرحلة القادمة في ظل الإطار الاقتصادي الذييتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـ 6.5 % سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3 % خلال السنوات الأولىّ للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معيّنة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقاتّ المتجددة لتوفير فائض طاقة أحفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية، مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لن يمكنّ تحملها بداية من العام 2020.[1]

**المبحث الثالث: إنعكاسات التطورات في السوق النفطية العالمية على النمو الإقتصادي في الدول النفطية العربية**

تتعرض السوق البترولية للعديد من التغيرات والأحداث التي تؤثر على تطور النمو الإقتصادي في الدول التي تعتبر النفط مصدر رئيسي لها وفيما سوف يتم التعرض لأهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية وإنعكاساتها على إقتصاديات الدول النفطية العربية.

**المطلب الأول: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية**

شهد الربع الثالث من عام 2020 مجموعة من الأحداث الهامة التي كانت أو سيكون لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية سلبية على السوق البترولية العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

**أولا: إجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة دول الأوبك +**

عقدت ثلاثة إجتماعات للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة دول (أوبك +) خلال الربع الثالث من عام 2020، عبر تقنية " vidéo conférence " برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان وزير الطاقة بالمملكة العربية السعودية رئيسا للإجتماع وزير الطاقة الروسي كرئيس مشاركا.

❖ **الإجتماع العشرون للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة دول أوبك+**

عقد في الخامس عشر من شهر يونيو 2020 وشهد الاتفاق على الإنتقال إلى المرحلة التالية من الاتفاقية، التي تقضي بتقليص تخفيضات الإنتاج المتفق عليها إلى 7.7 مليون برميل في اليوم مطلع شهر أغسطس 2020. ولاحظ

[1] – جحنين كريمة، نحو سياسة اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2020، ص 132.

الإجتماع وجود علامات تحسن مشجعة مع بدء إستئناف النشاط الإقتصادي حول العالم. في حين أنه قد يكون هنالك عمليات إغلاق محلية أو جزئية قد أعيد فرضها في بعض المناطق، فإن علامات التعافي واضحة، سواء في الأسواق الفورية أو الأسواق الآجلة.

❖ **الإجتماع الحادي والعشرون للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة دول أوبك+**

عقد في 19 من شهر أغسطس 2020، تم خلاله التأكد على أن تحقيق التوافق بنسبة 100% من جميع الدول المشاركة وتعويض النقص الذي شهدته الشهور الثلاثة الماضية ليس عادلا فحسب، بل هو أمر حيوي لجهود إعادة التوازن وتحقيق إستقرار سوق النفط على المدى الطويل ولاحظ الإجتماع وجود بعض الدلائل على حدوث تحسن تدريجي في أوضاع السوق النفط العالمي بما في ذلك تقليص الفجوة بين العرض والطلب. ومع ذلك بدأت وتيرة التعافي أبطأ مما كان متوقع، مع تزايد مخاطر موجة مطولة من جائحة فيروس كورونا المستجد. [1]

**1- الإجتماع 22 للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة دول أوبك+**

عقد في 17 من شهر سبتمبر 2020، أوصى الإجتماع بتمديد فترة التعويض للدول التي لم تلتزم بالتخفيضات الإنتاج المتفق عليها حتى نهاية شهر ديسمبر2020، بعد أن تعهدت تلك الدول بالتعويض الكامل عن فائض الإنتاج، وهو ما يدعم جهود إعادة التوازن المستمرة، ويساعد في تحقيق إستقرار السوق النفطية على المدى البعيد. كما أوصى الإجتماع بأن تكون الدول المشاركة على إستعدادا لإتخاذ المزيد من التدابير الضرورية عند الحاجة وخاصة في ظل ارتفاع عدد الحالات الإصابات الجديدة بفيروس كورونا المستجد كوفيد 19.

**2- إجتماع وزراء الطاقة في مجموعة دول العشرين**

عقد اجتماع وزراء الطاقة في مجموعة الدول العشرين على مدى يومي 27 و28 سبتمبر 2020 برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان وزير الطاقة بالمملكة العربية السعودية، عبر تقنية "vidéoconférence "وخلال الإجتماع تم التأكيد على أهمية حزم التحفيز لتعزيز الأنشطة الإقتصادية وضرورة الإلتزام بضمان إستمرار قطاع الطاقة في تقديم مساهمة كاملة وفعالة للتغلب على جائحة فيروس كورونا المستجد وأقر البيان الختامي بإجراءات المنتجين والمستهلكين للعمل على إستقرار أسواق الطاقة.

[1]-ماجد إبراهيم عامر، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقارير الربع السنوي للأوضاع البترولية العالمية، سنة 2020، ص 57.

**3- عودة الإنتاج في عمليات الوقرة المشتركة**

أعلنت وزارة النفط الكويتية لأول مرة بعد التوقف دام خمس سنوات، تم عودة الإنتاج في عملية توفير المشتركة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية في بداية يونيو 2020 كما أعلنت بأنه "في الأول من شهر يونيو 2020 تم إستئناف الإنتاج في الحقل الخفجي المشترك، وذلك بعد توقف دام لمدة شهر واحد إعتبارا من يونيو2020، بناءا على الخطوط التشغيلية الموضوعة وبالإتفاق بين الطرفين. يذكر أنه في الرابع والعشرون من شهر ديسمبر 2019 وقعت كلا من الدول الكويت والمملكة العربية السعودية على إتفاقية ملحقة باتفاقية تقسيم المنطقة "المقسومة "، واتفاقية تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بينهما مذكرة تفاهم تتعلق بإجراءات إستئناف الإنتاج النفطي بعد توقف دام لمدة خمس سنوات، وتشمل المنطقة المقسومة حقلي "الخفجي" و"الوفرة" ويصل إنتاجهما معا نحو 500.000 برميل يوميا.

**4- القمة الأولى للانتقال إلى الطاقة النظيفة**

عقدت وكالة الطاقة الدولية في 19 من يوليو 2020القمة الأولى للإنتقال إلى الطاقة النظيفة عبر تقنية " vidéo conférence" بمشاركة عدد كبير من وزراء الطاقة لأكبر الدول المستهلكة للطاقة في العالم مثل الولايات المتحدة والصين والهند، والأمين العام للأمم المتحدة مفوض الاتحاد الأوروبي والعديد من المنظمات الإقليمية والدولية وقد سلط المشاركون الضوء على كيفية معالجة تحديات الطاقة والمناخ في العالم، خاصة أثار جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 على أنظمة الطاقة الخاصة بهم، مؤكدين على أهمية إيجاد طرق لدعم تحولات الطاقة النظيفة على الرغم من التحديات الحالية. من بين الموضوعات الرئيسية التي تمت مناقشتها الحاجة إلى المزيد من الابتكار في مجالات مثل الهيدروجين وكيفية جعل قطاع الكهرباء أكثر مرونة وإستدامة. [1]

**المطلب الثاني: الإنعكاسات المحتملة لتطورات في أسواق البترول على إقتصاديات الدول العربية "الأعضاء في الأوبك"**

إن لتقلبات أسعار النفط العلمية عدة إنعكاسات على إقتصاديات الدول العربية "الأعضاء في الأوبك" يمكن توضيحها فيما يلي.

**أولا: الإنعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول العربية الأعضاء في أوبك**

تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض كبير في كمية صادرات النفط الخام في الدول العربية الأعضاء في أوابك خلال الربع الثالث من عام 2020 بلغ نحو 2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 14.2 مليون

[1]-ماجد إبراهيم عامر، مرجع سبق ذكره، ص 58.

برميل/يوم وهو مستوى منخفض بنحو 3.6 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ويؤدي هذا الإنخفاض في الأساس إلى الإتفاق التاريخي بشأن خفض الإنتاج القياسي بين دول (أوبك+) والذي دخل حيز التنفيذ في بداية شهر مايو2020 مع ارتفاع نسبة الالتزام بهذا الإتفاق لتصل إلى 102% في شهر سبتمبر 2020 منذ شهر مايو الماضي (باستثناء التخفيضات الإضافية الطوعية من قبل المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في شهر يونيو). إلى جانب إغلاق عمليات الإنتاج والتصدير دولة ليبيا نظرا للظروف التي تمر بها البلاد، والمقرر استئنافها عقب إعلان المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا في التاسع عشر من شهر سبتمبر 2020عن رفع حالة "القوة القاهرة" عن المنشآت الآمنة. ويؤدي جزء من هذا الإنخفاض إلى إرتفاع الطلب على النفط في الدول الأعضاء تزامنا مع وإلغاء القيود والإجراءات المفروضة للحد من انتشار فيروس كورونا.

**الجدول رقم(9–3): التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء خلال الفترة (2019–2020)**

**الوحدة:(مليونبرميل/يوم)**

| | 2019 | 2020 | | التغير عن (مليون ب\ي) | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع لثالث | الربع الثاني 2020 | الربع الثالث 2019 |
| الإمارات | 2.548 | 2,435 | 2.083 | 0.353 | 0.465 |
| البحرين | 0.166 | 0.170 | 0.166 | 0.004 | – |
| الجزائر | 0.575 | 0.485 | 0.390 | 0.095 | 0.185 |
| السعودية | 7.054 | 7.089 | 6.320 | 0.769 | 0.734 |
| العراق | 3.875 | 3.469 | 2.943 | 0.536 | 0.932 |
| قطر | 0.335 | 0.368 | 0.335 | 0.333 | – |
| الكويت | 2.251 | 2.137 | 1.861 | 0,276 | 0.390 |
| ليبيا | 0.875 | – | – | – | 0.875 |
| مصر | 0.090 | 0.090 | 0.090 | – | – |
| الإجمالي | 17.769 | 16.243 | 14.188 | 2.055 | 3.581 |

**المصدر**: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك).

**الشكل رقم (5–3):مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منضمة الأوبك خلال الفترة (2019–2020)**

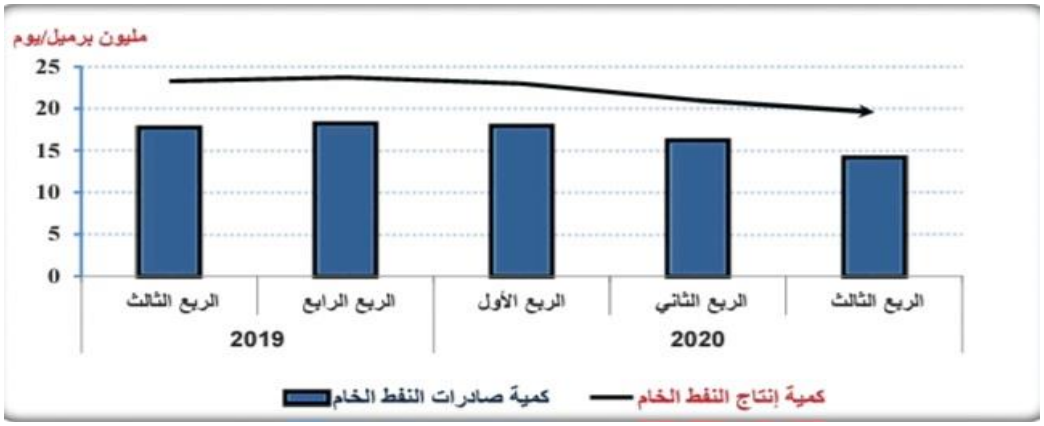


:

**المصدر**: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المتاحة عبر الموقع الالكتروني https://oapecorg.org Consulté le : 12/05/2023.

**ثانيا: الإنعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك**

تشير التقديرات الأولية إلى الانعكاس الإيجابي لإرتفاع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الأعضاء خلال الربع الثالث من عام 2020 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، إلا إنها لا تزال دون مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid19)، فقد إرتفعت تلك القيمة بنحو 19.3 مليار دولار، أي بنسبة 50.9% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 57.2 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بنحو 45 مليار دولار، أي بنسبة 44% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول أسفله.[1]

[1]–ماجد إبراهيم عامر، مرجع سبق ذكره، ص60.

**الجدول رقم(10–3): تطور الربع السنوي في صادرات النفط في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء**

| | 2019 | 2020 | | التغير عن (مليون ب\ي) | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع لثالث | الربع الثاني 2020 | الربع الثالث 2019 |
| الإمارات | 14.6 | 6.4 | 8.4 | 2 | 6.3 |
| البحرين | 1.0 | 0.4 | 0.7 | 0.3 | 0.3 |
| الجزائر | 3.3 | 1.2 | 1.6 | 0.4 | 1.7 |
| السعودية | 40.9 | 16.0 | 25.4 | 9.4 | 15.6 |
| العراق | 22.0 | 8.0 | 12 | 4 | 10 |
| قطر | 1.9 | 0.9 | 1.4 | 0.5 | 0.6 |
| الكويت | 12.9 | 4.7 | 4..7 | 2.7 | 5.5 |
| ليبيا | 4.9 | – | – | – | 4.9 |
| مصر | 0.5 | 0.2 | 0.4 | 0.1 | 0.2 |
| المجموع | 102.2 | 37.9 | 57.2 | 19.3 | 45.0 |

**المصدر**:منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:

https://oapecorg.org Consulté le : 12/05/2023.

**الشكل رقم (6–3): مقارنة مستويات النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك**

**المصدر**: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:

https://oapecorg.org Consulté le: 12/05/2023.

**ثالثا: الإنعكاس على الأداء الإقتصادي الكلي لدول الأعضاء في منظمة أوابك**

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الإقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الثالث من عام 2020، حيث تحسنت مستويات الناتج في القطاعات النفطية بشكل نسبي. ويعزى ذلك في الأساس إلى نمو أداء الإقتصاد العالمي وما صاحبه من إنتعاش في مستويات الطلب على النفط، بسبب تخفيف/ إلغاء تدابير العزل والقيود العالمية المفروضة على السفر للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid19). وشكل إرتفاع نسبة إلتزام دول أوبك+ باتفاق الخفض القياسي للإنتاج والذي نجح في استرداد جزء من الخسائر في أسعار النفط التي لا تزال أقل بنسبة 40% من مستواها قبل الجائحة دعما إضافيا لإقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك التي شهدت إرتفاع وبدرجات متفاوتة في الإيرادات النفطية والتي تعد من أهم مصادر الدخل القومي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

هذا ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الدول المصدرة للنفط هي الأكثر تضررا بالصدمة المزدوجة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid19) وما ترتب عليها من إنخفاض حاد في أسعار النفط الخام العالمية والطلب عليه.

وفي هذا السياق، حدت السياسات النقدية والحزم المالية التحفيزية التي نفذتها غالبية الدول الأعضاء في منظمة أوابك على صعيد الصحة والمالية العامة والقطاع المالي بشكل نسبي من آثار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد. وساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهادفة إلى دعم النشاط الإقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي أدت إلى تحسن نسبي في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية، في الحد من تأثر الأداء الاقتصادي لهذه الدول.[1]

غير أن هناك مخاوف متزايدة بشأن تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي للدول الأعضاء بشكل مع حالة عدم اليقين بشأن ضعف وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي، عام على المدى القريب، تماشيا وسط بدء موجة ثانية من جائحة فيروس كورونا المستجد.

**المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية**

من المتوقع وبحسب سيناريو الأساس لمنظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك" أن يستمر النفط في لعب دورا رئيسيا في تلبية الاحتياجات العالمية المتزايدة من الطاقة.

[1]- ماجد إبراهيم عامر، مرجع سبق ذكره، ص64.

**أولا: آفاق إمدادات النفط العالمية**

من المتوقع أن يرتفع الإيرادات العالمية من النفط الخام حتى 2040 بمعدل نمو سنوي 0.3%، أما فيما يخص إمدادات النفط الخام من الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، من ضمنها الدول العربية السبع الأعضاء في الأوبك، توقع ارتفاعها بمعدل نمو 1.1% سنويا ليصل إلى 40.7 مليون برميل لليوم عام 2040 أي ما يعادل 50.7% من إجمالي إمدادات النفط الخام العالمية مقارنة بـ 30.7 مليون برميل لليوم عام 2014 أي ما يعادل 41.8% من الإجمالي العالمي، وفي المقابل يتوقع تراجع إمدادات النفط الخام من الدول المنتجة من خارج الأوبك خلال ذات الفترة بمعدل إنخفاض 0.3% سنويا.

ومن المتوقع أيضا أن يرتفع إمتداد النفط الصخري العالمي حتى 2040 بحوالي 1.2 مليون برميل اليوم أو بمعدل نمو 1% سنويا ليصل الى 5.18 مليون برميل اليوم في عام 2040 أي ما يعادل 6.5% من إجمالي إمدادات النفط الخام العالمية مقارنة ب 3.99 مليون برميل اليوم في عام 2014 أي ما يعادل 5.4 % من إجمالي إمدادات النفط الخام العالمية.[1]

**الشكل رقم (7-3):تطور إمدادات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية خلال الفترة (2014-2040)**

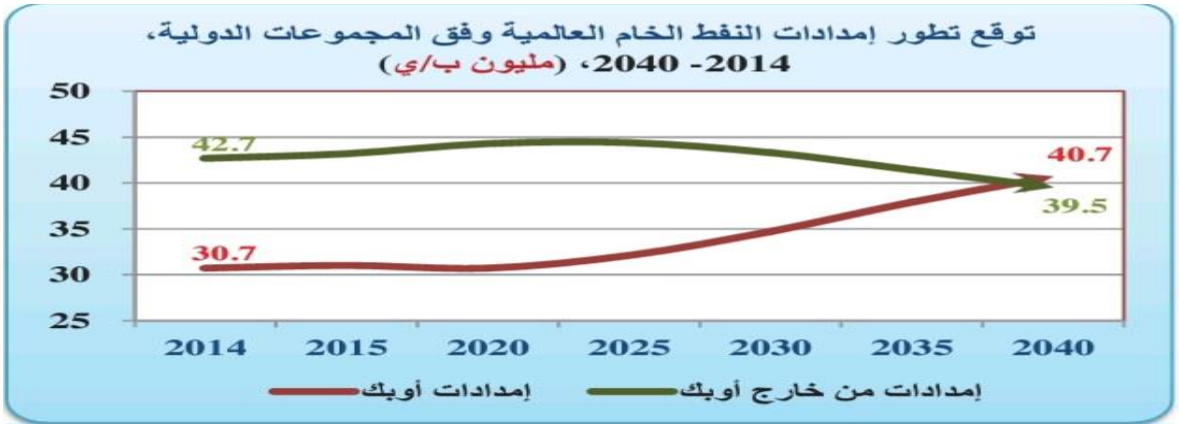


**المصدر**: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:

https://oapecorg.org Consulté le : 12/05/2023.

[1]-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ملخص دراسة تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في الأوبك، مارس 2016 ، ص17.

**ثانيا: آفاق الطلب العالمي على النفط**

من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط حتى عام 2040 بمعدل نمو سنوي 0.7% وإذا ما تم تصنيف المجموعة الدولية الرئيسية إلى دول صناعية ودول غير صناعية فيتوقع أن تشهد مجموعة دول الصناعية تراجعا في الطلب على النفط بمعدل إنخفاض سنوي 0.7% ليصل إلى 37.8 مليون برميل لليوم عام 2040 أي ما يعادل 34.8% من إجمالي الطلب العالمي على النفط في المقابل يتوقع أن تشهد مجموعة الدول غير صناعية إرتفاعا في الطلب على النفط بمعدل نمو1.8 % سنويا.

**الشكل رقم (8-3): توقع تطور حصص الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2014-2040)**

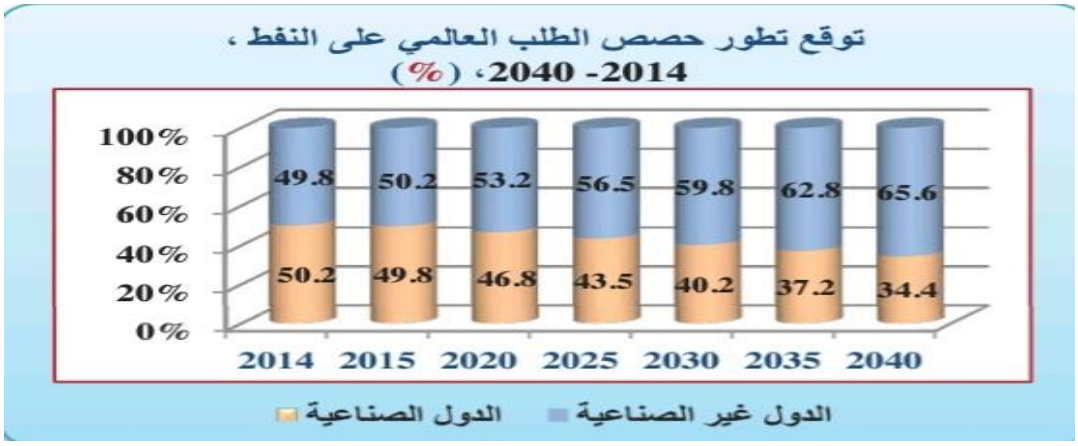


**المصدر**: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:

https://oapecorg.org Consulté le : 13/05/2023.

**ثالثا: آفاق الطلب العالمي على المنتجات النفطية**

من المتوقع أن يشهد الطلب العالمي على منتجات الخفيفة تشمل(الإثان، غاز البروبان المسال، النافثا والغازولين) إرتفاعا خلال الفترة (2014-2040) بمعدل نمو سنوي 0.8% ليصل إلى حوالي 48.6 مليون برميل لليوم في عام 2040 أي ما يعادل 44.3% من إجمالي الطلب العالمي على منتجات النفطية.

ويؤدي ذلك إلى النمو الكبير المتوقع في الطلب على المنتجات البتروكيماوية في الدول الأسيوية، بالإضافة إلى التطور المتوقع في قطاع النقل الذي يتمثل في زيادة عدد المركبات التي تعمل الغزولين، والمتوقع أن يصل إلى 1.2 مليون مركبة عام 2040.

كما يتوقع أن يشهد الطلب على المقطرات الوسطى تشمل (وقود الطائرات، الكيروسين وزيت الغاز والديزل) إرتفاعا خلال نفس الفترة بمعدل نمو سنوي 1% ليصل إلى حوالي 44.3 مليون برميل في اليوم في عام 2040 أي ما

يعادل 40.3% من إجمالي الطلب العالمي على المنتجات النفطية. ويؤدي ذلك إلى التوسيع المتوقع في إستخدامات الديزل في قطاع النقل.

أما بالنسبة للطلب على المنتجات النفطية الثقيلة تشمل (المذيبات والفحم البترولي و البيث يومين والزيوت التزييت) وإستخدام المباشر للنفط الخام منتجات مكررة أخرى، فيتوقع أن يشهد انخفاض بمعدل سنوي 0.2 % ليصل إلى حوالي 16.9 مليون برميل في اليوم عام 2040 أي ما يعادل 15.4% من إجمالي الطلب العالمي على المنتجات النفطية، ويؤدي ذلك إلى عدة أسباب منها توقع زيادة استخدام غاز البترول المسال خاصة في قطاع توليد الكهرباء على حساب الإستخدام المباشر للنفط الخام والفحم البترولي.

**الشكل رقم (9–3): توقعات توزيع إجمالي الطلب العالمي على المنتجات النفطية خلال الفترة (2014–2040)**

**المصدر**: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:

https://oapecorg.org Consulté le : 12/05/2023.

**رابعا: مستقبل خارطة تجارة النفط العالمي**

من المتوقع أن تشهد تجارة النفط العالمية نموا مضطردا خلال الفترة (2013–2040)باستثناء إنخفاض مؤقت في تجارة النفط الخام حتى 2015، حيث يتوقع نمو تجارة النفط العالمية بنحو 13.5 مليون برميل لليوم خلال فترة التوقعات منها 8.5 مليون برميل لليوم للنفط الخام و5 مليون برميل لليوم للمنتجات النفطية.

وفيما يخص معدلات النمو فيتوقع نمو تجارة المنتجات النفطية العالمية بوتيرة أسرع من نظيرتها للنفط الخام ليصل معادل نموها في المتوسط إلى ما يقارب 0.8% سنويا، مقارنة بمعدل نمو 0.7 % لتجارة النفط الخام. يبدو هذا الأمر ملحوظا على المدى المتوسط الى الفترة 2020.ويعود الإنخفاض المؤقت المتوقع في تجارة النفط الخام على المدى المتوسط

إلى إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبالتالي انخفاض إيراداتهم من النفط الخام بالإضافة إلى التوسع في الطاقة التكريرية بالشرق الأوسط نتيجة إضافة مصافي جديدة قد تحد من كميات النفط الخام المتاحة للتصدير.

كما يتوقع النمو تجارة النفط العالمية على المدى البعيد حتى عام 2040 بزيادة تبلغ 11 مليون برميل لليوم، منها 8.3 مليون برميل لليوم للنفط الخام 2.7 مليون برميل لليوم للمنتجات النفطية. وبالمقاربة مع توقعات المادة المتوسط فإن معدل نمو تجارة المنتجات النفطية سيتباطأ نسبيا ليبلغ نحو 0.6% سنويا على المدى البعيد. أما فيما يخص وجهة الصادرات النفطية العالمية بشقيها النفط الخام والمنتجات النفطية فيتوقع أن تكون موجهة نحو الأسواق الأسيوية النامية.

**خلاصة الفصل:**

تم التطرق في هذا الفصل إلى تطور الأوضاع الإقتصادية في الجزائر، والدول العربية ودول العالم عامة، وتبين بأن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات المحروقات.

وبعد الأزمة البترولية سنة 1986حاولت الجزائر النهوض بإقتصادها بالإعتماد على مجموعة من البرامج الإستثمارية التنموية خلال الألفية الثالثة كبرنامج الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو الإقتصادي (المخطط الخماسي) ولا تزال المحاولات قائمة للتنويع الإقتصادي بإعتبار أن هذا الأخير ضروري لخلق قاعدة إقتصادية متنوعة لا ترتكز على مورد وحيد.

وأي إقتصاد سواء الجزائري أو إقتصاد الدول العربية الريعية أو ما يطلق عليها أحادية الدخل مرتبط بتطور أسعار النفط الذي يرتبط إرتباط وثيق بالطلب العالمي.

# خـــاتمة

يعتبر النفط المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي وهذا ما جعله أكثر السلع الإستراتيجية من بين المصادر الطاقة الأخرى وإستقرار أسعاره عامل مهم في تحريك عجلة النمو الإقتصادي خاصة في الدول العربية الريعية بصفة عامة، ولا تزال هذه الدول معرضة للصدمات الخارجية حيث أن الأزمات النفطية شكلت عدة أثار سلبية وإيجابية على إقتصادها.

ويعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي رهين إيرادات المحروقات ولخروج الإقتصاد الجزائري من التبعية لسعر المحروقات عليه بالتوجه إلى الإستثمار في القطاعات المنتجة وترشيد الواردات من أجل الإحتفاظ بالإحتياطي من العملة الأجنبية.

وبالنظر للإقتصاد الجزائري وما يبذل من جهود لترقية الاقتصاد وتحقيق الإنتعاش من خلال المخططات الخماسية المعتمدة إبتداءا من المخطط المعتمد من سنة 2000 إلى 2004 من أجل إنعاش الإقتصاد وجاء بعده ليدعمه المخطط التنموي بالإضافة إلى المخطط الأخير الذي وضعته السلطات الحكومية لم يكن لهم دور كبير في الاقتصاد الجزائري فبقي الوضع كما هو عليه لأن الإقتصاد الجزائري كان ولازال يعتمد على عوائد المحروقات أكثر من عوائد خارج المحروقات التي كانت تساهم بنسبة أكثر من 97% من إجمالي صادرات العالم.

إرتبطت دراستنا بالإجابة على الإشكالية التي تدور حول درجة التأثير التي يمكن أن تحدثها الأسعار النفطية على النمو الاقتصادي، حيث يبرز النمو الإقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الإقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية المؤشرات الإقتصادية كهدف رئيسي لأي سياسة إقتصادية قائمة، وقد جاءت مختلف النظريات ونماذج لتعطي مختلف العوامل المؤثرة والمحددة فيه.

## 1- نتائج اختبار الفرضيات:

**بخصوص الفرضيات التي تم وضعها لقد تبين لنا:**

**الفرضية الأولى:** إن النفط سلعة إستراتيجية تتأثر بمجموعة من العوامل أهمها الطلب والعرض وسعر الصرف مما يجعل أسعاره متذبذبة.

**الفرضية الثانية:** النمو الإقتصادي يمثل الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلاد وتتمثل أهم محدداته في اليد العاملة، رأس المال والتقدم التقني.

**الفرضية الثالثة:** هناك علاقة قوية بين أسعار النفط والنمو الإقتصادي في الدول العربية النفطية حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع العوائد المالية للبلد والعكس صحيح.

## 2- نتائج الدراسة:

على ضوء ما تم التطرق إليه في الفصول الثلاثة تم الوصول إلى أهم نتائج التي يمكن عرضها فيما يلي:

- يعد النفط سلعة إستراتيجية بالنظر إلى الخصائص التي تميزه عن باقي مصادر الطاقة وهذا ما يجعله يكتسب أهمية كبيرة على مختلف الأصعدة إذ لم يدخل في النشاط الإقتصادي فقط بل إمتدت أهميته إلى مجالات مختلفة.
- تعرضت سوق النفطية ولا زالت تتعرض إلى العديد من الأزمات السعرية، سواء كانت إرتفاع حاد في الأسعار مثل ما حدث في أزمة 2008 أو إنخفاض حاد في الأسعار مثل ما حدث في سنة 1986 وأزمة كورونا وتؤثر هذه الأزمات إيجابا وسلبا على مختلف الأطراف الفاعلة في السوق النفطية.
- للنمو الاقتصادي العديد من التعاريف حيث تعددت التعاريف نتيجة اختلاف آراء وأفكار الباحثين ووجهة نظرهم ألا أنها تجتمع كلها على أهميته وضرورياته في الحياة الإقتصادية.
- أغلب النظريات جاءت لتفسر النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة أي لا تتناسب مع واقع الدول النامية مما جعل النظريات عديمة الجدوى في اقتصاديات هذه الدول.
- توجد علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي فارتفاعها يؤدي الى زيادة حجم الصادرات النفطية مما ينتج عنه الزيادة في حجم الناتج الداخلي الخام ومن ثم النمو الإقتصادي، والعكس صحيح.

## 3- الإقتراحات والتوصيات:

من أهم الإقتراحات والتوصيات نذكر ما يلي:

- ينبغي على البلدان منظمة الأوبك إنتهاج سياسة إقتصادية متكاملة وذلك بتنويع مصادر الناتج الداخلي الخام وعدم الاعتماد على عائدات الصادرات النفطية فقط لأن هذا الأخير يتأثر كثيرا بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وسعر الصرف مقابل العملات المحلية.
- ضرورة التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة للنفط لاستغلال الثروة النفطية على أكمل وجه وضبط سعره العالمي بما يتناسب مع قيمته الحقيقية ومع مصلحة شعوبها وحاجة الدول المستهلكة لها.
- العمل على رفع النمو في القطاعات الإقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات وتوجيه الإنفاق العام نحو الإستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.

الإستغلال الأمثل للموارد النفطية الهائلة التي تملكها الدول النفطية ومحاربة هدرها زيادة على حسن إستغلال الإمكانيات المتوفرة من الطاقات المتجددة وجعلها مكملا للطاقات النفطية.

- العمل على تعزيز مصادر النمو الإقتصادي من أجل ضمان نمو مستديم في الآجال الطويلة.
- ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات عن طريق إعادة الهيكلة الإقتصادية الأخرى من خلال ترشيد النفقات العمومية.

# قائمة المراجع

## أولا: المراجع باللغة العربية

### 1- الكتب


- بن قانة إسماعيل مُحَمَّد، اقتصاد التنمية (النظريات، النماذج، الاستراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- بن قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دار الرانة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، دون سنة نشر.
- بهلول مُحَمَّد بلقاسم حسن، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- التركي مُحَمَّد صالح، كتاب علم الاقتصاد والتنمية، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2010.
- الحبيب فايز إبراهيم، نظرية التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1985.
- الدوري مُحَمَّد احمد ، مبادئ اقتصاد النفط، دار الشموع للنشر والثقافة والطباعة، الطبعة الأولى، ليبيا، 2003.
- الدوري مُحَمَّد احمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 1983.
- سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر – دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية –، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013.
- الشرفات علي جدوع، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع – العوائق – سبل النهوض –، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010.
- عجمية مُحَمَّد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية—دراسات نظرية وتطبيقية–، قسم الاقتصاد: الإسكندرية، مصر، 2003.
- عربي مُحَمَّد موسى، مبادئ الاقتصاد والتحليل الكلي موسوعة العريقات، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- فليح خلف حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار جدار للكتاب العالمي، 2006.
- القرشي مدحت، التنمية الاقتصادية: النظريات– السياسات– الموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان الأردن، 2009.
- مصطفى مُحَمَّد مدحت، سهير عبد الظاهر احمد، نماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الاشعال الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- الموسوي ضياء مجيد، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

## 2- المجلات والدوريات العلمية


- الأخضر مالك، بعلة طاهر، انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على الحصيلة الجبائية البترولية والاقتصاد الجزائري، الدراسات الاقتصادية وإدارة الأعمال، العدد 4، الجزائر، 2016.
- بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد12، بسكرة، الجزائر، 2012.
- بيداء زراق حوسين، اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق، مجلة المنتصرية للدراسات العربية الدولية، العدد 23، العراق، دون سنة نشر.
- الجنابي نبيل المهدي، حسين كريم سالم، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك، مجلة كلية إدارة الاقتصاديات للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 04، العراق، 2011.
- حبيب كريمة، زقير عادل، إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستديم بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو آفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.
- حركاتي فاتح، تداعيات أزمة فيروس كورونا على أسعار النفط العالمية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2022.
- حمزة ضويفي، آثار تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة معارف، العدد20، جوان، 2016، البويرة.
- ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد العاشر، ديسمبر 2013.
- علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وآثارها في التنمية الاقتصادية، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد13، الإمارات، 2017.
- مسعي مُحَّد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، ورقلة، الجزائر، 2022.

## 3- الملتقيات العلمية


- بروكي عبد الرحمان، الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر "دراسة مقارنة للازمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015، الملتقى الوطني حول إدارة الأزمات في الوطن العربي – الواقع والتحديات –، المنعقد يومي 10/9 ديسمبر، 2015.
- خلوفي عائشة، بن زيادي أسماء، أيت بارة شفيعة، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014، المنعقد يومي 11 و12 مارس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ملخص دراسة تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في الأوبك، مارس 2016.


## 4- الأطروحات والمذكرات العلمية

## 5- المؤتمرات والتقارير


- براهيمي زينة، الأزمة النفطية وتأثيرها على السياسة العامة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، سنة 2016-2017.
- بن ساحة مصطفى، اثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، سنة 2011/2010.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي، 2021.
- بوقموم مُحَمَّد، نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2010.
- جحنين كريمة، نحو سياسة اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2020.
- خويلدات مُحَمَّد ماجد، أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، سنة 2012.
- زايد مراد، دور الجمارك في ظل الاقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

- ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، سنة 2015/2014.
- طالب دليلة، محاضرات السنة الثالثة ليسانس، كلية علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2021/2020.
- طروبيا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري 2010/1971 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية/التسيير، جامعة وهران، 2010/2009.
- عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجرائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2016.
- العربي بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار بطريقة نموذج تصحيح الخطأ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011 /2012.
- قجاني امينة، وشني فاطمة الزهراء، تأثير أزمة انهيار أسعار النفط على مستويات الدين العام في الاقتصاديات النفطية، دراسة حالة العراق والسعودية والكويت، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2021/2020.
- قروف سعيد، انعكاسات أسعار البترول على الإيرادات العامة من 2017/2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَمَّد خيضر-بسكرة، 2019.
- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2013.
- ماجد إبراهيم عامر، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، 2020.
- مقلاتي عادل، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي 2012/1990، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2015.


## 6- الأوراق والبحوث العلمية


- بواعلي دحمان سمير، البشير عبد الكريم، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري-، المتاحة عبر الموقع الالكتروني :

www.Univ-chlef .dz/ar/serminaires2008/com_internationalalbachir /com8.pdf

- عبد الحميد بخاري عبلة، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، متاحة عبر الموقع الالكتروني:

facculty.mu.edu.sa/public/uploads/.1342618978.7265pdf.

**ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية**


- International energy Forum, Progress report on the outcome of the Jeddah energy Meeting, 19th December 2008, p 21.
- La Banque d'Algérie: Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport2009, Algérie, l'année 2010.
- Paul Romer, Endogenous technological change, Journal of political Economy, Volume 98, Issue 5, USA.
- yildizoğlu Murat, (2011): Sources de la croissance économique, université Bordeaux, France. Disponible sur le site web:

Yildisoglu.10.mx/croissance/sources-croissance-économique-Yildisoglu.pdf

Consulté le: 11/03/2023.


**ثالثا: المواقع الإلكترونية**


- الكواز أحمد، اقتصاديات التنمية والنمو، متاحة عبر الموقع الالكتروني:

www.oapecorg.org

- بيانات البنك الدولي، متاحة على الموقع الالكتروني:

http://data.worldbank.org/indicator

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، متاح على الموقع الالكتروني:

https://www.amf.org.ae/ar

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقارير الإحصائية السنوية، متاح عبر الموقع الالكتروني:

www.arab-api.org/ar/training

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، 2023، متاح على الموقع الالكتروني:

www.oapecorg.org